

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

# الحزب الديمقراطي المصري

(١٩١٨ - ١٩٢٣)

صفحة من تاريخ الأحزاب المصرية

د. أحمد زكريا الشلق



الهيئة المصرية العامة للكتاب

مصر  
النهضة

مصر  
النهضة

مصر  
النهضة

مصر  
النهضة

مصر  
النهضة

مصر  
النهضة

مصر  
النهضة

مصر  
النهضة







مرکز و قاشق و قاشق مصر المعاصر

إشراف : أ.د. يونان لبيب رزق  
مدير التحرير : خلف عبد العظيم الميرى

**الافراج الفنل : براد نسللم**

# الحزب الديمقراطي المصري

(١٩١٨ - ١٩٢٣)

صفحة من تاريخ الأحزاب المصرية

د. أحمد زكريا الشلق



الهيئة المصرية العامة للكتاب

فرع الصحافة

١٩٩٧



## مقدمة

---

التاريخ للتنظيمات الشعبية استمر أحد اهتمامات « مصر النهضة » ، خاصة تلك التنظيمات التي لم تحظ بها هي جديرة به من دراسة .

وكان مصدر هذا الإهمال أن تلك التنظيمات تبدو لأول وهلة وكأنها تنظيمات هامشية ، فضلا عن أن الكتابة عنها تستلزم بحثا مدققا يعوز للأسف كثيرا من الباحثين في السنوات الأخيرة .

من بين ذلك النوع من التنظيمات التي عنت بها « مصر النهضة » ما تضمنه العدد ٢١ عن « الجمعية الوطنية المصرية ١٨٨٣ » ، ومنها العدد ٢٦ عن « جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ » ، ومنها أخيرا « الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » مما كان موضوعا للعدد ٣٢ ، وكانت هذه الأعداد أول ما نشر عن تلك التنظيمات .

في هذا الإطار يأتي كتاب الاستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلق عن « الحزب الديمقراطي المصري ١٩١٨ - ١٩٢٣ » ، والدكتور

أحمد ليس غريباً عن « مصر النهضة » ، كما أنه ليس غريباً عن التاريخ للعمل الحزبي ..

لقد شارك بتحرير العدد الخامس من مصر النهضة عن « الشيخ حسين المرصفي وكتابه الكرم الثمان » ، والعدد السابع عشر الذي جاء تحت عنوان « دراسة في فكر أحمد فتحي زغلول » .

وفي التاريخ للعمل الحزبي تظل كتاباته عن « حزب الأمة » ثم « حزب الأحرار الدستوريين » مرجعاً للمشتغلين بالكتابة في التاريخ الحزبي .

من هنا فإن الدكتور أحمد زكريا الشلق ليس غريباً عن « مصر النهضة » أو عن التاريخ الحزبي ، وإن كان هذه المرة خاض أصقبت تجارتبه في التاريخ للعمل الحزبي .

فالحزب الديمقراطي المصري حزب صغير عاش لفترة محدودة لا تتجاوز السنوات الخمس ، ولم تكن سنوات عادية ، فقد كانت سنوات العاصفة الثورية التي شخّصت كل الإبحار خلالها للوفد الذي حمل راية النضال ولم يكن للأحزاب الأخرى ، خاصة إذا كانت حزباً صغيراً للمثقفين مثل الحزب الديمقراطي ، ومن ثم جاءت صعوبة التفتيش عن معلومات عن هذا الحزب ناهيك عن تخصيص عمل مثل ذلك الذي يضيه هذا العدد من مصر النهضة .

ضامف من صعوبة هذه الدراسة أن الحزب كان حزباً للمثقفين امتلاً بكل عيوب الجماعات التي يشكلها هؤلاء .. كلام كثير وفعل قليل !

وراد من الصعوبة أنه كان حزباً قاهرياً قبل أن يكون حزباً مصرياً مما لم يكن معه مناص أمام الدكتور أحمد أن يغوص في أعماق



هذا التنظيم بحكم أنه لم يستطع أن يجرى على سطح متسع من العمل الحزبي فيما لو كان للحزب وجود مصرى .

ولقد واجه صاحب الكتاب كل هذه الصعوبات بما امتلكه من أدوات علمية تدرس عليها في دراساته السابقة ، فقد استخدم الاستقراء والاستنتاج على نطاق واسع حين لم تتوفر المادة العلمية الكافية ، ولجأ الى التصنيف والتحليل عندما توفرت له المادة العلمية المحدودة .

واجهه من ناحية أخرى بتخصيص فصل عن البناء الاجتماعى والايديولوجى بحكم الطابع الفكرى الذى غلب على الحزب ، ومواجهات أخرى يستطيع أن يكتشفها القارئ الذى نقدم له هذا العدد الجديد من مصر النهضة .

وعلى الله قصد السبيل ..

**مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر**







## تقديم

---

يكشف هذا الكتاب عن صفحة مطوية من تاريخ الحياة الحزبية في مصر ، وذلك بدراسة تاريخ الحزب الديمقراطي المصري ، الذي نشأ وعاش خلال فترة المد الوطني العظيم للثورة المصرية عام ١٩١٩ ، وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع ، فضلا عن تأريخها لحزب سياسي ، لم يحظ باهتمام المؤرخين ، في أنها تتناول أول محاولة أقامها المثقفون المصريون لتأسيس حزب سياسي ، يشكلون هم أغلب عناصره وقياداته ، ومن ثم فهي محاولة لفهم دور المثقفين في العمل السياسي ، من خلال تأسيس حزب سياسي خاص بهم ، فضلا عن أن الحزب ذاته يعتبر أول حزب سياسي عرفته مصر في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، أي خلال ما يسمى بالتجربة الحزبية الثانية ، التي عرفت مصر منذ ثورة ١٩١٩ . فبعده نشأ حزب الاحرار الدستوريين ، ثم بقية أحزاب المرحلة التي عرفت بالمرحلة البرالية ، بالإضافة الى أن الحزب تميز بأنه ليس انشقاقا عن الوفد ، كما حدث لحزب الاحرار ثم الهيئة السعدية فالكثلة الوفدية فيما بعد ، كما لم يكن من أحزاب القصر أو الحكومة ، كحزب الاتحاد ثم حزب الشعب . لقد كان



تجربة مستقلة فريدة ، تأسست للدفاع عن هدف سياسى كبير ولتطبيق الديمقراطية فى مصر . وأصبح بحكم تكوينه ودوره ، ثم ظهوره فى فترة بالغة الحيوية من تاريخ مصر ، جديرا بالدراسة والبحث .

وقد بدأت الدراسة بتحليل نشأة الحزب والظروف التى أحاطت بقيامه وأسباب ذلك فى فصلها الاول ثم اتبعت ذلك بتحليل لبرنامج الحزب وأهدافه ونظامه ووسائله لبلوغ غاياته ، أما الفصل الثالث فتناول تحليل بناء الحزب سواء من ناحيته الاجتماعية أو من الناحية الايديولوجية ، وذلك فى محاولة لفهم بنيته الاجتماعية والثقافية ، أما الفصلان الرابع والخامس فقد تتبعنا نشاط الحزب ودوره السياسى والوطنى ، ودوره فى حل المسألة السياسية وجهوده فى سبيل استقلال مصر ، ثم اسهام الحزب فى نشر الفكر الديمقراطى والدعوة الى الحكم النيابى بل وبرامجه ونشاطاته فى هذا المجال . واننى أرجو أن يضيف هذا الكتاب لبنة فى تاريخ مصر المعاصرة ، ويجلو صفحة مطوية من تاريخ الحركة الحزبية المصرية فان حقق هذا الهدف ، أو شيئا منه ، فذاك حسبى ، الذى لا أبتغى منه سوى مرضاة الله والوطن .

والله ولى التوفيق ،،،

د . أحمد زكريا الشلق

العين — ديسمبر ١٩٩٢



## الفصل الاول

---

### نشأة الحزب واعلانه

فيما يتعلق بنشأة الحزب الديمقراطي المصري والظروف التاريخية التي أحاطت بتكوينه ، لدينا عدة ملاحظات أولية : يأتي في مقدمتها أن مصر خلال سنوات الحرب العظمى الاولى قد تعرضت تجربتها الحزبية الاولى ( ١٩٠٧ — ١٩١٤ ) للحصار والانحسار بفعل اجراءات السلطات العسكرية البريطانية ، التي لاحقت الصحف والزعماء الوطنيين ، بالايقاف والتشريد والخفى ، ومصير الحزب الوطنى المصرى ، فى هذا الشأن معروف بما فيه الكفاية ، وكذلك كان شأن حزب الأمة ، الذى تعطلت صحيفته منذ اوائل عام ١٩١٥ ، بعد أن انصرف عنه مولوه من الأعيان ، بل ان مثقفيه ، تجنباً للصدام مع السلطات ، راحوا يشتغلون بشئون اصلاح وقضاياه . ومن هنا كان تأسيسهم الجمعيات الأدبية ، وتغذيتهم للصحافة ، غير السياسية ، ونشاطهم فى مجلة « السفور » فى هذا الشأن معروف .



ومن هذه الملاحظات الاولى كذلك ، أن مصر خلال سنوات الحرب ، ومعاناتها العظيمة كانت تنتظر تحقيق آمالها في الاستقلال الوطنى ، خاصة وأنها انتصرت لقضية الحلفاء ، وصارت مسرحا لعمليات حربية كانت فى غنى عنها ، ومن ثم كانت جميعها ، وعلى اختلاف طبقاتها واتجاهات بنيتها ، تنتظر حتى تضع الحرب أوزارها لتطالب باستقلالها الوطنى ، بالوسائل السلمية المشروعة ، بينما كان البديل يضطرم فى أحشائها ، وهو طلب الاستقلال بالثورة على الوجود البريطانى والنفوذ الاجنبى ، ومن هنا برزت القضية الوطنية لتصدر الاهتمام العام ، بشكل لم يسبق له مثيل ، ولتحشد فى سبيلها كافة القوى الوطنية ، من الثوريين الراديكاليين ، وحتى المثقفين الاصلاحيين ، الذين راحوا يبحثون لهم عن دور وطنى فى خضم ذلك الاهتمام العام .

وتأتى الملاحظة الثالثة من تبين أن ثمة اتجاها برز بين المثقفين المصريين يؤمن بالديمقراطية بمعناها العام ، مع بدايات القرن العشرين ، وقد زكت كتابات لطفى السيد فى صحيفته « الجريدة » هذا الاتجاه ، وان كان ثمة تحفظات على المعنى الديمقراطى لدى لطفى السيد وأشباعه فى « حزب الأمة » إلا أن أنصار هذا الاتجاه الجديد من المثقفين تأثروا على نحو أوسع ومباشر ، بما درسوه فى أوروبا ، وفى فرنسا بالذات ، عن الديمقراطية والتحرر ، والمساواة والاحياء الانسانى وسسنالاحظ أن معظم رجال الحزب الديمقراطى المصرى قد تلقوا دراساتهم العليا فى باريس وليون بفرنسا .

وأخيرا جاءت الحرب العالمية الاولى وما رفعه الحلفاء خلالها من شعارات الديمقراطية ، وحث الأمم على الانتصار لها ، وتعالى صيحات الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون ، كل ذلك زاد من أعداد المتشيعين للديمقراطية من الزعماء والشعوب ، فرأى الكثير من قادة الراى فى مصر ، ومنهم رجال حزبنا ، الا يقتنوا صامتين ، أمام نجاح

النموذج الاوربي ، الذى لمسوه عن قرب من خلال حياتهم فى المجتمع الاوربي ، الامر الذى عمق ايمانهم بالديمقراطية وحركتهم للعمل من اجلها .

ينتسب الحزب الديمقراطى المصرى فى نشأته الى حزب الأمة ، واتجاهاته السياسية والاصلاحية والفكرية ، بل فى معظم أسسه الاجتماعية كذلك ، برغم المبادئ الاشتراكية ، التى « تحلى بها » بعض مثقفيه كما سنرى ، وينتسب كذلك الى « جماعة السفور » التى تكونت خلال سنوات الحرب الاولى . فى أعقاب توقف صحيفة « الجريدة » وانتهاء حزب الأمة ، حيث بزرت الجماعة الجديدة من المثقفين لتنشط فى مجالات الاصلاح والنهضة ولتتخذ من مجلة « السفور » منبرا لها ، قبل أن يتحول معظم رجالها الى تأسيس الحزب الديمقراطى ، متأثرين بالاهتمام الوطنى العام ، الذى جرف فى تياره كافة القوى الوطنية المصرية .

أما عن علاقة أقطاب الحزب الديمقراطى ( وهم الدكتور منصور فهمى والشيخ مصطفى عبد الرازق ، والدكتور محمد حسين هيكل ، ومحمود عزمى ، وعزيز مبرهم ) بحزب الأمة وجماعة السفور ، فلدينا بشأنها عدة شهادات ، تأتى فى مقدمتها شهادة الشيخ على عبدالرازق حين كتب ترجمة لأخيه مصطفى ذكر فيها أن صحيفة « الجريدة » عندما أوشكت أن تتوقف ، شعر جماعة من شباب مصر المنتسبين الى حزب الأمة أو الموالين للجريدة ومديرها لطفى السيد وقد شق عليهم ذلك ، فنهضوا يتقدمهم أخى مصطفى يتدبرون الأمر . . وذهبوا الى الاستاذ البرقوقي ، يفاوضونه للاشتراك معه فى تحرير صحيفة « البيان » فلم يتيسر لهم ذلك ، وراوا أن ينشئوا مجلة جديدة يصدرونها ، فظهرت مجلة « السفور » وكانت الى مدة طويلة لسان حال الجماعة ومظهر نشاطهم . . وكان أن تألف الحزب الديمقراطى وأكثر رجاله كانوا من جماعة السفور وشيعتهم (١) .



وقد أضاف محمود عزمى الى الرواية السابقة — فى ذكرياته السياسية — أن اجتماعات تأسيس الحزب الديمقراطي كانت تنعقد فى ادارة مجلة السفور بشارع عبد الدايم ، لوضع مبادئ الحزب وقانونه ، ثم صارت هيئة التأسيس تجتمع بعد ذلك فى البهو الكبير بدار آل عبد الرازق خلف قصر عابدين (٢) .

وذكر فكرى أباطة فى مقالاته التى استقبل بها الحزب ، أن الاهرام نشر فى ١١ سبتمبر ١٩١٩ ، أن جماعة السفور قد تمخضت عن الحزب الديمقراطى . . وهم خلاصة زهرة الشبيبة المصرية المتعلمة ، الذين تلقوا دروسهم العالية فى أوربا ، وعرفوا بعد عودتهم بنشاطهم « الفنى » فأطربونا على صفحات الجرائد بنفثات أقلامهم وأسمعونا من منابر الخطابة درر الفاظهم ، ولكن صحيفة ماضيهم السياسى لم يخط فيها حرف واحد (٣) .

ويؤكد الدكتور هيكى فى مذكراته السياسية صلة رجال الحزب الديمقراطى « بالجريدة » ، ثم بجماعة السفور ، حين يقرر عدم اشتغاله هو وأصدقاؤه بالكتابة فى السياسية ، بسبب الرقابة على الصحف خلال فترة الحرب الاولى . حين عطل الكتاب السياسيون صحنهم ، وعطل لطفى السيد « الجريدة » منذ عام ١٩١٥ ، « ولذلك اتفقنا أنا وأصدقائى على أن نشترك مع عبد الحميد حمدي فى تحرير « السفور » التى صدرت أسبوعية أدبية اجتماعية ، لا شأن لها بالسياسة ، ولم تلبث بعد قليل أن أصبحت مدرسة للناشئين من الكتاب والكاتبات . . — وبعد انتهاء الحرب وتدفق الأتباء حول مؤتمر الصلح — شعرت بأن علينا معشر الشباب واجبا يتحتم آداؤه للوطن ، فذهبت الى بيت عبد الرازق بعابدين ، وقابلت مصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى ومحمود عزمى وعزيز ميرهم ، وتداولنا فى الراى ، ثم استقر رأينا على تأليف حزب أسميناه « الحزب الديمقراطى المصرى » (٤) .

وبالرغم من أن الدكتور هيكل نسب بداية التفكير في تأليف الحزب الى نفسه ، وأنه طرح الفكرة على أصدقائه ، كما توحى روايته ، فإن رواية محمود عزمى تنسب الفكرة الى الدكتور منصور فهمى ، حين ذكر أنه التقى به في أخريات شتاء عام ١٩١٨ - ١٩١٩ وأن منصور حدثه عن تأسيس حزب سياسى ، كان قد تكلم فيه مع أصدقائه من قبل ، وأنه تم التفاهم بينهم على تسميته « الحزب الاشتراكى » وأن عزمى اعترض على فكرة الحزب لبعدها عن الصواب « ولأن الوفد قام موحدًا الصنفوف في سبيل الجهاد الوطنى » ثم لعدم ملاءمة الظروف المصرية، الاجتماعية والاقتصادية ، لتنظيم الجهود في سبيل المبادئ الاشتراكية » ويبدو أن عزمى قبل فكرة تأليف الحزب ، وإن كان قد جادله في التسمية ، حتى أقنعه هو وأصدقائه بتعديل اسم المولود الجديد الى «الحزب الديمقراطى» وأن تكون المبادئ الديمقراطية هي التي يسعى الحزب الجديد للدفاع عنها والدعوة اليها في مصر(٥) .

وتفيد الرواية السابقة أن الدكتور منصور فهمى هو صاحب الفكرة ، وأنه روج لها بين أصدقائه ، حتى أقنعه بها ، مع قبوله تغيير الاسم بناء على اقتراح عزمى ، كما يفهم كذلك أن فكرة تأليف الحزب قد طرحت نفسها في أعقاب تأليف الوفد المصرى ، أى في نوفمبر عام ١٩١٨ مع علو حركة المد الوطنى والسياسى ، الأمر الذى أوجب عليهم واجبا سياسيا عاما .

وعندما أعلن الحزب الديمقراطى عن وجوده ، بعد ذلك بنحو عام ، أثرت من جديد قضية علاقته بلطفى السيد ، ثم بجماعة السفور ، عندما كتب أحد الكتاب ، وهو عبد الحميد الكاتب ، في صحيفة «المحروسة» ينسب جماعة الحزب الجديد الى حزب الأمة وأنهم « من قراء صحيفة الجريدة المواظبين ، الذين ثبتت فيهم تعاليم الاستاذ لطفى السيد روح الديمقراطية نفسها » ثم أرجع



الكاتب كذلك أصل حركة تأسيس الحزب الديمقراطي الى جماعة السفور ، وأضاف . أن الحزب قام على انقراض هذه الجماعة التي أعلن حلها .

هنالك انبرى محمود عزمى للرد عليه مؤكدا اعتراف مؤسسى الحزب بسعة اطلاع لطفى السيد « ولكن هناك فرق بين احترام الشخص والاعتراف له بالتفوق الذهنى والعلمى ، وبين القول بأن تعاليمة هي التي أثرت في نفوس هؤلاء لدرجة دفعت بهم لتأسيس حزب سياسى » فأنكر عزمى أن يكون الحزب قد تأثر الى هذه الدرجة بفكر لطفى السيد ، بل أكثر من هذا راح عزمى يدلل على أن مؤسسى الحزب نهلوا من نفس المنهل الذى أرتوى منه لطفى « لأن أغلب من يتكون منهم الحزب الديمقراطي كانوا يدرسون في أوربا بينما الأستاذ لطفى السيد يذيع بمقالاته على صفحات الجريدة مبادئ الديمقراطية بين الجمهور المصرى .. صحيح أنه أول من كتب لفظ الديمقراطية في الصفحات المصرية ، وأول من حرص على تعميم استخدامها في كتاباته العظيمة ، إلا أن الذى أثر في نفوس أعضاء الحزب الديمقراطي ، إنما هو الذى أثر في نفس الأستاذ لطفى السيد : بقاء في جو أوربا ، واستنشاق كالنسيم حريرتها ، ثم اطلاع على ما كتب في موضوع المساواة والاخاء ونظم الحكم وال عمران » ثم أكد عزمى أن تلاميذ لطفى السيد الذين كانوا يتلقون دروسه ، كانوا يلتفون حوله بين عامى ١٩٠٨ ، ١٩١٢ وأن هذه المدة مضاهها أغلب المكونين للحزب الديمقراطي المصرى بعديدين من مصر نفسها (٦) .

وهكذا أنكر مؤسسو الحزب صلتهم بديمقراطية لطفى السيد وجماعة الشباب المثقفين حول جريدته ، متجاهلين أنهم بالفعل قبل سفرهم كانوا من تلاميذه وكتاب جريدته ، خاصة منذ بداية اصدار الجريدة في عام ١٩٠٧ ، فإذا كانوا قد رحلوا الى أوربا ،

منذ عام ١٩٠٩ (٧) فريما كان ذلك بايحاء الفكر الذى فتحوا عقولهم عليه فى بيئة «الجريدة» ، خلال العامين السابقين على سفرهم .

أما عن صلة مؤسسى الحزب بجماعة السفور فقد راح محمود عزمى ينكرها أيضا ويؤكد أنها مجرد جماعة أدبية تتعاون على اصدار « مجلة السفور » وأن لها مبدأ خاصا فى حجاب المرأة المسلمة . ، وأن الحزب الديمقراطى لم يؤسس على انقراض تلك الجماعة التى يقول أصحابها حتى اليوم أنها لاتزال قائمة لم تحل بعد . . وأن القليلين من أعضاء الحزب ينتسبون فى آن واحد الى الحزب وإلى جماعة السفور . . ثم ان مبادئ أعضاء الحزب من الوجهة الاجتماعية بعيدة عن فكرة سفور المرأة المسلمة ، والحزب لا يتعرض فى عمله وبرنامجه الى هذه النقطة الخلافية . . واذا كان الدكتور منصور فهمى قد دعا أصدقاءه الى تكوين حزب سياسى ، واذا كان هؤلاء قد دعوا غيرهم الى الانضمام اليهم فانا لا نشك فى أن الدكتور كان يفعل ذلك بصفته الشخصية ، لا بصفته سفوريا ، رئيسا لجماعة السفور (٨) .

. وهكذا رغم انكار عزمى لهذه الصلة ، الا أنه أثبت فى نفس الوقت أن رئيس جماعة السفور — الدكتور منصور فهمى — هو الذى دعا الى اقامة الحزب الديمقراطى ، وأن أصدقاءه الذين استجابوا له ، كانوا من أعضاء الجماعة وكتابها المعروفين . وهذا ما دعا مناظره الى أن يسرد له التاريخ الجماعة وتكوينها ، ثم يذكر أنه « عندما ظهرت فرص الدخول فى المسائل السياسية ، وظهرت فى الجماعة الخلافات السياسية ، كان فريق يناصر الوفد ، وفريق على غير الراى ، وثالث على الحياد ، وخيف على السفور الا تصدر مقال الانصار بأنهم وان لم يتركوا العمل فى السفور ، الا انهم يشتغلون فى عمل جديد ، سمعنا بعد ذلك أنه الحزب الديمقراطى الذى كنتم تكونونه أيام صيحات المستر ويلسون . . » (٩) .



وهكذا يمكن القول أن الحزب الديمقراطي المصري قد تأسس في أواخر عام ١٩١٨ ، في أعقاب انتهاء الحرب ، وتوالى أنباء مؤتمر الصلح ، ونداءات الرئيس الأمريكي ويلسون بالانتصار للديمقراطية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، وأن نشأته تواكبت ، أو أعقبت مباشرة ، نشأة « تجمع الوفد » المصري ، سعيا لحل القضية ولكن يلاحظ أن الحزب الديمقراطي ، لم ينشر شيئا عن برنامجه حين نشأ ، لم يحدث ذلك إلا بعد مرور نحو عام على نشأته وتكوينه ، أي في سبتمبر عام ١٩١٩ ، عندما نشر برنامجه للمرة الأولى بصحيفة « النظام » . ولعل لذلك صلة بنشأة الوفد وتصدره الساحة السياسية خلال ذلك العام الخطير من تاريخ مصر والمصريين .



ويقودنا ذلك الى التساؤل من علاقة نشأة الحزب الديمقراطي المصري ، بتأليف الوفد ونشاطه ، وهنا تبرز حقيقة مهمة ، تتمثل في أن جماعة السفور لم تكون حزبا سياسيا إلا لرغبة أعضائها في الاشتراك في الوفد ، فهل كانت الرغبة في عضوية الوفد هي التي جعلتهم يتحولون من مجرد جماعة فكرية اصلاحية الى حزب سياسي ؟ أم أنهم فكروا بالفعل في تكوين حزبهم في نفس الوقت الذي كان يتألف فيه الوفد ؟ أو حتى قبله بقليل ؟ .

في رواية محمود عزمي أن الدكتور منصور فهمي عندما حادثه في أمر تأليف الحزب ، أن عزمي اعترض ببعد فكرة تأسيس الأحزاب السياسية عن الصواب « لأن الوفد قام موحد الصفوف في سبيل الجهاد الوطني » وأن منصور قد رد على ذلك بقوله : « لا تعارض بين قيام الوفد وقيام أحزاب أخرى الى جانبه ، لأنها ستصب في النهاية في بحيرة الوفد .. » وأن جهود الحزب الديمقراطي في سبيل القضية المصرية العامة سيتجه بها نحو الوفد يغذيه بنتائجها» (١٠) .

ويزيد غزوى الصورة وضوحاً عندما يذكر أن الوفد ضم في بداية تأسيسه سبعة من أعضاء الجمعية التشريعية ، ورأى أن يزيد أعضاء هيئته بممثلين لهيئات سياسية ، لاسيما الحزب الوطنى ، فأجتمعت « جماعة السفور » وقررت أن تطلب من سعد زغلول ضم اثنين من أعضائها الى هيئة الوفد ، يسافران مع أعضائه الى باريس ، ويسيعان معهم في سبيل الاستقلال ، وأن الجماعة أنابت بالفعل منصور فهمى ومصطفى عبد الرازق — وثالث — للقاء سعد زغلول الذى سألهم ، وما جماعة السفور هذه ؟ هل أنتم حزب سياسى ، أو أن لكم فى سياسة البلد مكاناً ممتازاً ؟ وهل وكلكم فريق من الأمة فى النيابة عنها . . ومن تريدون أن تنوب عنها جماعتكم ؟ قالوا : مصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى ، فقال سعد : أفهم أن نضم إلينا مصطفى لمكانته الشخصية ومكانة أسرته واتصال جهودها بالحياة السياسية المصرية . . أما جماعة السفور فلا أفهم لها اتصالاً بهذه الحياة ولا أفهم لطلب تمثيلها فى الوفد معنى ، ولو كنتم حزياً سياسياً لكان لكم شأن آخر . . فتباحثت الجماعة وكادت أن تميل الى رأى سعد ، بتمثيل مصطفى ، ولكن منصور فهمى أصر على ضرورة تمثيل الجماعة تمثيلاً رسمياً ، فلما أشار أخوانه لعدم توافر الصبغة السياسية والحزبية للجماعة ، أجاب منصور : إذن فتؤلف حزياً . . ( ١١ ) .

وهكذا يمكن القول بأن الرغبة فى عضوية الوفد المصرى هى التى ولدت فكرة تحويل جماعة السفور الى حزب سياسى ، وأجراهُ الدكتور منصور فهمى مشاوراته مع أخوانه لذلك ، فى جو المد الوطنى الذى أعقب اعلان الهدنة وتواتر أنباء الصلح . ويلاحظ بعد ذلك أن أحداً من أعضاء الحزب الديمقراطى ، عندما تكون بالنعل ، لم ينضم الى هيئة الوفد أو يمثل فيها ، باعتبار أن ذلك كان بداية تفكير لتأليف الحزب ، لأن الحزب عندما قام بالفعل ، لم يكثر



لاختيار سعد مصطفى عبد الرازق للتمثيل في هيئة الوفد ، بصفته الشخصية او الاسرية ، فضلا عن نيتهم الحقيقية في التعاون مع الوفد وتفذيته بنشاطهم ، وهو ما حدث بالفعل فيما بعد على ما سوف نرى ،

ومن الجدير بالذكر أن الحزب الديمقراطي قد ووجه ، عند قيامه ، باتهام بأنه سيكون على حساب الأحزاب الأخرى ، بينما مصر في حاجة الى توحيد الجهود « ولأن الأمة تطورت تطورا محسوسا أصبحت فيه الدعوة الى توحيد الاحزاب اقرب الى التحقيق » (١٢) فكان رد الحزب ان الاحزاب المصرية لا تضم جميع المصريين ، وأن هناك نفرا يجوز أن يشعرو بوجود فوارق منفصلة عنها جميعا وليس هناك ما يمنع ذلك النفر من الانضمام لتنظيم مجهوداته وتوجيهها حيث يعتقد بنفع التوجيه ، وأن تعدد الآراء امر طبيعي ، والاحزاب مظاهر الآراء ثم ان الاحزاب لا تعمل على تحقيق أمل سياسى عظيم واحد فحسب ، نهى تعمل في ميادين الاقتصاد والتربية والتعليم والتشريع وغيرها من نواحي الاجتماع والعمران .. وأن الاحزاب اذا اتفقت في الأمل العظيم ، فانها قد تختلف في هذه النواحي ، أو تختلف في سبل العمل لأجلها (١٣) .

أما الشيخ على عبد الرازق ، وهو يترجم لأخيه مصطفى ، فقد تحدث عن تأليف الجماعات السياسية في أعقاب الحرب ، واتساع نشاط حزب سعد زغلول ، ومؤازرة وزارة حسين رشدى له ، ويذكر أن الحزب الديمقراطي تألف في خضم موجة الاشتغال بتأليف الاحزاب ، وأنه لم يشأ أن يندمج بسهولة في حزب سعد باشا « اذ وجد نفسه من القوة ووفرة النشاط وكثرة الانتصار ما يهيئه لأن يبقى قائما بنفسه ، يمضى في سبيله ويواصل العمل لغاياته » ويضيف أنه عندما شرع سعد باشا في تأليف الوفد الذى سيسافر الى أوربا ، أرسل الحزب الديمقراطي جماعة من أعضائه

يطالبونه بأن يختار في وعده من يكون ممثلاً للشباب الحزب الديمقراطي،  
ثم يروى موقف سعد ، كما سبق في رواية محمود عزمي ، ويضيف :  
« ولكن استقر الرأي في عائلتنا ألا يدخل مصطفى عضواً في الوفد ،  
ولا يسافر .. لعدم الاطمئنان الى صدق هذه الحركة التي استأثر  
بها سعد زغلول » (١٤) .

ويستفاد من رواية على عبد الرازق السابقة أنهم ألفوا حزبهم  
في خضم موجة تأليف الجماعات السياسية ، وأنهم حادثوا سعدا  
باعتبارهم حزبا سياسيا ، يريد أن يمثل ببعض أعضائه في الوفد ،  
وتتفق رواية الدكتور هيكل مع ذلك ، حين ذكر أنه ما أن ترامت أنباء  
انتهاء الحرب ، ومؤتمر الصلح حتى « شعرت بأن علينا معشر  
الشباب واجبا يتحتم أدؤ ، للوطن .. فذهبت الى بيت عبد الرازق  
وقابلت أصدقائي .. وتداولنا في الرأي الذي استقر على تأليف  
الحزب .. وفكر بعض اخواننا من أعضاء هذا الحزب الناشئ ،  
وفي مقدمتهم الدكتور منصور فهمي ، أن يكون لنا معشر الشباب ممثل  
في الوفد المصري ، لكنهم لم يوفقوا فيما سعوا اليه ، ولم يقبل  
الوفد أن يشرك أحدا منهم في عضويته .. » (١٥) .

وبناء على ما تقدم فانه يمكن القول ان جماعة السفور ، ذات  
النشاط الفكري الاصلاحى ، فكرت في أعقاب الحرب ، شأنها شأن  
كافة القوى السياسية والاجتماعية ، فى أن تطور نفسها وتشتغل  
بالسياسة فى ثوب حزبى ، متأثرة فى ذلك بالشكل الذى اختارته  
الحركة الوطنية لتعبر عن نفسها ، فى شكل تجمعات وأحزاب ،  
وان هذا الحزب الجديد يمكن اعتباره أول حزب سياسى نشأ فى  
مصر فى أعقاب الحرب العالمية الاولى ، ذلك ان الوفد كان لم يزل  
« تجمعا وطنيا » لم يتخذ شكل التنظيم الحزبى المتكامل ، وأن تيار  
التجمع الوطنى الكبير ، وقد جذب رجال الحزب الجديد ، فأرادوا  
أن يمثلوا فيه ، شأن كافة القوى ، فلقوا معارضة ، كذلك يمكن



القول بأن الحزب الديمقراطي المصري لم يخرج من صلب الوفد  
تجميعاً ثم حزباً ، أو انشق عليه ، كما حدث للأحزاب الأخرى التي  
عرفتها مصر في أعقاب ثورتها الوطنية عام ١٩١٩ ، والتي عرفت  
بالتجربة الحزبية الثانية ، وإن كان الحزب الناشئ قد تعاون مع  
الوفد فيما يتعلق بالقضية الوطنية .

.....

ويمكن كذلك اعتبار المدخل الذي قدموا به أنفسهم للناس  
باعتبارهم « ديمقراطيين » واحداً من أسباب نشأة الحزب كذلك ،  
ومن هنا ركزت دعاية إعلان الحزب على الفكر الديمقراطي  
وضرورة تنمية تياره في مصر ، ومن هنا أيضاً ميزوا أنفسهم بأنهم  
« الحزب الديمقراطي المصري » بالديمقراطية يدخل الناس تحت  
لوائها أفواجا ، لقوة الحق في مبادئها وسمو العواطف الكامنة في  
تعاليمها وبانتصار الديمقراطية محل في الأرض عصر جديد ، لا نقف  
أمامه صامتين ، ونحن نرجو خير الديمقراطية ، نحن ندعو إلى الحق  
مع كل الأحزاب التي تنصر الديمقراطية ، ونذعن للواجب وفق  
تعاليمها .. ولا جرم أن صادف البذر الديمقراطي الجديد منبتاً  
صالحاً في وادي النيل .. ففكرنا في تنظيم الجهود الفردية  
وتوجيهها جميعاً نحو الصالح العام .. الخ « (١٦) » .



وقبل أن نتعرض لرد فعل قيام الحزب ينبغي ملاحظة أنه لم  
يعلن عن نفسه فور تأليفه في أواخر عام ١٩١٨ . كما أنه كان  
يفتقر إلى صحيفة تنطق باسمه يقدم بها نفسه للجمهور ، وتنشر  
بياناته وترد عنه ما يتعرض له من تعليقات أو ردود فعل ، خاصة  
وقد تخلت عنه مجلة السفور أو أن رجاله بتأليفهم الحزب تخلوا  
عنها ، حيث عادت لصاحبها عبد الحميد حمدي ، الذي لم يشأ أن  
ينخرط في حزبه السياسي : ..

وكان أول رد فعل لقيام الحزب ، كما رأينا قد أتى من سعد زغلول وهيئة الوفد ، حيث لم يعترف به كحزب سياسى ، ولم يقبل تمثيله فى هيئة الوفد المصرى باعتباره حزبا سياسيا . أما عن نشاط الحزب العلنى فلم يعرف الا منذ سبتمبر عام ١٩١٩ . بالرغم من أن الحزب فى ٩ مارس ١٩١٩ قد أرسل احتجاجا الى السلطان أحمد فؤاد ، يلتمس منه السماح لاعضاء الوفد بالسفر الى باريس لحضور مؤتمر السلام (١٧) . ثم جاءت أول اشارة أو اعلان للحزب فى أول سبتمبر عام ١٩١٩ بجريدة « النظام » عندما وجه نداء الى الأمة بشأن لجنة ملتر ، يقر فيه بأن سعد زغلول هو الوكيل المفوض عن الأمة باعتباره رئيس الوفد المصرى ، الذى لا حق لأحد أن يتحدث باسمها سواء (١٨) .

ونشرت صحيفة النظام بعد ذلك فى ٥ سبتمبر ١٩١٩ أن الحزب الجديد نشأ فجأة وكانت النتيجة أن أنكرته الجرائد وأغلقت نشر رسائله ، لذلك أصبح من الضرورى أن يظهر للأمة فى وقت قريب ، بالمظهر الذى يتفق مع ضخامة اللقب الذى يحمله ، وبالفعل طلبت الصحيفة الى سكرتارية الحزب أن توافيها بمعلومات عنه وأن يبادر الى تقديم نفسه للأمة ، فاستجاب الحزب لذلك وأرسل الى الصحيفة بيانا بمبادئه وأعضاء مجلس إدارته ، متضمنا دعوته ومعلنا أنه يمد يده معاونا كل من يتوجه باخلاص لخدمة مبادئه (١٩) .

وجاء رد الفعل الرئيسى فى صحيفة الاهرام ، عندما نشر فكرى أباطة سلسلة من المقالات حول الحزب الجديد ، وصصف فيه مؤسسيه بأنهم جماعة من أسـاتذة «جامعة الشعب» (٢٠) ومحاضريها ، وهم خلاصة زهرة الشبيبة المصرية المتعلمة ، الذين تلقوا دروسهم العالية فى أوربا ، وأنهم بدعوا حياتهم السياسية غير مسلحين ، واستعدادهم ، على ما نستنتجه من ماضيهم ، لا يوافقه الجو السياسى المتقلب ، وبزاجهم لا يحتمل اكدار السياسة

ومتابعها .. وأضاف أباطة أن الحزب الجديد سيكون قيامه على حساب الأحزاب الأخرى بينما مصر في حاجة إلى توحيد الجهود .. الخ (٢١) .

نائبى محمود عزمى للرد عليه موضحا أن تشييد صرح جديد لا يستلزم حتما تهديم صروح قديمة ، واتهمه بأنه ممن لا يؤمنون بالتعددية ، بل بفكرة الاستئثار بالأعمال العامة ، وتلك فكرة عتيقة ترى أن قيام كل فكرة غيرها مناهضة لها .. وتحدث عن مجالات عمل الحزب الجديد ، فيما خلا الهدف السياسى العظيم الذى تتفق عليه كل الأحزاب ، ومشروعية وضرورة الاختلاف فى تناول المسائل الاجتماعية وأساليب العمل لبلوغ الغايات والأهداف .. (٢٢) .

ولكن فى تقديرنا أن تيار الحركة الوطنية الجارف ، واندلاع الثورة المصرية فى مارس عام ١٩١٩ ، والتى كانت بطبيعتها تعلو على الحزبية والطائفية ، قد دفع بالقضية السياسية الى بؤرة الاهتمام العام بشكل حاسم ، الأمر الذى لم يعد يترك ثمة مجالا للاختلاف حول السبل والأهداف والغايات ، وهو المجال الذى تظهر فيه الأحزاب والتكتلات السياسية ، فضلا عن افتقار الحزب الى صحيفة تكون لسان حاله — كما ذكرنا — الأمر الذى يفسر تأخر اعلان الحزب ، ويفسر بداية اعلانه من نفسه منذ أواخر عام ١٩١٩ ، مع توارد الأنباء عن وصول لجنة اللورد ملنر الى مصر .

وهكذا جاء الاعلان عن الحزب فى سبتمبر ١٩١٩ ، فى خضم مد ثورى برزت فيه قيمة القضية السياسية لتتقدم كافة القضايا الوطنية الأخرى ، وجاءت المناسبة عندما دعى رجاله الى تقديم أنفسهم للأمة ، على أثر بيان أصدره بشأن موقف حزبهم من توكيل الأمة للوفد المصرى ، ومواجهة لجنة ملنر من خلال هذا التفويض وحده .

\*\*\*



## هوامش الفصل الاول

- ( ١ ) على عبد الرازق ( جمع وشعر ) : من آثار مصطفى عبد الرازق  
ص ٥٥ - ٥٦ ، ص ٦٢ .
- ( ٢ ) محمود عزى : خطايا سياسية ، ص ٣٧ ، ص ٤١ .
- ( ٣ ) نكرى أباطة : مجموعة مقالات نكرى أباطة ، المجموعة الاولى ص ١٠ ،  
ص ١٥ .
- ( ٤ ) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الاول ،  
ص ٧٥ ، ص ٨٠ .
- ( ٥ ) محمود عزى : خطايا سياسية ، ص ٣٦ - ٣٧ .
- ( ٦ ) المحروسة : ١١ أكتوبر ١٩١٩ .
- ( ٧ ) على سبيل المثال هيكل سافر للمرة الاولى الى فرنسا عام ١٩٠٩ ،  
مصطفى عبد الرازق عام ١٩٠٩ أيضا ، أما منصور فهي لقد سافر عام ١٩٠٨ .
- ( ٨ ) المحروسة في ١١ أكتوبر ١٩١٩ ( مقالة محمود عزى ) .
- ( ٩ ) المحروسة في ٢٦ أكتوبر ١٩١٩ ( بدون توقيع ) .
- ( ١٠ ) محمود عزى : خطايا سياسية ص ٣٦ - ٣٧ .
- ( ١١ ) يتصد انضمام مصطفى النحاس وحافظ عفيفي للوفد ، ولم تذكر  
المصادر اسم العفيو الثالث في وفد الحزب الديمقراطي الذي قابل سعد زغلول .

(١٢) الاهرام في ١٩ سبتمبر ١٩١٩ .

(١٣) الاهرام في ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ ( مقالة محمود عزمى ) .

( ١٤ ) على عبد الرازق ( جمع ونشر ) ، المصدر السابق ص ٦٢ .

( ١٥ ) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة ، ج ( ١ ) ص ٨٠ — ٨١ .  
هناك رواية لأحمد أمين في كتابه « حياتي » ص ٢٠٠ يذكر فيها أن جماعة السنور كانت تتحدث في السياسة علماً بدا الوفد يتكون قالت هذه الجماعة لم لا يكون لنا ممثل في الوفد ، ثم انتدبت اثنين . كنت أحدهما لمقابلة مسعود زغلول ، فأحالنا على لطفى السيد الذى سألنا : باسم من نتكلمون ؟ قلنا باسم جماعة العقليين وناقشنا طويلاً ثم عرض الأمر على مسعود زغلول بعد أن عرف أسماء الجماعة ، فاختار منا مصطفى عبد الرازق لتمثيلنا في الوفد ، لكنه امتنر بعد أن شاور أسرته ، ووضح من الرواية السابقة أنها ليست دقيقة لأن أحمد أمين لم يكن ضمن مؤسسى الحزب ، ولأنه ليس من المعتول أن يسألهم لطفى السيد عن يكونون وهم جميعاً من أصدقائه وتلاميذه .

(١٦) النظام في ٨ سبتمبر ١٩١٩ ( ديباجة اعلان الحزب ) .

وكتلك وثائق الحزب الديمقراطي ، قانون الحزب ، مقدمته ، صدر من مجلس الادارة في فبراير ١٩٢٠ .

( ١٧ ) دار الوثائق القومية ، محافظ المسألة المصرية ، حوادث الاسكندرية والازمة الوزارية ، حيث يوجد نص وثيقة الحزب الى السلطان .

(١٨) النظام في اول سبتمبر ١٩١٩ ( رأى الحزب الديمقراطي في لجنة ملتر ) .

(١٩) النظام في ٥ سبتمبر ١٩١٩ ثم عدد ٨ سبتمبر ١٩١٩ ( ديباجة تقديم الحزب واسماء أعضاء مجلس ادارته ومبادئه العشرة ) .

( ٢٠ ) تتصل نشأة هذه الجامعة غير النظامية بجهود رجل سويدي يدعى « بروزدر » كان موظفاً في هيئة صندوق الدين في مصر ، حيث أنشأ عام ١٩١٧ جمعية من صفوف الشباب المثقف من مصريين وأوربيين وذلك لاتشاء ما سمي بجامعة الشعب ، بهدف لقاء محاضرات عامة ودراسات ليلية ، بلغات شتى لتثقيف الجمهور ورفع مستواه العلمى ، وقد اشترك في ادارتها مصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى وغيرهم من رجال الحزب .

راجع مقدمة مصطفى عبد الرازق لترجمة كتاب تشارلز آدمس « الاسلام والتجديد في مصر » ترجمة عباس محمود . القاهرة ١٩٣٥ .

(٢١) مكرى اباطلة ، المصدر السابق ص ١٤ — ١٦ ( مقالاته بالاهرام في ١٩ سبتمبر ١٩١٩ وما بعدها ) .

(٢٢) المصدر السابق ، ص ١٨ — ٢٠ (ردود محمود عزمى عليه) .

## الفصل الثاني

### برنامج الحزب ونظامه

لاحظنا في الفصل السابق أن الحزب الديمقراطي لم يعلن عن وجوده رسميا إلا في سبتمبر ١٩١٩ ، على الرغم من تـكوـنه قبل ذلك بنحو عام . وذلك في خضم مرحلة جديدة من تاريخ مصر والمصريين ، تبدأ بانتهاء حرب عالمية ومخاض ثورة قومية عظيمة ، وأن مؤسسي الحزب ، وكانوا من الشباب ، الذين يفتقرون إلى الخبرة السياسية الكافية ، كانت تعوزهم صحيفة تنطق بلسان حزبهم ، خاصة وقد أبتعد عنهم صاحب « السفور » بمجلته (١) .

ويمكن تفسير تأخر الاعلان عن الحزب كذلك « بطغيان » الزعماء السياسيين الكبار وتصدرهم ساحة العمل السياسي ، على اختلاف مشاربهم وبما لهم من خبرة ومكانة ، الأمر الذي لم يوفر مناخا ملائما لأولئك النفر من الشباب الذين ما لبثوا يكونون حزبا جديدا . . يضاف إلى ذلك تفجر أحداث الثورة بعد اعتقال رئيس الوفد ورفايقه ونفيهم إلى الجبل في مارس ١٩١٩ . ، وقيع الإنجليز



لهذه الثورة بالقوة المسلحة وتعيين اللورد اللبى مندوبا ساميا  
بريطانيا في مصر في اواخر نفس الشهر . . فكان تسارع الاحداث  
على النحو السابق قد ساهم في تأخير اعلان الحزب الجديد ، ثم  
كانت المناسبة ، كما رأينا ، عندها تقرر حضور لجنة ملنر الى مصر ،  
وعند ذاك أصدر الحزب الديمقراطي بيانه بمقاطعتها ، فتسائل  
الناس عن ذلك الحزب ، الذى قدم نفسه ببيان شامل أوضح فيه  
أهدافه وبرنامجه وأعضاء مجلس إدارته (٢) .

صدر البيان في ٨ سبتمبر عام ١٩١٩ ، متضمنا دعوة الناس  
للانضمام الى الحزب ، وكانت أول مرة ينشر فيها مبادئه العشرة ،  
ثم أصدر قانونه كاملا بعد أن صدقت عليه جمعيته العمومية في  
جلسة ١٠ يناير عام ١٩١٩ . وقبل أن نعرض لمبادئ الحزب نرى  
لزاما علينا أن نعرض لروايتين تتعلقان بالمبادئ ، وردتا في ذكريات  
اثنين من أقطابه ، لتكتمل صورة موضوعنا .

الرواية الاولى ذكرها محمود عزمى وقد أورد بها أن منصور  
فهى عندها أخبره بأمر الحزب وأنه قد تم التفاهم على تسميته  
بالحزب الاشتراكي فاعترض عزمى لعدم ملائمة الظروف المصرية ،  
الاقتصادية والاجتماعية ، لتنظيم الجهود في سبيل المبادئ  
الاشتراكية » ويضيف عزمى بأنه استطاع اقناع منصور فهى  
وأصبحه بتعمد ديل اسنم المولود الحفيد الى « الحزب  
الديمقراطي » (٣) .

أما الرواية الثانية فقد ذكرها الدكتور هيكل ، عند حديثه عن  
وضع المبادئ فذكر أنهم لم يجدوا مشقة ، ذلك أن مبادئ الحزب  
والحق والعدل ومبدأ تقرير الأهم مصيرها ، كانت محل اتصالاتهم  
جميعا « فكلنا نريد لأمر الاستقلال والسيادة والكرامة ، وإذا  
أصبحت مستقلة ذات سيادة ، فلا ضرر من محالفة أمة قوية منتصرة

في الحرب كائناتراً « أما الجانب الأقتصادي والاجتماعي من برنامج الحزب ، فقد كان موضع خلاف بين المؤسسين » فقد كان عزيز ميرهم أدنى الى التطرف في الاشتراكية . وكنت أنا على العكس ، أدنى الى التطرف في مبدأ الحرية الفردية « ثم حدث توفيق بين الفريقين ، في شكل صيغة تمثل ارضية مشتركة للعمل معا ، وكان الشيخ مصطفى عبد الرازق هو صاحب فكرة التوفيق حين سأل هيك : أهأت تضمن على الفقراء بحقوقهم في التعليم والتداوي والعيش عيشا انسانيا ؟ فنفي هيك ، ثم سأل ميرهم : وهل أنت تريد إلغاء الملكية الخاصة في مصر حالا ؟ فأجاب بالنفي هو الآخر ، فقال مصطفى : « اذن فميدان العمل المشترك نسيح تستطيعان العمل فيه متفقين .. وعلى هذا وجدنا الصيغة التي تبقى معها الملكية الفردية ويتمتع بها الفرد الانساني بحقوقه الاقتصادية الاساسية بوصف كونه انسانا .. » (٤) .

ومن الواضح ان طرح فكرة تسمية الحزب الجديد بالحزب الاشتراكي قد جاء نتيجة لما شهدته مصر قبيل الحرب الاولى من مناخ أدى الى نشوء حركة عمالية نشطة على جانب من الوعي ، ساعد على ظهورها الظروف التي كانت تحيط بالطبقة العمالية المصرية ، وكذلك وجود عدد من العمال الاجانب في مصر ، واثار ذلك في نقل الافكار ، فضلا عن اتجاه الحزب الوطني — حزب مصطفى كامل ومحمد فريد — الى تنظيم صفوف العمال في نقابات للاستفادة بهم في مناضلة الاحتلال (٥) ، هذا بالاضافة الى ما لقيته الطبقة العمالية من سخرة واستغلال وقهر خلال سني الحرب . ويمكن كذلك القول بأن الاهتمام بالفكر الاشتراكي في جانب هذا القطاع من المثقفين المصريين ، الذين ألفوا حزبهم فيما بعد ، جاء في جانب كبير منه ، من زاوية الاعجاب والتبصير بالفكر الاوربي المعاصر ، في هذا الصدد ، أي من واقع الثقيف والثقافة — وان لا ينطبق هذا

القول على عزيز ميرهم — فقد كان الاهتمام بالاشتراكية هنا يتعلق باعتبارها مذهباً اقتصادياً فحسب ، أو باعتبارها جزءاً من ثقافة « المبادئ المصرية » (٦) . والاشادة بانتصارها في فرنسا ، مركز ثقافتهم ومحط اعجابهم .

وينبغي ملاحظة أن مؤسسى الحزب الديمقراطى لم يشهدوا ماضيهم الكتابية من الاشتراكية أو الاتصال بالطبقات العمالية ، خاصة الدكتور منصور مهنى ، الذى كان الداعية الاول ، فضلاً عن أن موقعه الاجتماعى ، باعتباره ابناً لطبقة الاعيان المصرية ، فإن مواقفه وكتابات لا تضعه فى صفوف الاشتراكيين أو دعاة الفكر الاشتراكى ، لذلك لم يلبث أن تراجع عن تسمية الحزب ، كما رأينا ، عندما أقنعه محمود عزمى بعدم ملائمة الظروف المصرية الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم الجهود فى سبيل المبادئ الاشتراكية ، ولو أن هذه المبادئ بمعناها العلمى الخاص ، كانت هدفهم الأساسى ، لما تخلوا عن التسمية بهذه السهولة ، خاصة وأن الحركة العمالية المصرية فى نهاية الحرب كانت مهتأة لاستقبال وتأييد هذا الاتجاه ، الذى زكاه قيام الثورة الاشتراكية فى روسيا عام ١٩١٧ (٧) .

لذلك يمكن القول أن مؤسسى الحزب الديمقراطى ، باستثناء عزيز ميرهم الذى كان أدنى الى الايمان بالاشتراكية ، لم يكونوا من قوى الاتجاهات الاشتراكية وإنما يمكن اعتبارهم من المثقفين ، الذين أعجب فريق منهم بتلك الاتجاهات ، ورأوها مكمله لثقافتهم المصرية ، فلم يروا بأساً من أن يتضمن برنامجهم شيئاً من مبادئها ، قد يجذب اليهم قطاعات من الشباب ، ومن هنا أقاموا جسوراً بين تلك المبادئ وبين أفكارهم التحررية (الليبرالية) بتلك الصيغة التوفيقية ، التى توفر لهم جميعاً مجالاً للعمل المشترك .

أما مبادئ الحزب ، كما وردت فى المادة الثالثة من قانونه ،



الذى صدقت عليه جنتته القومية فى : ١ يناير ١٩١٩ لهنى ثما يلى :

اولا : استقلال مصر استقلالا داخليا وخارجيا .

ثانيا : تفويض الشعب سلطته الى هيئة نيابية تنتخب على اكل  
طريقة ، تمثله تمثيلا صحيحا ، ويكون من اختصاصها التشريع  
وفرض الضرائب ومحاسبة الحكومة المسئولة امامها على اعمالها ،

ثالثا : توحيد التشريع فى حدود مصر وتعميم تطبيقه على  
من يسكن البلاد .

رابعا : المساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات العامة .

خامسا : حرية القول والكتابة والاجتماع .

سادسا : جعل التعليم الابتدائى عاما واجباريا ومجانيا للبنين  
والبنات .

سابعا : ترقية الطبقات المساملة ادبيا وماديا وامانة من  
لا يستطيع العمل .

ثامنا : انماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعا  
بتدر الامكان .

تاسعا : الاعتراف بحق كل شعب فى حكم نفسه .

عاشر : السعى لايجاد هيئة دولية عليا للفصل فيما يقع بين  
الشعوب من النزاع واعطاء هذه الهيئة السلطة اللازمة لتنفيذ  
احكامها (٨) .

ويلاحظ ان ديباجة القانون الاساسى للحزب قد نصت على ان  
مبادئه « تقوم على اساس المساواة بين الامم والاخاء بين الافراد ،  
والنهوض الى اسنى ما يتصور من الرقى وتأييد سيادة الشعب ،

وأقامة العدل مقام القوة « هذه. في رأى مؤسسى الحزب هى أصول الديمقراطية التى أخذت تعم العالم أجمع ، بما نصرته الحرب الحاضرة من مبادئ الحرية والعدالة (٩) . ونفهم من ذلك أن الحزب قام لنصرة المبادئ الديمقراطية فى مصر ، وأن هذه المبادئ تقوم على أساس تحقيق الحرية والعدالة بين الأمم . الأمر الذى يعنى استنقلالها ونهوضها ، ثم تحقيق المساواة والاخاء بين الافراد داخل المجتمع الواحد . . . ويبدو أن أصـسـجـاب الحزب قد تأثروا فى هذه الافكار بشعارات الثورة الفرنسية التحررية عن الحرية والاخاء والمساواة . فترددت على ألسنتهم ، ولا يبدو هذا الأمر غريبا على جماعة من المثقفين درسوا فى فرنسا واثربوا تراث ثورتها الكبرى .

كما يلاحظ كذلك أن رجال الحزب قرنوا بين الاستقلال الوطنى والنهوض الاجتماعى والسياسى بالاضافة الى استخدام تعبير « سيادة الشعب » ولم يكن هذا التعبير مألوفاً من أمثالهم ، ويبدو أنهم تجاوزوا به تعبير « سيادة الأمة » الذى تبناه حزب الأمة فى مواجهة سلطتى الاحتلال والخديو ، والذى كان يقصد به آئذ حصولهم على حقهم فى السلطة ، باعتبارهم رؤساء الأمة وكبار عائلاتها .

ونمىما يتعلق بالقضية السياسية فقد كان مطلب الحزب حاسما وواضحا ، وهو تحقيق استقلال مصر استقلالا تاما خارجيا وداخليا ، ويرى أن المفاوضة بين مصر وانجلترا لحل المسائل المعلقة هى سبيل تحقيق ذلك الهدف ، ولا يختلف الحزب فى ذلك عن الهدف الرئيسى التى تبناه تجمع الوفد وقام من أجله وأيدته الأمة فى سبيل تحقيقه . كما رأى برنامج الحزب أن ذلك المطلب لا يتحقق كذلك الا بتوحيد التشريع وتعميم تطبيقه فى أنحاء البلاد من خلال التفاهم وتبادل الثقة مع الاجانب المقيمين بمصر ، فبتوحيد التشريع ، تتحقق سيادة البلاد

واستقلالها الداخلى ، ويعم تطبيق قوانينها على كل ساكنيها ، ويتم ذلك بالمفاوضة ، وعلى قاعدة ألا يمس أى اتفاق استقلال مصر (١٠) .

ويلاحظ أن قضية توحيد التشريع وتعميم تطبيقه ، يقصد به زوال الامتيازات، القضائية والتشريعية التى كان يتمتع بها الاجانب فى مصر ، وقد رأى الحزب الديمقراطى أن هذه الأمنية قد يصعب تحقيقها الآن « إلا أننا نرجو أن نوفق لأدراكها مع الزمن ، بحسن التفاهم وتبادل الثقة بيننا وبين اخواننا الاجانب المقيمين بمصر » (١١) .

أما بالنسبة للهدف الذى تألف من أجله الحزب ، واستمد اسمه منه ، وهو الانتصار للديمقراطية وتطبيق مبادئها فى مصر ، فقد تقرر أن يسعى الحزب لتحقيق المساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات والدفاع عن الحريات العامة ، كحرية الكتابة والخطابة والاجتماع ، وفوق ذلك كله تفويض الشعب سلطته لبرلمان منتخب على اكمل طريقة ، يمثله اصدق تمثيل ، يأتى على رأس اختصاصاته التشريع وفرض الضرائب ، ومحاسبة الحكومة ، التى تكون مسئولة أمامه .. الخ ..

ولا نحسب أن حنيا مصريا قبل الحزب الديمقراطى قد بلور مطالبه من تحقيق الديمقراطية السياسية على النحو السابق وبذلك الدقة ، فضلا عن اقتران ذلك بالاجانب الاجتماعى من الديمقراطية ، او ما أسماه رجال الحزب فيما بعد « بالديمقراطية الاقتصادية » التى تتحقق من خلال سعى الحزب لجعل التعليم عاما واجباريا ومجانيا للشعب ، وازدهار ثروة البلاد وترقية طبقاتها العاملة وامانة من لا يستطيع العمل ، فيستفيد الجميع من هذه الثروة . ورغم التحفظ الوارد فى جملة « بقدر الامكان » إلا أن المطلب الاجتماعى اتى بهذا الشكل وذلك التحديد ليلور البعد الاجتماعى والاقتصادى للديمقراطية ، دون استخدام لفظ « الاشتراكية » .



وهناك من يرى من الباحثين أن برنامج الحزب الديمقراطي جاء خلوا من الإشارة الى الاشتراكية ، ورغم نصه على المساواة بين الأمم والاخاء بين الافراد وتأييد سيادة الشعب .. الخ .. وأن ما يمكن تسميته بالافكار الاشتراكية قد تردت على استحياء في عبارات مطاطة — في المادتين ٧ ، ٨ — إلا أن الاهداف العشرة جاءت معبرة عن سيطرة الفكر الليبرالي (١٢) ولكننا نرى أن مبادئ الحزب صيغت بشكل يبلور الديمقراطية في صورتها السياسية الليبرالية ، وبعدها الاجتماعي الاشتراكي ، فجاءت تعبيراً عن الديمقراطية الاشتراكية ، أو الاشتراكية الديمقراطية ، وأن انطوت بالنسبة لاتجاهات مؤسسي الحزب على صيغة توفيقية أكثر منها أيديولوجية متكاملة بالنسبة للمعنى المألوف الآن في الفكر السياسي والاجتماعي .

يتبقى في النهاية أن نشير الى أن مبادئ الحزب في مادتيها الأخيرتين قد وضعت للمرة الاولى ، في برنامج الاحزاب المصرية صيغة تتعلق بالسياسة الخارجية تتمثل في الدعوة لارساء مبدأ تقرير المصير وذلك بالاعتراف بحق كل شعب في حكم نفسه ، وایجاد هيئة دولية للأمم تسمى للفصل فيما يقع بين الشعوب من النزاعات مع منحها السلطة اللازمة لتنفيذ أحكامها . ومن الواضح هنا أن الحزب في وضعه لتلك المبادئ في برنامجه ، قد تأثر بالشعارات التي طرحتها الدول الديمقراطية وبمبادئ الرئيس ويلسون وفكرة انشاء عصبة للأمم ، ورغم طرافة وجدة هذا التوجه الخارجي للحزب ، إلا أنه ووجه بنقد مؤداه أن الحزب يريد أن يفاجيء الناس « بعصبة أمم جديدة تكون أمتن من تلك التي يتم صنعها في باريس . » فهل يريد مؤسسو الحزب أن ننظر اليهم كما ينظر العالم الى الدكتور ويلسون ؟ (١٣) .

وقد رد محمود غزى على ذلك النقد بقوله أن مبادئ الديمقراطية موجودة في العالم قبل أن يولد الدكتور ويلسون ، فبدأ تقرير الشعوب لصيرها أزلى ، ومبدأ الهيئة الدولية التي تفصل فيما يقع بين الشعوب من النزاعات معمول به ، وقد درسه الاستاذ — يقصد فكرى أباطة كاتب النقد — في مدرسة الحقوق .. على أن الحزب الديمقراطى لا يدعى انشاء عصبة أمم ، انما يأمل أن يوفق « للسمى في اذاعة مبادئه وقرسها في نفوس الناس ليطالبوا بتحقيقها عن امتقاد راسخ .. » (١٤) .



وفيما يتعلق بالبناء التنظيمى للحزب ، ثمة ملاحظة مهمة جدية بالتنويه فى البداية ، تتمثل فى كون الحزب لم تكن له شخصية قيادية واحدة أو زمامة تتمثل فى شخص رئيس ، كما الشأن فى تأليف الاحزاب المصرية ، على الاقل خلال هذه الفترة من تاريخ الحركة الحزبية فى مصر . واذا كانت شخصية الدكتور منصور فهمى قد لعبت دورا رئيسيا فى الدعوة للحزب ، فقد برزت الى جواره شخصيات أخرى على نفس القدر من الاهمية والاهتمام بأمر الحزب ودوره ، وهذه الشخصيات جميعا ، وكانت خمس شخصيات ، تشكل « قيادة جماهية للحزب » — ان جاز القول — وهم :

— الدكتور منصور فهمى .

— الشيخ مصطفى عبد الرازق

— الدكتور محمد حسين هيكل .

— محمود غزى .

— عزيز ميرهم .

ولعل هذا يفسر كيف أن المؤسسين ، نظرا لتكافؤهم ، أو حتى تقاربهم من حيث الانتماءات الاجتماعية والثقافية ، بل والناحية

العمرية ، قد تصبوا منذ البداية لمشكلة القيادة والرئاسة ، فاتفقوا على صيغة توفيقية بشأنها ، كما سبق أن تعاهدوا على التوفيق بين اتجاهاتهم الفكرية ، فقر قرارهم على أن تكون رئاسة الحزب دورية بين قياداته المشار اليها ، أو بين أعضاء مجلس ادارته « حتى لا تكون الرئاسة سببا للخلاف » (١٥) .

وقد فسر محمود عزمى كيف نشأت هذه المشكلة وكيف حسمت ، عندما ذكر أنهم خلال اجتماعات الطلبة المصريين فى باريس وليون عام ١٩٠٩ ، الذين كانوا يؤلفون جمعياتهم ويجعلون رئاستها بالتناوب فيما بينهم ، بترتيب الحروف الاولى من اسمائهم ، وكان الشيخ مصطفى عبد الرازق هو صاحب هذا الاقتراح ، وقد أشار عزمى الى أن الاعضاء كانوا يتناوبون رئاسة الجلسات ، لذلك فمن المرجح أن الرئاسة هنا تتعلق بالجلسات وحدها (١٦) . وليست رئاسة سنوية ، لذلك سنبصع أمام حزب يتولى رئاسة كل اجتماع من اجتماعاته عضو من أعضاء مجلس ادارته ، وان لم ينص فى قانونه الاساسى على مهام الرئاسة وصلاحياتها ، كما هو الشأن عندما نص على صلاحيات أمين الصندوق والسكرتير .

أما عضوية الحزب فتضم كل الموقعين على قانونه ، المؤمنين بمبادئه ، هم ومن ينضم اليهم مستقبلا ، ليكونوا بذلك « الحزب الديمقراطي المصرى » الذى تقرر أن يكون مقره العام مدينة القاهرة ( المادتان الاولى والثانية ) وقد قسم قانون الحزب العضوية الى مرتبتين : أعضاء عاملون . . وأنصار ، أما العضوية العاملة فتضم كل مصرى يؤمن بمبادئ الحزب ويسعى فى تحقيقها ، ويتعهد بدفع اشتراكه السنوى ، بعد أن يقرر مجلس الادارة قبوله نتيجة تركية سابقة من اثنين من الاعضاء العاملين ، بشرط ألا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة، وأن لا يكون قد صدرت فى حقه أحكام يعتبرها



مجلس الإدارة مخلة بالشرف . أما عضوية الانتصار فتضم كل من يرضى بمبادئ الحزب ويساعده ماديا وأديبا (١٧) .

ومن الملاحظ أن هذه المرتبة الأخيرة من العضوية كان يقصد بها فتح الباب للانتساب للحزب من أصحاب المناصب والسياسيين ، ممن لا يريدون أن يقيدوا حركتهم السياسية بالانخراط رسميا في صفوف الحزب ، الذي ارتضى أن يستفيد من جهودهم أو تأييدهم بهذا القدر . . وهذه على كل حال أول مرة ينص فيها في قانون حزب مصرى على هذا المستوى من العضوية . وربما يكون رجال الحزب قد استفادوا في ذلك بتجربة حزب الأمة ( ١٩٠٧ — ١٩١٤ ) الذي آمن الكثير من السياسيين وأصحاب المناصب بمبادئه وعاونوه دون أن ينخرطوا رسميا في عضويته (١٨) .

ويتصل بموضوع العضوية كذلك حجمها ، وهنا ينبغي الإشارة إلى أننا لسنا أمام حزب جماهيرى ، وإنما حزب صفوة من المثقفين ، فرغم عدم تقييد الحزب لعضويته بقيود سن معينة ، فقد كان ذلك رغبة في إتاحة فرصة واسعة لاعداد الشباب للانضمام للحزب . وان كنا لا نعلم مقدار النصاب المالى المشترط للعضو تأديته . . لكن من الملاحظ أن عدد أعضاء الحزب كان ضئيلا ، باعتباره حزبا سياسيا ، حيث بدأ نشاطه ولم تكن جمعيته العمومية قد زادت عن الخمسين أو الستين ، كما ذكر محمود عزمى ، الذى أضاف : «لكن أعضائها كانوا جميعا من الشبان المثقفين ، القادرين لرياسة المثقفين في البلاد الناهضة» (١٩) ، وفي ذلك إشارة إلى « نوعية » الأعضاء ، وإلى اعتبار « الثقافة » معيارا أساسيا للانضمام للحزب ، فضلا عن منطق « الصفوة » التى يراها الحزب هى المؤهلة لقيادة نهضة مصر .

ورغم إفتقارنا إلى إحصائيات حول الاعداد التقريبية للحزب،

الا أننا نستطيع أن نستنتج بسهولة أن الحزب كان صغيرا في حجه صفرا يتفق وحجم القائمين عليه وتاريخهم وحدائهم عهدهم بالعمل السياسى ، فهم كانوا ، في مجملهم ، من شباب المثقفين والكتاب الذين تدور أعمارهم حوالى الثلاثين والذين لم يشهد ماضيهم اتصالا واسعا بالجماهير وقواعدها ، بل ان اتصالهم بها لم يتم الا من خلال الصحافة ، التى هى قاهرية على وجه العموم ، ورغم أهمية هذا المجال للتأثير ، الا أن طغيان ومكانة الزعامة الوفدية ، ومعها قيادات الحركة الوطنية ، وتاريخها وخبرتها السياسية ، وسط شعب أمى في أغلبيته الساحقة ، لابد وأن يحدد فئات المنضمين الى الحزب الوليد ، الذى يشكله شباب من المثقفين ، ناهيك عن ظروف المد الوطنى ، الذى عاشته مصر خلال سنوات تكون الحزب وبدء نشاطه ، فكان توقيت ظهور الحزب الذى جاء وسط هول احتدام الحركة الوطنية وغورائها ، والتفاف الأمة حول « كبارها » قد انعكس بدوره على حزب الشباب ، الذى جاء صغيرا ضئيلا في جسده ، بسيطا في بنائه ، والذى خلا من أية لجان فرعية أو كوادى فى الائتاليم ، التى ربما لم تكن قد أحست بقيام الحزب .

وبالرغم من ذلك فان ثمة رواية لمحمود عزمى يتحدث فيها عن سقوطه فى أحد انتخابات الحزب الدورية ، التى كان يجريها لتجديد مجلس ادارته ، ذكر فيها أنه قد « تدفق الى الحزب مئات ومئات » لا أدرى من زكاهم ، ومن دفع لهم رسوم الدخول والاشتراك ، لكننى أدرى بكل أسف أن كان بينهم كثيرون ممن يتبأون الآن من المناصب أعلاها ، ومن يشرفون على تصريف غير اليهن من الأمور » (٢٠) .

كذلك أوردت صحيفة « الثبات » فى مايو عام ١٩٢٣ أن الحزب الديمقراطى أعلن أنه بدأ يحدد تنظيمه ، وأنه افتتح ذلك بتقرير فصل مائتين وخمسة وخمسين عضوا من أعضائه لانضمام بعضهم لأحزاب

أخرى، ولاستقالة البعض الآخر (٢١) . وكان ذلك بطبيعة الحال في المرحلة الأخيرة من حياة الحزب وربما كان ذلك محاولة يائسة منه لإعادة الحياة في جسده الصغير ، بعد أن انفصلت عنه « رؤوسه » إلى شتى الأحزاب الأخرى التي تشكلت في أعقاب ثورة ١٩١٩ ، خاصة حزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢ ، ثم تحول الوفد إلى حزب سياسي منذ أواخر عام ١٩٢٣ ، حين سحب هذان الحزبان الكثير من عناصر الحزب الديمقراطي المؤثرة ، فضسلا عن تأييد قطاعات كبيرة من المصريين للوفد .

وبشكل عام يمكننا أن نقرر باطمئنان ان الحزب الديمقراطي كان ضئيلا في حجمه ، ربما لم يتعد بضع مئات ، لا تزيد عن أصابع اليد الواحدة ، بسبب ان صفوة من الشباب المثقف كونته وقادته ، في بحر متلاطم من حماسة الجماهير ووسط زعامات وقسيادات مخضومة الفتها الجماهير وعرفتة والتفت حولها .



أما عن تنظيمات الحزب وجهازه الإداري فهي تضم مجلسا للإدارة ، يتألف بالانتخاب من تسعة أعضاء ، منهم السكرتير وأمين الصندوق ، ويكون انتخاب الأعضاء من بين أعضاء الجمعية العمومية للحزب ، ولدة عام ، ويجوز إعادة انتخابهم ، ولا يصح انعقاد مجلس الإدارة إلا بحضور خمسة من أعضائه وتتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة ، أما مزمته فيبأشسرها باعتباره ممثلا للحزب ، فينأط به اتخاذ الإجراءات والقرارات التي تحقق أغراضه ومبادئه ، فضلا عن أنه يسن اللوائح الداخلية المتعلقة بالحزب ، وله حق دعوة جمعياته العمومية ليعرض عليها أمر من يخالف مبادئ الحزب أو مصالحته ، وأن يوقفه مؤقتا إذا كان من أعضائه .



أما مهمة أمين الصندوق فتتمثل فى العمل على تحصيل اشتراكات العضوية — وان لم ينص على مقدارها — وإدارة أموال الحزب وفقا لما يصدر اليه من قرارات مجلس الإدارة . بينما يتولى سكرتير الحزب الدعوة الى انعقاد الجلسات ، ومراقبة مراسلات الحزب ومتابعتها ، والقيام بأعمال الإدارة الداخلية ، وفقا لقرارات مجلس الإدارة (٢٢) . ولم نعرف للحزب سكرتيرا طوال فترة وجوده سوى عزيز ميرهم . الذى كانت تصدر بيانات الحزب موقعة باسمه باعتباره سكرتيرا للحزب .

وكان أول مجلس إدارة منتخب للحزب قد ورد اسمه فى التماس قدم للسلطان فى ٩ مارس ١٩١٩ تحت اسم اللجنة الإدارية للحزب الديمقراطي وضم الاسماء التالية (٢٣) :

- ١ — ابراهيم الشواربى — المحامى
- ٢ — أحمد أبو النصر — المحامى
- ٣ — أمين عامر — المحامى
- ٤ — حسين يوسف عامر — المحامى
- ٥ — الدكتور محمد سامى كمال — الطبيب (أمين الصندوق) .
- ٦ — محمود عزمى — المحامى
- ٧ — الشيخ مصطفى عبد الرازق — سكرتير المعاهد الدينية .
- ٨ — الدكتور منصور فهمى
- ٩ — عزيز ميرهم — المحامى ( سكرتير الحزب ) .

ويلاحظ ان اسم الدكتور محمد حسين هيكى لم يكن بينهم ، بالرغم من كونه من مؤسسى الحزب (٢٤) . فربما يكون قد عزم

مؤقتا عن الترشيح لمجلس الادارة . ويبدو ان التشكيل تغير فيما بعد ، نتيجة حركة تجديده السنوى ، حسب نص القانون ، فظهرت اسماء جديدة فى مجلس الادارة مثل :

— طراف على

— عبد الحميد العبادى .

— محمد احمد عابدين

بالاضافة الى اسماء ميرهم وعزى ومنصور فهمى ومصطفى عبد الرازق (٢٥) .

وقد اوردت لنا احدى المؤلفات الحديثة عن الدكتور هيكى ، تشكيلا آخر لمجلس الادارة ضم الى جانب الاعضاء السابقين ، اسماء :

— د . محمد حسين هيكى

— رافى اسكندر

— حسن نافع

— دسوقى اباظة

( وقد ظهر اسم الاخير فى لجنة الحزب الديمقراطى التى شكلها لاستقبال سعد زغلول عند عودته الى مصر فى ابريل ١٩٢١ ) (٢٦) .

اما جمعية الحزب العمومية فتضم الاعضاء العاملين فقط ، ومهمتها تتمثل فى التصديق على الحسابات واجراء انتخابات مجالس الادارة ، والنظر فى تقاريره واقتراحات الاعضاء ، اما انعقادها فيتم مرة على الاقل كل عام فى اوائل يناير ، وان كان لمجلس الادارة حق

جميعها في غير موعدها ، سواء من تلقاء نفسها ، أو بطلب من عشر  
الاعضاء العاملين ، ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور نصف  
أعضائها ، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة (٢٧) .



وأساليب الحزب لبلوغ غاياته وتنفيذ مبادئه قد نص عليها  
القانون على أنها « كل الوسائل المشروعة لإذاعة المبادئ بين  
الجمهور المصرى وفرضها للمطالبة بها عن اعتقاد » بمعنى نشر فكر  
الحزب بين الجماهير ليكسبها فى صفه ويحركها ، لتطالب هى بها  
عن اقتناع . . كما يسعى الحزب الى ايجاد روابط بينه وبين  
الاحزاب الديمقراطية فى العالم للتعاون معها أملا فى التناصر  
والتساعد (٢٨) . وبذلك لا يقتصر عمله داخل مصر ، بل سيمتد  
خارجها للاتصال بالاحزاب الديمقراطية فى العالم ، وان كان هذا  
الاتجاه من النشاط ليس جديدا على الحركة الوطنية المصرية ، التى  
استعانت بأحرار فرنسا وصحف أوروبا وبرلماناتها خلال السنوات  
الاولى من القرن العشرين ، أيام مصطفى كامل ومحمد فريد ، لكن  
الجديد هنا أن نص على مثل هذا النشاط فى قانون الحزب  
الديمقراطى .

ويمكننا كذلك أن نحدد أسلوب عمل الحزب استنباطا من حركته  
السياسية ذاتها وليس من قانونه الاساسى وحده . وقد تمثل ذلك  
فى الكتابة فى الصحف ، كالنظام والمحروسة والثبات والسنفور  
والسياسة والاهرام وغيرها ، حيث كانت تنشر بيانات الحزب  
وقراراته وخطاباته ، ونداءاته الى الأمة . ومن أساليب الحزب  
كذلك كتابة الالتماسات الى السلطان . والبيانات الى الحكومة ،  
وكذا نشر تقارير مطبوعة تمثل رأى الحزب فى بعض الموضوعات  
السياسية المطروحة (٢٩) . وايضا ارسال برقيات ونداءات الى



رؤساء الوزارات الاوربية ، والكتابة الى مديري الكليات التي درسوا بها في فرنسا والى صحف مدنها (٣٠) .

وقد دأب الحزب كذلك على تشكيل بعض اللجان الخاصة لدراسة موضوعات بعينها وكتابة تقارير عنها ، يعاون بها هيئة المفاوضات ، وخبر مثال على ذلك تقارير الحزب المطبوعة التي قدمها الى رئيس الوفد المصرى ، بشأن قواعد الاتفاق بين مصر وانجلترا ، ( مقترحات منر ) وكذلك مشروع الحزب فى شأن تكوين « جمعية وطنية مصرية » تعرض عليها نتائج الاتفاق وتعد دستورا للبلاد (٣١) . كذلك قام الحزب ( على سبيل المثال ) بتشكيل لجنة فنية من أعضائه لتقديم دراسة حول موضوع مشروعات الرى الكبرى ، حيث قدم الحزب نتائج دراسته الى لجنة المشروعات المخططة بوزارة الحربية ، وذلك بمناسبة نشأة مشكلة اعمال الرى فى السودان ، فكانت مباحث الحزب وآراؤه على درجة كبيرة من الاهمية حين قدمت الى الخبراء العاملين والمحققين الفنيين والذين جاءوا للفصل فى الخلاف (٣٢) .

وعلى الرغم من نية الحزب الحديث الى « الشعب » و « الجماهير » والتواصل معها لغرس مبادئ الحزب وكسبها الى صفه ، ورغم أن قادة الحزب يعدون خطباء مفوهين ، الا أنهم لم يتوجهوا للجماهير بخطابات سياسية ، وكانت الخطابة السياسية واحدة من أمضى أسلحة الحركة الوطنية فلم يعرف عن قيادة الحزب أنها اتصلت بتلك الجماهير من خلال الخطابات العامة ، أو الانصال بها مباشرة ، فى وقت كانت مصر تمر فيه بحركة وطنية تشعلها الخطب السياسية فى تلك الفترة من حياة الحزب . وربما كانت الاتصالات الوحيدة المباشرة التى حدثت بين الحزب والجماهير ، قد تمت بشكل فردى من خلال نشاط عزيز ميرهم فى صفوف العمال ، وان كان ميرهم فى نشاطه هذا كان يعمل باسمه الخاص ،

لا باسم الحزب الديمقراطي « (٣٣) الأمر الذى يعطى انطبعا عاما بأن مثقفى الحزب كانوا من ذلك النوع الذى يؤثر الاعتماد عن اللقاء المباشر بال جماهير ، والاكتفاء بمخاطبتها من خلال الصحافة وحدها . وذلك بحكم موقعهم الاجتماعى وتكوينهم الثقافى .

ويتصل بالمسألة السابقة أيضا قضية دخول الحزب الانتخابات والترشيح لها من بين أعضائه ، فالأحزاب تتكون لتحقيق برامجها من خلال السلطة أو مقاعد النيابة ، ولم تشهد مصر خلال فترة حياة الحزب الديمقراطى ، سوى جولة الانتخابات الأولى والمهمة ، التى جرت فى أعقاب اعلان دستور ١٩٢٣ ، والتى على أساس نتائجها شكلت أول وزارة شعبية فى تاريخ مصر — وزارة سعد زغلول — والملاحظ فيما يتعلق بالحزب الديمقراطى أنه خلال الفترة التى جرت فيها الترشيحات منذ أواسط عام ١٩٢٣ ، كان الحزب يمر بدور الاحتضار الأخير ، لانصراف معظم قادته الى حزب الأحرار الدستوريين ، ثم حزب الوفد ، والانخراط فى حركتهما السياسية وبالتالى معركتهما الانتخابية . لذلك لم يكن للحزب الديمقراطى أى مرشحين ، واكتفى بأن أصدر نداء الى الأمة فى ١٦ مايو ١٩٢٣ يدعوها فيه « لاختيار الاكتفاء من أى حزب كان ومن أى طبقة يكونون ، فما كان للحزب أن يفرق بين أفراد الهيئات المختلفة فى شعورهم بالواجب الوطنى ، أو بين فرد وفرد عند حق مصر فى جهود أبنائها ، فهو اذن يدعو لاختيار الاكتفاء من أى حزب كانوا ، ومن أى طبقة يكونون .. » (٣٤) .

أما صحافة الحزب الديمقراطى ، فيلاحظ أن الحزب ، وقادته من كبار الكتاب ، لم يكن له صحيفة خاصة محددة تنطق باسمه ، كما هو الشأن فى الأحزاب المصرية ، وعندما تكون الحزب ، على ما ذكرنا ، لم يكن بوسعها اتخاذ أى صحيفة قائمة منبرا له ، خلال العام الأول من تاريخه ، لذلك لم تسمع به جماهير الناس ، وعندما نشرت صحيفة النظام بياناته منذ سبتمبر ١٩١٩ ، لم تكن سوى

صحيفة محايدة وعامة وليست حزبية . وكذلك نشرت الاهرام والسفور والثبات (٣٥) ، بيانات للحزب وبعضا من منشوراته وقراراته ، لكنها كانت تفعل ذلك باعتبارها تغطية اعلامية ، وليست توجهها سياسيا معيناً ، بل كان ذلك يتم من خلال متابعتها جميعا للنشاط الوطنى على وجه الاجمال .

وكان الدكتور هيكل يكتب فى صحيفة الاهرام مؤيدا لسياسة الحزب بشأن وزارة عدلى يكن — وزارة الثقة — ومفاوضاتها ، عندما انقسمت الامة الى سعيدين وحذليين ، كذلك كان محمود عزمى يرأسل الاهرام من لندن اثناء سـير مفاوضات عدلى — كيرزن (٣٦) ، الامر الذى يتضح معه ان الاهرام كانت تفسح صدرها للحزب الديمقراطى ، لكن ذلك لم يكن يتم الا من خلال تأييد الصحيفة للوزارة ومفاوضاتها وكان الحزب الديمقراطى محسوبا ضمن معسكر هذه الوزارة ومؤيديها .

كذلك كان شأن صحيفة السياسة ، لسان حال الاحرار الدستوريين ، التى جعلت تنشر اخبار وبيانات الحزب الديمقراطى منذ صدورهما عام ١٩٢٢ ، فضلا عن متابعتها لنشر دراسات كتابه وتعليقاتهم على سياسة الحكومة ، فكانت تحتضن الحزب ، فيما تبقى من حياته عام ١٩٢٣ ، وكان ذلك يتم ايضا من خلال تواجد الحزبين — الاحرار والديمقراطى — فى معسكر سياسى واحد . مناهض للوند وسياسته (٣٧) .

لكن الصحيفة التى يمكن اعتبارها — وعلى سبيل المجاز — صحيفة الحزب الديمقراطى فقد كانت صحيفة « المحروسة » التى كان يشرف على تحريرها أحد أقطاب الحزب وهو محمود عزمى ، وقد تولت الصحيفة خلال عامى ١٩١٩ ، ١٩٢٠ نشر كتابات مثقفى الحزب عن الديمقراطية ، وتابعت بيانات الحزب المتعلقة بمقاطعة لجنة ملنر ، ونشرت بلاغات الحزب الى الشعب ، ودافعت عن آراء الحزب وتوجهاته السياسية ، وغطت مواقفه من



الحكومات (٣٨) ، وقد كتب فيها معظم قادة الحزب ونشروا مقالاتهم ، الأمر الذى جعلنا نعتبرها صحيفة للحزب الديمقراطى وان لفترة محدودة من تاريخه .

لقد كان الحزب الديمقراطى حزبا « قاهريا » تألف فى العاصمة ولم يتجاوزها صداه ، وذلك بحكم تكوين العناصر التى ألفتها ، فلم يكن له وجود فى الأقاليم أو المديریات ، كما لم نعرف له تشكيلات إدارية أخرى أو حتى لجانا فرعية ، شأن الأحزاب الحديثة ، أو الجماهيرية ، وإنما كان بسيطا فى بنائه محدودا فى حجمه .

وبالرغم من أن قانونه الأساسى يتحدث عن « سيادة الشعب » لا سيادة الأمة ، كما كانت صيغة حزب الأمة ، الذى كان له فهم ، خاص لمعنى الأمة وسيادة الأمة أو سلطة الأمة ، يتفق مع وضع رجاله الاجتماعى ، حين كانوا يعتبرون أنفسهم كبار هذه الأمة ورساؤها — كما ذكرنا — أما الحزب الديمقراطى فحديثه هنا من سيادة الشعب .. « وتفويض الشعب سلطته » ، كما ورد فى المادة الثانية من مبادئ الحزب ، ثم توجه الحزب بمبادئه لأذاعتها « بين الجمهور المصرى » كما ورد بالمادة الرابعة ، فإن المعنى هنا اختلف عن المعنى السابق للحزب القديم ، وأصبح لا ينم عن وضع اجتماعى متميز لرجال الحزب .. فضلا عن البعد الاجتماعى الجديد الذى تضمنته المواد التى تحدثت عن « الطبقات العاملة » وارتفاع السكان جميعا بالثروة .. الخ .. ذلك البعد الذى كان لعزیز میرهم دور كبير فى تضمينه صياغة البرنامج ، وكان الرجل أميل الى الاشتراكية ، كما كان أيضا محمود عزمى يؤيد هذا التوجه ، ويعبر عنه ، وأن بشكل أقل .. ولعل دعاة هذا التوجه نحو الجماهير والشعب ، قد أرادوا بتلك الصياغات أن يكسبوا الكثيرين الى صفوف الحزب . ولعل فى تحليلنا لبناء الحزب الاجتماعى والفكرى ما يجلو هذه المسألة على نحو أشمل . وذلك موضوع الفصل التالى ..



## هوامش الفصل الثاني

( ١ ) حين توقف من اصدار « المنبر » وطلب الى الجماعة اعادة « السلور » اليه فأعادتها وتوقف أمضاؤها من الكتابة فيها، راجع المحروسة في ٢٦ أكتوبر ١٩١٩ .

( ٢ ) راجع صحيفة النظام في ٣ ، ٥ ، ٨ سبتمبر ١٩١٩ .

( ٣ ) محمود عزمى : خبايا سياسية ، ص ٣٧ .

( ٤ ) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة ، الجزء الاول ، ص ٨٠ — ٨١ .

( ٥ ) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ، ص ١٤٤ .

( ٦ ) أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، ص ٢٩٩ — ٣٠٠ .

( ٧ ) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ص ٥٠٨ — ٥٠٩ .

( ٨ ) وثائق الحزب الديمقراطى المصرى : قانون الحزب ، سبتمبر ١٩٢٠ ص ٦٣ — ٦٤ ، وراجع كذلك صحيفة النظام عدد ٨ سبتمبر ١٩١٩ ( وليس صحيحا ما فكره رفعت السعيد ، المرجع السابق ص ١٠٣ من أن الجمعية العمومية أقرت البرنامج في ١٠ سبتمبر ١٩١٩ باسم قانون الحزب ) .

( ٩ ) قانون الحزب ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

- ( ١٠ ) السياسة في ١٩ مايو ١٩٢٢ .
- ( ١١ ) قانون الحزب ، المصدر السابق ص ٦٢ .
- ( ١٢ ) رفعت السعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ، ص ١٠٣ — ١٠٤ .
- ( ١٣ ) نكري أباطة ، مقالاته وخطبه ، المجموعة الاولى ص ١٣ — ١٤ ، من الاهرام ١١ سبتمبر ١٩١٩ .
- ( ١٤ ) رد محمود عزمى عليه ، نفس المصدر ص ٢١ ( الاهرام في ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ ) .
- ( ١٥ ) محمد حسين هيكل : مذكرات ، ج ( ١ ) ، ص ٨٠ .
- ( ١٦ ) محمود عزمى : خبايا سياسية ، ص ٤١ — ٤٢ ( وكان مصطفى عبد الرازق ومحمود عزمى من مؤسسى الجامعة المصرية في جامعة ليون ) ولم نعثري على مضابط لاجتماعات الحزب تزيد الامر وضوحا .
- ( ١٧ ) وثائق الحزب الديمقراطي : قانون الحزب ، ص ٦٥ ( المادة السادسة ) .
- ( ١٨ ) راجع كتابنا حزب الامة ، ص ١١٩ وما بعدها ( مثل سعد زغلول وقاسم أمين ومحمد محمود وفتحي زغلول وغيرهم ) وكانت وظائفهم العليا تحول دون اشتغالهم في السياسة والحزاب .
- ( ١٩ ) محمود عزمى : المصدر السابق ، ص ٤٢ .
- ( ٢٠ ) نفس المصدر ، ص ٤٥ .
- ( ٢١ ) الثبات ، العدد الخامس ، لى ٢٠ مايو ١٩٢٣ .
- ( ٢٢ ) وثائق الحزب الديمقراطي ، ص ٦٥ — ٦٧ ( المواد من ٧ حتى ١٣ ) .
- ( ٢٣ ) دار الوثائق ، محافظ المسألة المصرية ، التماس الى السلطان في ٩ مارس ١٩١٩ به توقيعات الاعضاء التسعة ، وكذلك وردت اسمائهم في « النظام » لى ٨ سبتمبر ١٩١٩ ثم نفس التشكيل لى ملف بمحافظ الاحزاب السياسية ، المحفظة بها وثيقة بالفرنسية عليها توقيعاتهم نفسها .
- ( ٢٤ ) راجع هيكل : مذكرات ج ١ ، ص ٨٠ حيث يذكر انه من اوائل المؤسسين للحزب فضلا من انه اشترك لى لجنة كونها مجلس ادارة الحزب لتحية سعد زغلول بعد عودته المفاجئة الى مصر لى ابريل ١٩٢١ وقد اورد ان كان معهم دسوقي أباطة باعتباره مفسوا في لجنة الحزب ، راجع نفس المذكرات ص ٢١٠ ايضا .

( ٤٥ ) دار الوثائق ، محافظ الاحزاب السياسية ، رقم ( ٣ ) لتقرير الأمن  
( دون تاريخ ) وواضح "هنا" ان للهيكل "المجلس الادارة" يضم سبعة اعضاء فقط .

( ٢٦ ) حسين فوزى النجار : الدكتور هيكل مفكرا واديبا ، دار المعارف  
١٩٨٩ ، ص ١٤٨ - ١٤٩ ، ولم يذكر لنا المؤلف مصدره او تاريخ التشكيل وقد  
اوردت صحيفة النظام في ٢٦ مايو ١٩٢٠ اسم حسن نافع كعضو في مجلس الادارة  
وعن دسوقي اباظة راجع مذكرات هيكل ج ١ ، ص ١٢٠ - وحول اسماء ابراهيم  
الشواربي - حسن نافع - محمد حسين هيكل - محمد عمر حمدان راجع النظام  
في ٣ سبتمبر ١٩٢٠ .

( ٢٧ ) وثائق الحزب ، ص ٦٧ - ٦٨ ( المواد من ١٤ - ١٦ ) واذا لم  
يحضر نصف الاعضاء في المرة الاولى تؤجل لمدة اسبوعين ويصح الانتماء بمن يحضر ،  
ومن حق الاجنبيات التى يحضرها نصف الاعضاء تعديل مواد القانون وتفسيرها ،  
ما عدا المادتين الاولى والثانية من مبادئ الحزب وهما المتعلقةتان باستقلال مصر  
وتفويض الشعب سلطته الى برلمان منتخب يمثل .. الخ .. حيث لا يجوز تعديل  
هاتين المادتين بهذه النسبة من الحضور ، لما لهما من أهمية قصوى .

( ٢٨ ) وثائق الحزب ، المصدر السابق ، ص ٦٤ ( المادتان الرابعة  
والخامسة ) .

( ٢٩ ) على سبيل المثال راي الحزب في مشروع الاتفاق بين مصر وبريطانيا  
ومشروع الجمعية الوطنية المصرية ، النظام في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٠ .

( ٣٠ ) على سبيل المثال برقية الحزب الى رئيس وزراء بريطانيا ، النظام  
في ٣ ديسمبر ١٩٢٠ ، واتصالاتهم بالسياسيين والمفكرين الفرنسيين ، المحروسة في  
٩ يناير ١٩١٩ وما بعدها ..

( ٣١ ) وثائق الحزب ، نص التقرير ص ١٣ - ٤١ ، القاهرة في ٢٦ سبتمبر  
١٩٢٠ وكذلك نص مشروع الجمعية الوطنية ص ٤٣ - ٦٠ بنفس التاريخ .

( ٣٢ ) ندب الحزب أربعة من اعضاء مجلس ادارته لشهود جلسات اللجنة  
بوزارة الحربية ومقد جلسة في ٢٩ فبراير ١٩٢٠ استعان فيها بأراء الفنيين وكبار  
المهندسين وقدم للحكومة مذكرة تحوى على سبع وستين صحيفة تضم تسعة  
وعشرين بيانا ولوحات ورسومات بشأن مشروعات الري الكبرى ، راجع النظام في  
٢٦ مايو ١٩٢٠ ، ثم محمود عزمى ، خبايا سياسية ص ٤٢ .

( ٣٣ ) هيكل : مذكرات في السياسة ، ج ( ١ ) ص ٨١ .

( ٣٤ ) السياسة في ١٦ مايو ١٩٢٣ .



(٣٥) راجع السنور (كلمة الحزب الديمقراطي إلى الأمة) ورسالة إلى رئيس مجلس الوزراء في عدد ٣ يونيو ١٩٢١ ، وكذلك الثبات عدد ٢٠ مايو ١٩٢٣ ، وكذلك المقطم في ٣١ ديسمبر ١٩١٩ ( كلمة الحزب الديمقراطي في لجنة ملنر ) .

( ٣٦ ) هيك : المصدر السابق ص ١٢٤ - ١٢٥ .

( ٣٧ ) راجع السياسة منذ ١٦ مايو ١٩٢٣ وحتى ١٤ يونيو من نفس العام .

(٣٨) انظر المحروسة في الفترة من ٣ أكتوبر ١٩١٩ حتى ٢٦ مايو ١٩٢٠ حيث تضم أعدادها أمثلة لكل ما سبق الإشارة إليه في المتن ، وراجع كذلك بالمصحفة بيانات وتقارير للحزب الديمقراطي .

## الفصل الثالث

### البناء الاجتماعى والأيدىولوجى للحزب

من خلال استقراءنا لمصادر وتراث الجماعة التى الفت الحزب الديمقراطى المصرى فى أواخر عام ١٩١٨ يمكن القول ، ونحن بصدد التكييف الاجتماعى والأيدىولوجى لها ، ان الاساس الاجتماعى لها يرجع بشكل عام الى طبقة الاميان المصرية ، التى تشكلت ونضجت خلال القرن التاسع عشر ، والتى اهتم أبناؤها من المتعلمين والمثقفين بالاشتغال بالسياسة ، وساهموا فى الحركة الوطنية بشكل رئيسى منذ بداية القرن العشرين . أما الاساس التنظيمى للجماعة ، فيرجع الى حزب الأمة ، الذى أدى دوره كحزب سياسى خلال الفترة ( ١٩٠٧ - ١٩١٤ ) ثم « جماعة السفور » التى خرجت فى شكل قطاع من الشباب المستنير ، لیتجه بالجهود السياسية ، وجهة فكرية اصلاحية بسبب ظروف الحرب ، أما الاساس الفكرى لجماعة الحزب الديمقراطى ، فيمكن العودة به الى جماعة الامام محمد عبده الاصلاحية ، باتجاهاتها التنويرية فكانوا الجيل الثانى - بعد جيل لطفى السيد وقاسم أمين وفتحى زغلول - وان اختصوا ،

فى معظمهم ، بالاتجاهات التحررية ، غير السلفية ، وان استقوا  
فى النهاية من نبع التوفيقية التى أرستها مدرسة الامام .

وسنحاول خلال الصفحات التالية رسم ملامح التكوين  
الاجتماعى للحزب ، بتتبع اصول قاداته واعتمادا بشكل أساسى على  
ما توفر لنا من معلومات بشأن القيادات والعناصر التى أسسته  
وأدارت دفته خلال هذه الفترة القصيرة التى عاشها والتى لم تتجاوز  
خمس سنوات . . وينبغى الإشارة هنا ، كما خلصنا فى الفصل  
السابق ، الى اننا أمام حزب صغير فى حجمه أو كيانه ، أقامته  
عناصر من المثقفين ، لا السياسيين المحترفين ، وان أرادوا الاشتغال  
بالسياسة . . لذلك كله ليس ثمة ضرورة لاستخدام أدوات معقدة  
لتحليل بناء الحزب .

فاذا قلنا فى البداية أن مؤسسى الحزب وقاداته كانوا من  
المثقفين من أبناء الاعيان فان ذلك يقتضى منا ، بطبيعة الحال ، أن  
نتحدث عن تلك الطبقة التى ينتمون اليها ، ثم نوع ثقافتهم  
واتجاهاتها .

وفى الواقع تنتهى قيادات الحزب الى طبقة الاعيان المصرية ،  
تلك الطبقة التى وضع بذورها محمد على وخلفاؤه ، ونمت زائدهرت  
خلال عهد الاحتلال البريطانى ( ١٨٨٢ - ١٩١٤ ) باتساع ملكياتها  
من الاراضى الزراعية ، وتولى ابنائها الكثير من الوظائف العامة ،  
خاصة فى الادارة والقضاء ، وقد اكتسبت قيما وطموحات جديدة ،  
تسير بسببها نحو مركز الصدارة فى المجتمع ، خاصة بعد  
ان بدأت شرائح هذه الطبقة من كبار الملاك تحل تدريجيا محل  
العناصر التركية والشركسية المنقرضة ، فى البناء الاجتماعى لمصر ،  
وكانت طبقة الاعيان هذه تضم كبار ومتوسطى ملاك الاراضى ،  
وكبار زعماء البدو والتجار وعمد ومشايخ القرى ، الذين اندرجوا

في الهيئات شبه النيابية أو التمثيلية منذ عصر اسماعيل ( ١٨٦٦ ) وحتى الجمعية التشريعية ( ١٩١٣ ) ، والذين ألف رجالها حزب الأمة ، واشتركوا بقدر أو آخر ، في شتى التكوينات الحزبية الاخرى التي تألفت خلال التجربة الحزبية الاولى ( ١٩٠٧ - ١٩١٤ ) .

واذا كانت هذه الطبقة قد بلغت طور الكهولة في عهد الاحتلال فان ابناءها من الشباب ، الذين حرص آباؤهم على ان يتلقوا تعليما اوروبيا حديثا ، وقانونيا بشكل اساسي ، قد أصبحوا بفضل مكانتهم الاجتماعية ، وبما نالوه من تعليم عصرى ، اكثر تأهلا للمشاركة في الحياة العامة ، بعد ان حلت عناصرهم محل الكثير من الاجانب في الوظائف العامة ، مع ملاحظة ان هؤلاء قد نشأوا وتربوا خلال اتجاه عام حرصت سلطات الاحتلال على تكريس وتوجيه الوجهة التي تتفق مع مصالحها وبقائها في مصر ، ذلك الاتجاه « . الاصلاحى » الذى برز بشكل واضح بعد اخفاق « الثورة الوطنية » ( ٨١ - ١٨٨٢ ) والذى مثله مدرسة الامام محمد عبده بشكل جوهري ، والذى آمن ، بعد نيل أصحابه ثقافة انجليزية وفرنسية بالتحديد ، بضرورة اصلاح اوضاع مصر وقيام نهضتها بالتعاون مع الاوربيين (١) .

واذا اردنا التخصيص فيما يتعلق بالاصول الاجتماعية للحزب الديمقراطي ، فيبدو امرا واضحا انتماء قياداته — فى معظمها — الى هذه الطبقة ، وان فى صورتها العصرية المتعلمة ، فغالبية رجال الحزب كانوا من ابناء الاعيان ، القادرين ماديا ، والذين استكملوا دراساتهم العليا فى اوربا ، بل فى فرنسا على وجه التحديد ، على نهضة عائلاتهم . وان كان منهم من درس على نفقة الحكومة فى بعضاتها الحكومية ، مثل الدكتور منصور فهمى . . .



وكان منصور ( ١٨٨٦ — ١٩٥٩ ) كما أشرنا ، أول داعية  
لإقامة الحزب ، قد ولد في إحدى قرى الدلتا المصرية بمديرية  
الدقهلية ( بلدة شرنقاش مركز المنصورة ) لأسرة من الأعيان ، التي  
حرصت على إرساله إلى القاهرة ليستكمل تعليمه في مدرسة فرنسية  
حرة ، بعد تعليمه في كتاب القرية ، وبالقاهرة حصل على الشهادة  
الثانوية عام ١٩٠٦ ، ولم يكن بوسع أسرة من غير الأعيان القادرين  
ماديا ، أن توجه ابنها هذا للتوجيه ، الذي أعقبه بدراسة الحقوق  
في الجامعة المصرية القديمة في البداية ، ثم ما لبث أن تحول إلى  
دراسة الفلسفة ، بحكم البعثة التي فاز بها للدراسة في باريس خلال  
الفترة ( ١٩٠٨ — ١٩١٢ ) . . ليعود من عاصمة النور حاملا  
الدكتوراه (٢) .

يتضح إذن من حالة اليسر التي بسطت له أمور دراسته  
خارج قريته ، في عاصمة البلاد ، وفي مدرسة فرنسية بمصروفات  
عالية ، فضلا عن دراسة الحقوق في البداية ، ذلك التخصص الذي  
كان الأعيان يحرصون على تلقي ابنائهم دراسته ، يتضح أنه ينتمى  
إلى تلك الطبقة التي أشرنا إليها .

أما الشيخ مصطفى عبد الرازق ( ١٨٨٨ — ١٩٤٧ ) فهو ابن  
أسرة عبد الرازق الشهيرة ، ولد في أبي جرج ببني مزار ، بمديرية  
المنيا في صعيد مصر لأب من كبار الأعيان المضربين الذين لعبوا دورا  
في السياسة المصرية ، هو حسن باشا عبد الرازق ، الذي كان عميدا  
لأسرته وقاضيا لبلده ، وصديقا للإمام محمد عبده ، يرى رايه في  
قضايا السياسة والإصلاح ، ثم كان وكيلا لحزب الأمة عندما نشأ  
عام ١٩٠٧ ، وأنجب خمسة من أقطاب السياسة والثقافة المصرية ،  
كان منهم شيخنا مصطفى ، الذي بدأ تعليمه في كتاب القرية ، ثم  
رحل إلى الأزهر لدراسة الفقه والتشريع ، فتتلمذ على يد الاستاذ

الامام منذ ١٩٠٣ ، وكان لذلك تأثيره العظيم في حياته ، فحصل على العالمية عام ١٩٠٨ ، ثم سافر هو الآخر الى فرنسا للدراسة العليا ، وقضى فيها الفترة من ( ١٩٠٩ — ١٩١٤ ) ، لدراسة الفقه والفلسفة الاسلامية ، حيث سجل رسالة الدكتوراه عن فقه الامام الشافعى ، في جامعة ليون ، وان حالت ظروف مرضه وأحوال الحرب العالمية الاولى ، دون أن يتمها ، فعاد الى مصر ، في أواخر عام ١٩١٤ قبل إجازتها (٣) .

وينتمى الدكتور محمد حسين هيك ( ١٨٨٨ — ١٩٥٦ ) الى نفس الطبقة ، وقد ولد في كفر غنام إحدى قرى السنبلوين بمديرية الدقهلية ، لأب هو عمدة قريته ، الذى وفر له فرصة الانتقال الى العاصمة لدراسة الحقوق ، ليحصل على شهادتها ، ثم يشتغل فترة قصيرة بالمحاماة ، ويسافر منذ عام ١٩٠٩ الى باريس لاستكمال دراسته العليا بجامعة ، فبعد رسالته للدكتوراه فى الاقتصاد السياسى من « دين مصر العام » عام ١٩١٢ ، ليعود بعدها الى مصر ، ليشغل بالمحاماة نحو عشر سنوات (١٩١٢ — ١٩٢٢) (٤) .

أما محمود عزمى ( ولد نحو عام ١٨٩٠ ) الذى كان من أهم مؤسسى الحزب الديمقراطى ، فقد درس القانون بمصر في مدرسة الحقوق الخديوية ، شأن أبناء الموسرين ، ثم اختير في بعثة الجامعة المصرية لاستكمال دراسته العليا في فرنسا ، شأنه شأن منصور فهمى . وفي نفس الفترة تقريبا ( ١٩٠٩ — ١٩١٤ ) ثم عاد ليشغل بتأليف الحزب الديمقراطى ، قبل أن ينتقل الى حزب الاحرار الدستوريين ، حزب صفوة الاعيان والمثقفين ، منذ تأليفه عام ١٩٢٢ ، ويتولى رئاسة تحرير صحيفته ( السياسة ) فترة ، وان انسحب منها — مع محمد توفيق دياب — عام ١٩٢٨ على أثر انقلاب محمد محمود الدستورى ، وانتهى به المطاف الى العمل في خدمة الخديو عباس ( المخلوع ) في أوروبا لعدة سنوات (٥) .

ويحسب عزيز ميرهم على نفس الطبقة فهو ابن لأحد أعيان الأقباط ، وقد بدأ بدراسة الحقوق في مصر ثم رحل الى فرنسا لاستكمال دراستها ، وهناك من يصفه بأنه « ارسطراطي يؤمن بالاشتراكية » استنادا الى أصوله الاجتماعية التي وفرت له فرص الدراسة خارج مصر ، وقد اشتغل هو الآخر بالمحاماة وبلغ فيها شهرة مرموقة ، وقد انتهى به الحال ، بعد انتهاء الحزب الديمقراطي الى الاشتغال بالسياسة في صفوف حزب الوفد حتى أصبح عضوا في مجلس الشيوخ عام ١٩٢٩ (٦) .

وقد ضم مجلس ادارة الحزب اسم الدكتور محمد سامي كمال ( توفي ١٩٤٨ ) الذي كان طبيبا درس الطب في باريس هو الآخر في نفس الفترة التي قضاها زملاؤه في فرنسا ، أي حتى قبيل الحرب الاولى ، وكان صاحب اهتمامات سياسية وأدبية ، ألفت بينه وبين أصدقائه من مؤسسي الحزب ، ولا نعتقد أنه يستطيع أن يبلغ ما بلغه من تعليمه هذا دون أن يتوفر له قدر كبير من اليسر لدراسة الطب في فرنسا ، مما يجعلنا نعتقد أنه كان ابنا لطبقة الأعيان ، خاصة وقد ظهر اسمه فيما بعد ضمن قيادات حزب الأحرار الدستوريين وظل حرا دستوريا حتى وفاته (٧) .



أما نوع ثقافتهم ودراستهم فيتضح من ملاحظة أولية حول مهنتهم ، فمعظم قيادات الحزب كانوا من المشتغلين بالمحاماة بعد دراستهم للحقوق ، في مصر ثم في باريس ، فقد ضم أول مجلس ادارة للحزب ستة محامين ( من تسعة أعضاء ) هم : محمود عزمي ، عزيز ميرهم ، حسنين يوسف عامر ، ابراهيم الشواربي ، أحمد أبو النصر ، أمين يمامر . ثم انضم اليهم الدكتور هيكل ، الذي درس الحقوق كما رأينا واشتغل بالمحاماة .

وكان هذا النوع من الدراسة والثقافة القانونية ، لما يوفر مكانة سياسية وإدارية مرموقة خلال تلك المرحلة كما هو معروف ، وذلك بدءا بمقاعد النيابة والقضاء وحتى كراسى الوزارة ، لذلك حرص الأعيان على توجيه أبنائهم ذلك الاتجاه ، فضلا عن أعدادهم للعمل الحر في نفس الوقت ، سواء في مجال المحاماة أو الصحافة ، ولأن البلاد كانت تنوء تحت وطأة قضية وطنية ملحة ، منذ احتلالها عام ١٨٨٢ ، لذلك كانت دراسة القانون هي المدخل الرئيسى للعمل السياسى والوطنى ، أملا في حل القضية الوطنية ، وهذا يفسر كيف ، ان قيادات الحركة الوطنية منذ بداية القرن العشرين ، قد اتجهت فى معظمها ، الى هذا النوع من الدراسة .

وهناك من قيادات الحزب من تخصص فى الفلسفة ، ونقصد بذلك الدكتور منصور فهمى والشيخ مصطفى عبد الرازق ، وبرغم كونهما بدأ بدراسة القانون والفقہ الاسلامى ، الا أنهما اتجها فى مجال الدراسات العليا الى التخصص فى الفلسفة . وبالنسبة للشيخ مصطفى فقد بدأ الرجل ازهريا وظل كذلك حتى توفي عام ١٩٤٧ وقد صار شيخا للأزهر ، وخلال رحلة دراسته بدأ بدراسة الفقہ والمنطق والتوحيد والفلسفة الاسلامية بالأزهر حتى حصل على شهادته عام ١٩٠٨ ، ثم انتقل الى السوربون ليدرس الفلسفة (١٩٠٩ - ١٩١٢) ثم رحل الى كلية القانون بليون (١٩١٣ - ١٩١٤) حيث درس الاجتماع وأصول الشريعة وتاريخ الفلسفة مع اميل دوركايم ولامبير وجويلز - على الترتيب - ورغم أنه لم يقدر له اتمام دراسته للدكتوراه - كما مر بنا - الا أن ثقافته الواسعة والعميقة أهلته لأن يصبح أول أستاذ مصرى للفلسفة الاسلامية بالجامعة المصرية عام ١٩٢٧ ، وله فى مجال تخصصه الفلسفى اسهامات معروفة يأتى فى مقدمتها كتابه الرائد « تمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية » الذى نشر عام ١٩٤٤ ، ثم كتبه عن « الدين والوحى والاسلام » ، « الامام الشافعى » وكذلك كتابه عن الكندى ،



والفارابي ، الذي حمل عنوان « فيلسوف العرب والمعلم الثاني »  
وصدرت جميعها عام ١٩٤٥ (٨) .

أما الدكتور منصور فهمي فقد ترك دراسة الحقوق منذ عام  
١٩٠٨ ، ليقضى في فرنسا خمس سنوات ( ١٩٠٨ — ١٩١٣ ) مبعوثا  
من الجامعة المصرية ، درس خلالها مناهج الدراسات الاجتماعية  
في السوربون ، وتلمذ على يد ليفي برايل ، ثم أعد دراسته للدكتوراه  
عن «مركز المرأة في الاسلام» وبالرغم من أنه نال بها الدرجة العلمية  
إلا أن إدارة الجامعة التي أوفدته رأت أنه جرى على قلمه عبارات  
تتناهى واحترام التقاليد الدينية ، فاستغنت عنه ، بعد أن قضى نحو  
سنة أشهر في تدريس المذاهب الفلسفية ، وكانت أسباب الاستغناء  
ترجع في جملتها إلى رسالته المثارة إليها ، فقضى ست سنوات  
( ١٩١٣ — ١٩١٩ ) يجاهد في سبيل عيشه بشعور المطرودين ، وخلال  
هذه السنوات اشتغل في تحرير السفور وتأليف الحزب الديمقراطي ،  
مواصلا رسالته في المحيط الثقافي والصحفي في التجديد والتنوير ،  
حتى عاد للجامعة منذ عام ١٩٢٠ ، وربما يكون لهذه العودة آثارها  
على صلته بالحزب الديمقراطي منذ ذلك الحين ، حيث لم يعد اسمه  
يتردد في منشورات الحزب ومطبوعاته ، وكأنها « قيدت » الوظيفة  
المستعادة حركته السياسية ، بعد أن حولت هذه المرحلة من حياته  
« نقده الجريء إلى كثير من الحذر الحيطه » (٩) .

المهم أنه ظل في الجامعة وتدرج في مناصبها ، حتى بعد أن  
تحولت إلى حكومية ، ثم أصبح عميدا لكلية الآداب بها ، فمديرا  
لجامعة الاسكندرية .

وبالرغم من تخصصه وتدريسه للفلسفة فإنه لم يترك لنا  
مؤلفا متكاملا في الفلسفة ولا نشر شيئا من محاضراته التي كان  
يلقيها في الجامعة ومدرسة المعلمين العليا ، والتي إتجهت في أغلبها .

الى مجال الاخلاق وعلم الجمال والدراسات الاجتماعية ، وان جمع تلاميذه بعضا من مقالاته وخطبه وبحوثه في كتاب عنوانه « أبحاث وخطرات » (١٠) .

ويتصل بموضوعنا أيضا أن نلاحظ أن الحزب لم يضم بين قياداته أحدا من أصحاب المناصب أو الوظائف الحكومية العليا خلال فترة نشاطه ، باستثناء الشيخ مصطفى عبد الرازق ، الذى كان قد عين منذ أكتوبر عام ١٩١٥ موظفا بالمجلس الأعلى للأزهر ، ثم صار سكرتيرا له ، بتوصية خاصة من السلطان حسين كامل ، الذى كان صديقا لوالده وله شخصية ، وعندما تألف الحزب فى أواخر عام ١٩١٨ ، كان الشيخ لا يزال يشغل وظيفته ، فتعرض نتيجة لنشاطه هذا ، ولاتجاهاته السياسية والاجتماعية بشكل عام ، لفضب السلطان الجديد ( أحمد مؤاد ) الذى أصدر قرارا بإبعاده عن الأزهر فى سبتمبر ١٩٢٠ ، وعين مفتشا بالمحاكم الشرعية ، وذلك لتشتيت جهوده وحرمانه من الاتصال برجال الأزهر ، وتقييده فى تلك الوظيفة لتضعف تأثيره (١١) .

وبشكل عام يمكن القول ان قادة الحزب الديمقراطى لم يكونوا من أرباب الوظائف الحكومية ، خلال فترة وجود الحزب وقمة نشاطه ، باستثناء الشيخ مصطفى الذى اضير فى وظيفته بسبب نشاطه الحزبى ، فضلا عن فتور نشاطه بعد عام ١٩٢٠ ، وكذلك كان شأن الدكتور منصور مهدى ، الذى فترت صلته بالحزب ، وابتعد عن النشاط السياسى بشكل عام ، منذ عاد للاشتغال بالتدريس فى الجامعة المصرية ، بعد عام ١٩٢٠ هو الآخر .

\* \* \*

لقد اثرنّا الى أن ثمة صلة وثيقة بين رجال الحزب الديمقراطى وحزب الأمة ، ذلك الحزب الذى نشأ وعاش خلال الفترة ( ١٩٠٧ .

بـ ١٩١٤ ) وبالرغم من أن الحزب انتهى تقريبا منذ عام ١٩١٤ بفعل أنصراف الأعيان عنه ، وبسبب الإجراءات العسكرية والأحكام العرفية والتضييق الذى عانت منه الحركة الوطنية ، فقد بقيت صحيفة ( الجريدة ) تصدر حتى يونيو عام ١٩١٥ . . أما عن العلاقة العضوية بين مؤسسى الحزب الديمقراطى وحزب الأمة يمكن رصدها من عدة أمثلة يأتى فى مقدمتها أن أسرة عبد الرازق ، كان عميدها - والد الشيخ مصطفى - وكيلا لحزب الأمة ومن كبار مؤسسيه . ومنها كذلك أن جماعة من الشباب الذين استكتبهم لطفى السيد فى صحيفة الحزب ، كانوا هم الذين أسسوا الحزب الديمقراطى ، وعلى رأسهم الدكتور هيكل ومحمود عزمى ومنصور فهمى ، بل من المعروف أن الدكتور هيكل تولى رئاسة تحرير « الجريدة » خلال فترة إبعاد لطفى السيد عنها بسبب موقفه أبان الحرب الطرابلسية عام ١٩١١ (١٢) . ومنها كذلك اعتناق هؤلاء المؤسسين مبادئ حزب الأمة وخطه الاصلاحى ورسالته فى التثقيف والتنوير .

وعندما انتهى حزب الأمة ككيان سياسى ، كانت هذه الجماعة من الشباب قد استكملت دراستها فى الخارج واشتدت عودها ، وأصبحت قادرة على خوض غمار الحياة السياسية والفكرية ، بغير وصاية من الأعيان ، وقد ربطت بينهم ، الى جانب الصداقة الشخصية ، روابط الزمالة فى عهد طلب العلم ، حتى لقد ألفوا فيما بينهم ما سسمى « بجماعة ليون » أى الطلبة المصريين الذين يدرسون فى جامعة ليون ، وكانوا يوقعون برقياتهم للجمعية الفرنسية باسم « خريجو جامعة ليون » أملا فى كسب تعاطف الفرنسيين مع القضية المصرية (١٣) .

ثم انتظموا بعد ذلك فى تحرير مجلة « السيفور » - كما ذكرنا - بعد اغلاق الجريدة ، بل استنسوا جماعة هملت نفتش الاسم

وإن قنعوا ، نظرا لظروف الحرب ، بالكتابة في الأدب وتحرير الفكر  
والشئون الاجتماعية ، دون السياسية .

وثمة تجمع آخر التقى فيه جمع من مؤسسي الحزب  
الديمقراطي ، عندما انتظموا للتدريس واللقاء المحاضرات العامة  
فيها سمي حينئذ « بجامعة الشعب » وهي جامعة غير نظامية كان  
صاحب فكرتها أستاذ سويدي يعمل في هيئة صندوق الدين بمصر ،  
ونفذت فكرته بواسطة مسفوة من الشباب المثقف ، مصريين  
وأوروبيين ، وكان الهدف منها لقاء محاضرات عامة ودراسات ليلية  
بلغات شتى لتثقيف الجمهور ورفع مستواه العلمي (١٤) ، وكانت  
موضوعاتها اجتماعية عصرية ، وهي المجالات المحببة الى منصور  
فهى ومحمد حسين هيكل والشيخ مصطفى عبد الرازق ، الذين  
انتظموا لالقاء المحاضرات فيها .

وهكذا تجمع مؤسسو الحزب في حزب الأمة ، وحرروا في  
صحيفته ، وألفوا جماعة السفور وحرروا مجلتها وانتظموا في سلك  
جامعة الشعب . فشكلت التجمعات السابقة الرواد التنظيمية التي  
صبغت في النهاية في نهر الحزب الديمقراطي وحفرت مجراه .



وعند تحليل المنابع الفكرية لهؤلاء المثقفين الذين ألفوا الحزب  
الديمقراطي ينبغي الإشارة الى أنهم جماعة من المثقفين ثقافة عالية  
حاصلوها من أوربا ، التي تأثروا بهـمـا تأثرا خلايا ، حيث  
تشكلت لديهم قناعات فكرية معينة ، فضلا عن اعتبارهم ، امتدادا  
لمدرسة الامام محمد عبده في الفكر والاصلاح بل والسياسة ، وان  
على نحو مختلف . . ويمكننا على وجه الاجمال وصفهم بأنهم جماعة  
من دعاة الفكر التحررى ( الليبرالى ) التي طعمت نفسها ببعض من  
آمنوا ، أو مالوا ، للفكر الاشتراكى .



كان ثمة تجانس خلال حياتهم تجربتهم الأوربية . فرضه المكان والزمان ، وتقارب الاستجابة ودواعيها ومن ثم طبيعة التأثير . . . انهم في المحصلة النهائية نتاج لتطور تاريخي شهدته مصر منذ ان واجهت أزمة تحديثها وتطويرها ، وراحت تدفع ببنيتها الى مؤسسات التعليم الحديث وتنشئ مؤسسات للثقافة الحديثة ، وتقيم جسورا للتعامل مع الحضارة الأوربية منذ مطلع القرن التاسع عشر ، الأمر الذى ساهم فى خلق نهضة فكرية ، ظهر من أعلامها ، الطهطاوى ، وعلى مبارك ومحمد عبده وعبد الله النديم ومحمود الفلكى وسامى البارودى وأديب اسحق ويعقوب حسنوع . . وغيرهم وظهرت الاتجاهات المعروفة للتعامل مع الحضارة الغربية ، ما بين انبهار واعجاب أو اغضاء ورفض ، وتوثيق وانتقاء . . الخ . .

تلك كانت مرحلة بلغتها مصر حتى أوائل القرن العشرين ، لكن ثمة ملاحظة طبعت تلك التوجهات الثقافية والفكرية بطابع خاص ، بدت منذ عهد الاحتلال البريطانى ، وبسببه ، عندما بدا واضحا أن السمة الغالبة لذلك الجيل من المثقفين الذى نشأ فى أعقاب الاحتلال ، لم يعد يتميز بأنه مدين بثقافته وتعليمه للدولة ، كما كان الشأن فى ظل دولة محمد على ، أى من خلال بعثاتها التعليمية ، وإنما كان مثقفوه ، فى معظمهم ، من أبناء الأعيان ، الذين أتوا تعليمهم ، وحصلوا ثقافتهم الأوربية بسبب امكانيات آبائهم ، وفى ظل سياسات الاحتلال البريطانى — حين تقلصت البعثات التعليمية الحكومية على نحو كبير — وحتى من أرسل منهم للدراسة فى أوربا فى بعثة حكومية كان من أبناء الأعيان والميسورين مثل فتحي زغلول ومنصور فهمى ومحمود عزمى وغيرهم .

وكان لهذا الأمر مغزاه فيما يتصل بطبيعة موقفهم من الوجود الاحتلالى وأسلوب التعامل معه وطبيعة « مقاومتهم » له ، وبالتالي

خُذد موقعهم السياسى والوطنى ، فضلا عن تشكيلهم للأصح مدرسة  
اصلاحية فكرية جديدة ، اُرسى تعاليم محمد عبده دعائهما ، وان  
اختلفت مقاعدهم بداخلها ، تستجيب لسنة التطور ، وتواجه قضية  
التمدين والتحديث بشكل أو آخر ، لكنها لا تختلف على أهمية وضرورة  
« الاستجابة » للحضارة الاوربية ، وضرورة التعامل معها ، حيث  
لم يعد بالوسع النفور منها برمتها أو تجاهلها أو حتى الارتواء في  
أحضانها بما يطمس الذات ويلغى الهوية .

وعندما تطورت هذه المدرسة فيما بعد ، راحت تتفرع ، شأنها  
شأن المدارس الفكرية ، فمال المحافظون والسلفيون ، يتقدمهم  
محمد رشيد رضا ، الى اتجاه خاص ، وانطلق اتجاه آخر ليبرالى  
تحررى تماما ، قطع جذوره بثقافة وحضارة أمته ، ورأى فى أوربا  
وحضارتها المثل الأعلى والقذوة والمثال وقد عبر عنه شبلى شميل  
وسلامة موسى واسماعيل مظهر وغيرهم .. ثم برز اتجاه توفيقى  
استند دعائمه من آراء الامام التوفيقية ، المتعلقة بالاسلام والمدنية  
الحديثة ، وان اُبتعد بعض أنصار هذا الاتجاه ، مثل هيكل ومنصور  
فهمى وطه حسين وعلى عبد الرازق ، موغلين فى التغريب حيناً من  
الدهر ، قبل أن يعودوا الى نبع التوفيقية الاصيل ، الذى ارساه  
محمد عبده .

ويهمنا هنا هذا الفريق الثالث ، الذى ينتمى اليه مثقفو الحزب  
الديمقراطى ، فهم جميعا شكلت الثقافة العربية الاسلامية قاعدتهم  
الاولى ، عندما تفتحت عيونهم عليها فى الكتاتيب والجوامع والأزهر ،  
بل والجامعة المصرية ( الاهلية ) ، وان زاحمتها الثقافة الاوربية فى  
هذه المؤسسة الاخيرة فحصلوا فى مجتمعهم ذخيرتهم الاولى من  
الفكر والتراث العربيين ، ثم انطلقوا الى أوربا ليدرسوا فولتير  
وروسو وستيوارت مل وهيوليت تين واميل دوركايم وليفى برايل  
ورينان وجوستاف لوبون وهربرت سبنسر وكارل ماركس ، ويترجمون

لهم وعندهم ، وليعيشوا تجربة أوربية مباشرة ، يحصلون فيها من المجتمع قدر ما يحصلونه من الدراسة والتعليم ، مما يعادل ، أو يغالب ، ما كانوا قد حصلوه في وطنهم من فخرية وتراث عريين ، فيختل التوازن في داخلهم لفترة ، ليعتدل بعدها مستقيماً على ضرورة التوفيق والموازنة بين الهوية والثقافة الجديدة المتحدية .

وقد عبرت كتابات مثقفي الحزب الديمقراطي عن تلك القضية وبرزت في ثنايا كتاباتهم ومترجماتهم واهتمامهم بالفكر والثقافة الأوربيين ، وخاصة في مرحلة كتابتهم في صحيفة «الجريدة» وعلى نطاق أوسع في مجلة «السفور» صحيح أن تعاملهم مع تلك الثقافة اتسم أحياناً بالدعوة إلى المحاكاة والتقليد بشيء من التبصر . لكنه اتسم في أحيان أخرى بالدعوة إلى المزاومة والتنافس ، وإن اتسم في غالب الأمر بالدعوة إلى الانتقاء والاختيار ، واضعين طبيعة مجتمعهم وتراثه وحضارته نصب أعينهم .

وسنضرب أمثلة بسيطة تجلو صورة التطور الفكري لمثقفي حزبنا داخل الإطار السابق ، فما هو الدكتور محمد حسين هيكل عندما كان يدرس للدكتوراه في أوربا ، وبثأثير من زخم التجربة ومباشرتها ، راح يعيد النظر في كثير من المسلمات ، ومن بينها ، حسب رأيه حينذاك ، ما يتصل بالوحي والنبوة ، الأمر الذي قاده في النهاية إلى اعتباره أن الكتب التي جاء بها الأنبياء هي من وحي نفس كبيرة تجسدت عن المادة ، مما يجعلها تعتقد أن ذلك يأتيها من قوة فوقية مصرفة للعالم . . الخ (١٥) . . ولن نوغل أكثر في إبراز كتاباته . في هذه المرحلة ( ١٩٠٩ - ١٩١٢ ) لأنه تجاوزها بإيمانه وفكره بعد سنوات ، كما أنها ارتبطت بمرحلة قلق مبكر ، لعبت فيها حداثة السن وصدمة القراءة الفلسفية الأولى ، دورها الطافى إلى حين . .

وكذلك كان شأن الدكتور منصور فهمي ، عندما كان يعد رسالته للدكتوراه - والتي لم تنشر حتى الآن - عن « مركز المرأة في الاسلام » حين خرجت به حماسته ، بشهادة تلاميذه ، للثقافة والمناهج الاوربية ، عن دائرة الموضوعية العلمية ، حيث رأت ادارة الجامعة أن عبارات كثيرة في رسالته جاءت منافية لاحترام التقاليد الدينية ، أو أنها لم تضع الدين الاسلامي في مكانته من الاحترام والاجلال الواجبين ، ومن هنا سعت الى منع تقديم الرسالة ، الا أنه لم يعبأ وسار في الشوط حتى نهايته حتى لقد أبعد عن الجامعة بسبب رسالته هذه (١٦) . وغنى عن القول أن منصور فهمي وكذا محمد حسين هيكل . قد عادا لاختضاع تفكيرهما ومناهجها لنحو جديد من الوعي والمراجعة ، عادت بهما الى اصول التوفيقية الاولى ، خلال العشرينيات والثلاثينيات ، فكتب هيكل مؤلفاته الاسلامية التاريخية ، عن الرسول والخلفاء ، بروح التوفيقية الجديدة ، التي جعلته لا يطرح تراث الشرق الاسلامي وماضيه الحضاري ، وانما جعل يجلو صفحات منه مشرقة ، مستعينا بطرائق البحث الحديثة في تحقيق الروايات وتمحيصها ونقدها ، وكانت تلك مؤشرات نزعة جديدة انفلتت به ، وببعض أقرانه ، من اسار الثقافة الاوربية وأسر حضارتها الأخاذة ، بل واختضاع موقفها من الشرق وتراثه لنظرة تحررية نقدية هي الاخرى .

وعاد الدكتور منصور فهمي هو الآخر الى الجامعة المصرية عام ١٩٢٠ ، بعد سنوات اختبر فيها قناعاته وراجعها ، فاصطبغت مبادئه ودعواته بصبغة مالت الى المحافظة والاستمساك بمأثور التقاليد ، واختط لنفسه خطة تؤثر الهوادة في ملائمة التطور ، وتوصي بالتبصر في ترك ما تترك من القديم وفي قبول ما تأخذ من الجديد الوافد . . وتنكر التفريط في شخصيات ثقافة قومه ، وترى فيها عصمة من التميع والانزلاق واهدار الكيان الخاص (١٧) . وربما كان الشيخ مصطفى عبد الرازق هو الوحيد من بين مثققي الحزب



ومؤسسيه ، الذى لم ينخلع عن ترائه وثقافته ، بل انه لم يتخل عن زيه الازهرى حتى آخر عمره ، لكنه نظر الى هذا التراث نظرة متحررة ناقدة ، ترفض قبوله على علاته لمجرد انه تراثنا ، كما ترفض قبول الحضارة الاوربية برمتها لمجرد انها بلغت حضا كبيرا من التطور والتقدم . نظل الشيخ افضل نموذج ، لامتداد آراء مدرسة الامام محمد عبده التوفيقية التى عاد أصحابها الى حظيرتها فيما بعد .

نحن اذن امام جماعة من المثقفين ، او حتى المفكرين ، ذوى نزعة كبيرة الى التحرر والتجديد ، شغلوا بقضية تحديث وتمدين مجتمعهم ، وساهموا ، كل فى مجال تخصصه ، وحسب قدراته ، فى التأثير على الوعي المصرى حينذاك ، من خلال ايمانهم بتحرر الفكر ، وبانسانية التجربة البشرية ، بل وبما أحرزته من تطور سياسى واجتماعى . . ومن هنا كان ايمانهم بالديمقراطية بمعناها السياسى على وجه العموم .



لكن يلاحظ أن هذه الجماعة ذات الفكر المتحرر ، قد ضمت بين صفوفها من مالوا ، أو آمنوا ، بالديمقراطية بمعناها الاجتماعى ، أو بالجانب الاشتراكى منها ، وكانت الافكار الاشتراكية تمثل جانبا من جوانب الثقافة العصرية حينذاك ، فتدفقت مضامينها الى تكوين بعضهم الثقافى ، وان ارتبطت بالديمقراطية بمعناها العام ولعلنا نذكر فى البداية أنهم أرادوا تسمية حزبهم « بالحزب الاشتراكى » وكيف تخلوا بسهولة عن التسمية المقترحة للحزب ، ليس بسبب الظروف ، كما يذكر محمود عزمى ، وانما لأنهم لم يكونوا من دعاة الاشتراكية العلمية ، أو المؤمنين بها ايمانا راسخا ومطمئنين الى نجاحها وضرورتها ، وانما كانوا مأخوذين أكثر بنجاحات الديمقراطية

في مجالها السياسي ، خاصة في فرنسا . . وان وجد فيهم من « عبر »  
من الجانب الآخر منها مثل محمود عزمى وعزيز ميرهيم .

وليس هناك ما يشير في تاريخ حياة الدكتور منصور فهمى أنه  
كان من دعاة الفكر الاشتراكي ، ولم يشر الى ذلك مترجموه أو  
تلاميذه من قريب أو من بعيد ، كما أنه ليس فيما خلفه من تراث  
ما يؤيد ذلك الاتجاه لديه ، بل أنه عندما تأسس أول حزب اشتراكي  
في مصر منذ بداية العشرينيات ، كان الرجل بعيدا عنه تماما ، يلقي  
دروسه في فلسفة الجمال والاخلاق داخل أروقة الجامعة المصرية .

أما محمود عزمى فليس بوسعنا أن نضعه في صف الاشتراكيين  
الذين عرفتهم مصر خلال الربع الاول من القرن العشرين . برغم أنه  
كان يبدو كذلك في بعض الاحيان ، وبالرغم « من زواجه من سيدة  
روسية بيضاء لها ابن عم بلشفي معروف » وقد كتبت عنه وثيقة  
بريطانية أنه « كان في وقت من الاوقات ممن يؤمنون بالنظرية  
الاشتراكية واشتبه في احدى الفترات أنه يتصل بالسوفييت ولكن لم  
يتوفر أى دليل يؤيد مثل هذا الاتصال مطلقا » (١٨) .

لم تكن الاشتراكية عنده أكثر من ثقافة عصرية ، يستظهرها  
حيناً ، وليست قناعة فكرية وأيديولوجية يكتب عنها وينخرط على  
نحو عملي في تنظيمها ، بل أنه في مقالاته الاولى عن الديمقراطية ،  
التي دشن بها قيام الحزب الديمقراطي ، جاءت أفكاره كلها تدور في  
اطار الديمقراطية الليبرالية ، بمفهومها السياسي الغربي ، وكان  
يرى أن المساواة ليست أكثر من « أمل من الآمال رغما عن الذين  
يريدون تحقيقه في البلاد الروسية » والديمقراطية رغم أنها تنادى  
بسيادة الشعب وبالتصويت العام ، فإنها وهى تنادى بتمثيل الفئات  
المختلفة « لا تحرم الفئات المتقدمة امتيازها . . لذا فإن بيئة  
الديمقراطية بيئة واقعية ، بعيدة عن التصورات والخيالات . . بيئة  
مساواة بقدر الامكان ، وبيئة اخاء مستطاع . . » (١٩) .

ولا نعتقد أن من يكتب ذلك يمكن وضعه في صفوف الاشتراكيين المصريين بل أنه فيما بعد ، وكما هو معروف ، انخرط في تحرير صحيفة حزب الاحرار الدستوريين ، الذي كان مثقفوه وكتابه من دعاة الفكر الليبرالي ، ثم انتهى الحال بعزمي الى خدمة الخديو المخلوع على نحو ما اشرنا .

ونعتقد أن الاستثناء الوحيد من جماعة المثقفين الليبراليين بالحزب الديمقراطي ، كان عزيز ميرهم الذي نشط يعمل على أساس من المعتقدات الاشتراكية ، وكان سكرتيرا للحزب ، بالرغم من اختلافه الواضح مع الدكتور هيكل وجماعته ، بشأن اتجاهه هذا ، بل يمكننا أن نستنتج أن المبادئ ذات الصبغة الاشتراكية . أو التي صورت الجانب الاجتماعي للديمقراطية في برنامج الحزب ، جاءت بتأثير عزيز ميرهم الذي وصف بأنه أرسقراطي يؤمن بالاشتراكية ايمانا راديكاليا . . يفكر للاشتراكية ، لكنه لا يجب أن يعمل من أجلها « (٢٠) . وان كنا نرى أن الرجل حاول وعمل من أجلها بالفعل ، من خلال اهتمامه بطوائف العمال ونشاطاته في معاونتهم والوقوف في صفوفهم ضد أرباب الاعمال (٢١) وان كان نشاطه هذا تم بمعزل من الحزب الديمقراطي ، ويشكل خاص .

بل من الملاحظ أن عزيز ميرهم ظل وفيما لمبادئ الحزب الديمقراطي في مجملها ، حتى نهاية دوره عام ١٩٢٣ فظل سكرتيرا للحزب حتى النهاية ، ولم يشأ أن ينضم الى الحزب الاشتراكي المصري الذي تأسس في أغسطس ١٩٢١ بواسطة حسنى العرابي وعلى العنانى وسلامة موسى وعبد الله عنان ، بمعاونة جوزيف روزنتال (٢٢) ، لقد كان ميرهم اشتراكيا على طريقته ، وليس على مذهب هؤلاء ، كان اشتراكيا ديمقراطيا ، بمعنى أنه لم يكن ينظر الى الديمقراطية ، مثل زملائه ، باعتبارها مطلبا سياسيا محسب ، بل كان يرى أن هذا الجانب منها لا يتحقق الا اذا تحققت للديمقراطية

مطالبها في ميادين الاقتصاد والاجتماع والخلق — على حد تعبيره —  
وصار يستخدم مصطلح « الديمقراطية الاقتصادية » للتعبير عن  
توجهاته الاشتراكية ، ويعتبر أن حزبهم كان له فضل التعبير عن هذا  
النوع من الديمقراطية في مبادئه (٢٣) .

ورغم ذلك كله فانتا لا نستطيع اعتبار ميرهم داعية للاشتراكية  
بمعناها الخاص بها ، والذي عرفت به ، وانما هو على وجه العموم  
كاتب ومثقف ديمقراطي ، أدرك بوعيه وثقافته أن الديمقراطية لم يعد  
طابعها سياسيا فحسب « وأن التطور يطبعها بطابع اجتماعي ،  
يخفف من غلواء النظام الرأسمالي وتناقضاته ، ويوزع الثروة توزيعا  
عادلا ، أو أكثر عدلا » ليس فيه أثر للغنى الفاحش ولا للفقر المدقع ،  
وحيث يصيب الرخاء جميع الافراد . . » أو كما عبر عنها أيضا بأنها  
« الديمقراطية التي يتوافر فيها العدل الاجتماعي ، ويمتنع استغلال  
الفرد ، حيث تعطى الدولة والجماعات التعاونية الشأن الاول في  
الانتاج . . » (٢٤) .

ولم يشأ عزيز ميرهم أن يستخدم اصطلاح « الاشتراكية »  
كما لم يكتب عنها الا مقرونة بالديمقراطية ذاتها، أو بجانبها السياسي  
بل لقد اعتبر أن الحزب الديمقراطي هو أول من توصل الى هذا  
النوع الجديد من « الديمقراطية الاقتصادية » لم يناد به أحد قبله من  
الاحزاب السياسية أو من الكتاب والمفكرين وأهل الرأي . وبالرغم  
من أن الحزب طالب في برنامجه بأن يكون « حظ جميع السكان في  
الانتفاع بثروة البلاد ، عن طريق تنمية الثروة العامة ، تنمية تطفو



خيراتها في النهاية على الجميع ، فينعم بها الجميع « (٢٥) حسب  
تعبير عزيز ميرهم — الا أنه لم يوضح في كتاباته كيف ستطو هذه  
الخيرات على الجميع . كما لم يعرف عنه ، أو غيره من مثقفي الحزب  
اية كتابات في هذا الاتجاه ، بل انخرط كتاب الحزب ومثقفوه في الحركة  
السياسية والوطنية العامة مشغولين بتداعياتها ، مساهمين فيها  
حسب امكاناتهم، ووفقا لمبادئ حزبهم وخطهم السياسي ، كما سوف  
يتضح من الفصل التالي .



### هوامش الفصل الثالث

( ١ ) لمزيد من التفاصيل راجع كتابنا : حزب الامة ودوره في السياسة المصرية ص ٢١ وما بعدها .

( ٢ ) راجع دراسة ابراهيم بيومي مذكور عن منصور فهمي بكتاب « أبحاث وخطرات للدكتور منصور فهمي » ص ٢٠ - ٢١ ودراسة تليظه احمد فؤاد الاهواني بنفس الكتاب، ص ٢٧ - ٢٨ حيث ينص صراحة على أنه من أبناء الاعيان .

( ٣ ) أبناء حسن باشا الكبير هم : حسن باشا ( الابن ) ، محمود باشا عبد الرازق ، حسين باشا ، الشيخان مصطفى عبد الرازق ، وعلى عبد الرازق صاحب كتاب الاسلام وأصول الحكم ، راجع كتابنا عن حزب الاحرار الدستوريين لمزيد من التفاصيل عن أسرة عبد الرازق وممتلكاتها ص ١١٨ وما بعدها .

( ٤ ) محمد حسين هيكل : مذكرات ، ج ( ١ ) ص ١ وما بعدها حيث يتحدث عن بيت أسرته وحصوله على الابتدائية عام ١٩٠١ ثم دراسته بالخبديوية الثانوية لمدرسة الحقوق حتى حصل على الليسانس عام ١٩٠٩ .

( ٥ ) F O. 407/228, N. 855, Lampson to Hallvax, July 10, 1939, Egyptian Personalities, (Eno. in No. 8)

وتضيف الوثيقة أنه يرتدى القبة ونكى تماما ويتن الفرنسية وتزوج من سيدة روسية عام ١٩١٢ تقيم في باريس أكثر مما تقيم في مصر ، وأنه كان دائما صديقا شخصيا لنا ويلاحظ أن الوثيقة لم تتحدث عن حصوله على الدكتوراة رغم تتبعها لحياته في حين أن كتابه خبايا سياسية حمل اسمه لقب دكتور كما أن له كتابان لا يحملان اللقب هما « على هامش المفاوضات » القاهرة أبريل ١٩٤٦ وكذلك « الالهام المائة على هامش الترايخ المصري الحديث » النهضة المصرية ١٩٣٦ .

( ٦ ) رفعت السعيد : المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

( ٧ ) اشترك سامى كمال في تأسيس حزب الاحرار الدستوريين في اواخر عام ١٩٢٢ واصبح عضوا في مجلس ادارته عام ١٩٢٥ وظل حرا دستوريا حتى وفاته ، راجع احمد زكريا حزب الاحرار ، ص ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٤٥ .

( ٨ ) حول مؤلفات الشيخ مصطفى عبد الرازق راجع الكتاب الذى أصدره المجلس الاعلى للثقافة بعنوان : « الشيخ الاكبر مصطفى عبد الرازق » ، القاهرة ١٩٨٢ وبه مقالات لثلاثته وكذلك مقالة محمد عاطف العراقي : مصطفى عبد الرازق ودوره في الفكر الفلسفى ، مجلة الثقافة مارس ١٩٨٢ ، ص ٢٣ - ٢٤ .

( ٩ ) ابراهيم بيومى منكور ، دراسة بكتاب منصور فهمى ، أبحاث وخطرات ، ص ١٩ - ٢٦ وقد التى دراسته في محاضرة بجمع اللغة العربية في ١١/٥/١٩٥٩ وكذلك راجع مقالة مؤاد الاهوانى ، بنفس الكتاب ، ص ٢٧ - ٣٣ .

( ١٠ ) نشر كتاب أبحاث وخطرات لمنصور فهمى عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ وله كتاب آخر بعنوان « من زيادة ورائدات النهضة النسائية الحديثة » ، معهد البحوث والدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٥٩ .

( ١١ ) قضى الشيخ مصطفى فى وظيفته الجديدة سبع سنوات ( ١٩٢٠ - ١٩٢٧ ) ثم انتقل الى الجامعة أستاذا للفلسفة منذ ذلك التاريخ ، راجع ملف خدمته بدار المحفوظات المصرية برقم ٢٥٧ مسلسل ٥٦٣٤٢ ، محفظة رقم ٥٤٦٥ / ١/١٩١ .

( ١٢ ) لمزيد من التفاصيل راجع كتابنا حزب الامة ص ٣٢٤ - ٣٢٩ حول انتهاء دور حزب الامة وحول جيل الشباب الذى كتب فى الجريدة ص ٦٩ - ٧٠ ، وحول رئاسة تحرير هبكل للجريدة ص ٢٣٢ .

( ١٣ ) محمود هزيمى : خبايا سياسية ، ص ٤١ - ٤٢ ، المحروسة في ٣ يناير ١٩١٩ ( برقيات خريجي جامعة ليون أعضاء الحزب الديمقراطى ) .

( ١٤ ) حول صلة جماعة الحزب الديمقراطى بجماعة الشعب انظر مقدمة مصطفى عبد الرازق لترجمة كتاب تشارلز آدمس « الاسلام والتجديد فى مصر » القاهرة ١٩٣٥ ، وكذلك مجموعة مقالات فكرى أباطة ، الاولى ص ١٤ - ١٥ .

( ١٥ ) تحتاج هذه الحقبة من حياة الدكتور هبكل وكتاباته فيها ( ١٩٠٩ - ١٩١٢ ) الى دراسة أوسع وله فيها مذكرات لم تنشر حتى الآن بعنوان « يوميات باريس » في ثلاثة مجلدات ، وهى مودعة لدى نجله الاستاذ أحمد هبكل المحامى ، وقد سبق أن أطلعنى عليها مشكوراً ، والانتباس من الكراسة الثانية من المخطوط ص ٤٨ - ٤٩ ، ص ٨٥ - ٨٦ .

( ١٦ ) إبراهيم بيومي مذكور ، المرجع السابق ، ص ٢٠ - ٢١ ويضاف  
الى المثالين السابقين في المتن مثال طه حسين في كتابه « في الشعر الجاهلي »  
وعلى عبد الرازق في كتابه « الاسلام وأصول الحكم » وان لم يكونا من الحزب  
الديمقراطي .

( ١٧ ) راجع مقالة محمود تيمور عنه بكتاب « أبحاث وخطرات » ص  
٨ - ١٠ ، والتي نشرت أيضا في كتاب تيمور « ملامح وغضون » مسطور خاطفة  
لشخصيات لامعة .

F.O. 407/223, No. 855, Lampson to Hallifax, July 10, 1889.

وكذلك رفعت السعيد ، المرجع السابق ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(١٩) راجع مقالات محمود عزمي عن الديمقراطية بصحيفة المحروسة في  
٣ ، ٥ ، ١٣ أكتوبر ، ١١ نوفمبر ١٩١٩ وحول صلته بحزب الاحرار راجع كتابنا حزب  
الاحرار ص ٩٦ وحول عمله في خدمة الخديو المخلوع عباس حلمي في أوروبا  
راجع كتابه « خبابا سياسية » ص ١٠٨ - ١٠٩ .

( ٢٠ ) رفعت السعيد ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

(٢١) هيك : مذكرات ، ج ( ١ ) ص ٨١ وبضيف عزمي « خبابا ص ٤٤  
ان حركة العمال كانت لا تزال بادية في الالتق فتلقاها الحزب برعايته وأشرف بعض  
الإشراف على نقاباتها وتآليفها وشكاوى العمال والدفاع عنها .. وان كان هيك  
يذكر أن ميرهم كان يفعل ذلك بصفة شخصية لا حزبية .

( ٢٢ ) عبد العظيم رمضان : دراسات في تاريخ مصر المعاصر ، ص ٢٧٢  
وما بعدها .

(٢٣) محاضرة ميرهم بالجامعة الأمريكية بعنوان « أثر الديمقراطية في  
الحياة الاقتصادية » المنشورة بكتاب الجامعة « الديمقراطية ، سلسلة محاضرات »  
عام ١٩٤٥ ، ص ٣٨ وما بعدها .

( ٢٤ ) ، ( ٢٥ ) نفس محاضرة عزيز ميرهم السابقة .





## الفصل الرابع

### النشاط السياسى والوطنى للحزب

من الضرورى ملاحظة دلالة الظروف التاريخية التى نشأ فيها الحزب الديمقراطى ومفزاها السياسى ، تلك الظروف التى تمثلت فى انتهاء الحرب العالمية الاولى وما أعقبها من تفكير الأمة ، بكل طبقاتها ، بل والوزارة ، فى ضرورة حل القضية الوطنية ، لتحقيق استقلال مصر ، والتفكير فى تأليف « الوفود الوطنية » والتجمعات السياسية التى ستتولى الحديث باسم مصر فى مؤتمر الصلح ومعارضة الانجليز ، وفى مقدمتها بطبيعة الحال التجمع الوفدى الكبير ، الذى حشد فى صفوفه معظم الساسة المصريين على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم .

وقد نشأ الحزب الديمقراطى فى ظل الظروف التى بلغ فيها المد الوطنى أقصى مداه ، حين كان التفكير فى أمر البلاد عاما وملحا ، ومن هنا يمكن القول أن ظروفنا وتطورات سياسية ووطنية هى التى دفعت بمؤسسى الحزب الى تكوينه واعلانه ليساهم بدوره فى المعركة الوطنية ، ايا كانت الشعارات التى رفعها والمبادئ التى تبناها وهى

فَ مجملها العام لا تخرج عن الاهداف العامة للحركة الوطنية — وأيا كانت اتجاهات أصحابه الفكرية . لذلك فان تتبع دراسة دور الحزب السياسى والوطنى ، قياسا على الظروف التى ساعدت على تكوينه، هو أمر له أهميته لإبراز دوره فى أهم قضيتين جابهتا الحركة الوطنية المصرية ، خلال هذه المرحلة من تاريخها وهما : قضية الاستقلال الوطنى ، وقضية الدستور والحكم النيابى .

ولسنا نبالغ ان ذكرنا ان نشاط الحزب السياسى بدأ عندما أراد الاشتراك فى عضوية الوفد المصرى ، وتمثيل جماعته داخل هيئة الوفد فى نوفمبر عام ١٩١٨ م وقد ذكر لنا الدكتور هيكل ان بعض أصحاب الحزب الناشئ ، وفى مقدمتهم الدكتور منصور فهمى أرادوا أن يكون لهم ممثل فى الوفد المصرى ، الذى تألف برياسة سعد زغلول ، لكنهم لم يوفقوا فى مسعاهم ، ولم يقبل الوفد أن يشرك أحدا منهم فى عضويته (١) .

وعندما رفضت السلطات البريطانية سفر أعضاء الوفد لحضور مؤتمر السلام فى باريس ، ثم قبضت على زعماء الوفد الأربعة ، سعد زغلول وحمد الباسل واسماعيل صدقى ومحمد محمود، وفتتهم الى مالطة فى ٨ مارس ١٩١٩ ، ثم اندلعت أحداث الثورة فى أنحاء البلاد ، وجعلت السلطات البريطانية تواجهها وتقمعها بالقوة المسلحة ، كما هو معروف ، كان الحزب قد قدم التماسا الى السلطان أحمد فؤاد ، احتجاج فيه على مسلك السلطات البريطانية ، بل على منع أعضاء الوفد المصرى من السفر لحضور المؤتمر ، وأهاب بالسلطان أن يتدخل ، مستصرخا وطنيته ، ومطالبيا إياه ألا يحرم الوفد من حضور مؤتمر السلام (٢) .

وفهم من هذا الالتباس أنهم قدموه قبيل القبض على الزعماء مباشرة ، عندما رفضت السلطات البريطانية سفرهم .. كما لم

يفرف للحزب أية نشاطات ثورية خاصة به ، ذلك أن رجاله كانوا يشتغلون في إطار اقتناعهم بالسعى للحصول على الاستقلال بالوسائل السلمية المشروعة ، وشأن أعضاء الوفد ، يؤمنون بالاعتدال ، بحكم نشاطهم السياسية في إطار من توجهات حزب الأمة ، من ناحية ، وبحكم تكوينهم الاجتماعي والثقافي من ناحية أخرى ، لم تدخل الثورة أو النضال الشعبي في حسابهم ، لكن الأوضاع تغيرت ، والاحداث تلاحقت على نحو غير متوقع ، لتطرح بدائل جديدة للاعتدال ، ولتحل مشروعية الوسائل الثورية . محل الوسائل السلمية ولو الى حين .

وثمة ملاحظة على جانب كبير من الاهمية وردت في مذكرة لوكيل وزارة الخارجية البريطانية عن الأوضاع السياسية في مصر ، مؤرخة في ٩ ابريل ١٩١٩ قدمت تحليلا لما سماه « أسباب الاضطرابات » في مصر . فتحدثت عن الحالة النفسية والشعور بالظالم ، مما دفع المصريين الى هذه الثورة ، ثم تحدثت عن « المثل العليا لطبقة المثقفين المصريين ، حتى المتعديين منهم ، هؤلاء الذين تزايدت مشاعرهم حدة خلال السنوات القليلة المنصرمة ، فأصبح الكثيرون منهم ، ممن كانوا لا يأملون في أكثر من الحصول على حرية التعبير السياسي ، أصبحوا الآن يطالبون بالاستقلال التام » وتعزى المذكرة ذلك ، ليستن الى نمو الشعور الوطني لدى هؤلاء نتيجة ما عانته مصر خلال سني الحرب ، وسياسة الاحتلال وفرض الحماية ، وانما تعزوه « الى الرئيس ويلسون وصيحاته التي تنادى بحق الشعوب الصغيرة في تقرير مصيرها » (٣) .

وبرغم ضعف هذا التبرير ، الا أن الملاحظة التي وردت به تبقى على قدر كبير من الاهمية ، وهي أن المثقفين المصريين ، المعروفين بالاعتدال ومنهم رجال الحزب الديمقراطي بطبيعة الحال دفعت بهم الأوضاع المتدهورة ومسلك السلطات البريطانية والمعاناة والقهر الذي لقيته البلاد ، كل ذلك دفع بهم الى مطالب راديكالية .



وأصبحوا شأن غيرهم ، من قطاعات الشعب ، يطالبون بالاستقلال التام ، حتى وأن استندوا في بعض حجبهم الى نداءات الرئيس الأمريكى وشعاراته .

وعندما نشر برنامج الحزب ، بعد أن صدقت جمعيته العمومية على قانونه الاساسى فى ١٠ يناير ١٩١٩ ، أنشأت ديباجته تتحدث بشكل عام عن أن مبادئ الحزب « تقوم على أساس المساواة بين الأمم والاخاء بين الافراد . . واقامة العدل مقام القوة . . » كما نصت المادة الاولى من البرنامج على « استقلال مصر استقلالاً داخلياً وخارجياً » (٤) ورغم عدم ايضاح ذلك بصورة أكثر تفصيلاً ، فإن المطلب السياسى للحزب كان قاطعاً وقد أتى على رأس برنامجهم ، بل ويعنى بالتخلص ليس من الوجود البريطانى وحده وإنما من امتيازات الدول الاوربية الأخرى ، التى تقيد مصر داخلياً . . وأسلوب تحقيق هذا الاستقلال سيكون بالمفاوضة والاقناع ، والمطالبة بالحق تحقيقاً للعدل ، الذى سيقوم مقام القوة ، وستكون قاعدة المفاوضة ألا يمس استقلال مصر بحال من الأحوال (٥) .

وعندما وقعت أحداث الثورة ، وتجددت حوادث العنف ضد الوجود البريطانى وواجهت السلطات العسكرية البريطانية المظاهرات السلمية بالرصاص خلال الربع الأخير من عام ١٩١٩ ، وبالذات عندما خرجت مظاهرة سلمية فى الاسكندرية تطالب بالاستقلال التام ، وتصدت لها القوات البريطانية . وأطلقت عليها النيران فقتلت أحد مشر مواطنيها ، وجرح سبعون رجلاً ونساء وأطفالاً ، أرسل الحزب الديمقراطى خطاباً الى محمد سعيد باشا رئيس الوزراء يبدى احتجاجه واستنكاره من هذا الحادث المروع «الذى قلب فيه الانجليز مظاهرة سلمية مشروعة الى مذبحة ، قتل فيها مثل هذا العدد . . ، ولما كان من المستحيل أن يخمد هذا الشعور العام بقوة السلاح ، ذلك الشعور الراسخ الذى تترجمه المظاهرات ، كان الجدير أن

تقتصر المجهودات على تفسير هذا الشعور في حدود النظام « وطالب  
الحزب الحكومة بأن تجرى تحقيقا دقيقا عن الحادث المؤلم لمعرفة  
المسؤولين عنه حتى لا يتكرر ، وطلب أن تنفذ وعدها بالعمل على  
سحب الجنود الانجليز المسلحين من داخل المدن والقرى ، حتى  
لا يثير مرآهم غضب شعب أعزل متآلم مظلوم (٦) .

وعندما ثارت طالبات المدرسة السنية على سياسة الانجليز  
التعليمية وطالبن بتلقى دروسهن باللغة العربية ، أهانتهم الناظرة  
الانجليزية وأمرت باغلاق المدرسة ، فأرسل الحزب الديمقراطي  
رسالة الى رئيس الوزراء يحتج على هذا الاعتداء على حرمة  
السيدات وكرامتهن وامتهان الناظرة والمعلمات الانجليزيات لهن ،  
وتساءل الحزب عما اذا كان في النية معاملتهن بمثل ما عولمت به  
السيدات المتظاهرات في شهر مارس الماضي من تصويب السنك  
والمدافع صوبهن ؟ (٧) .

وقد ازدادت نفمة الحزب حدة وحماسة فجعل يرسل  
الاحتجاجات الى قناصل الدول ويرسل برقيات الى الأحزاب  
الديمقراطية والجمهورية والاشتراكية في كل من فرنسا وانجلترا  
وايطاليا وأمريكا ، وكذلك الى كبريات الجرائد « بمناسبة ما يقع  
في مصر من الحادثات » وكتب الدكتور منصور فهمي مقالة مهمة  
امتألت حماسة وطنية طالب فيها « بالاستبسال في نصرة الحق ،  
فلا يتجلى الواجب في أجمل صورة الا حيث ينصر الحق على الباطل  
.. صح بأعلى صوتك : لا خير في واجب يحارب به الوطن .. اليوم  
يحل التفريط في العلم والمال وفي الراحة والجاه وفي الربح والثراء  
في سبيل الوطن .. ذلك الواجب الذي ينتهي الى مساومة  
الغاصب » (٨) ..

ولم ين الحزب عن سياسة ارسال البرقيات والاحتجاجات

حول مقاومة السلطات البريطانية للمظاهرات بالقمع وإطلاق النار ،  
فأرسل الى مديري الكليات في ليون ، والى الوزراء الفرنسيين  
السابقين والى عمدة ليون ، والى لجان الطلاب وعموم الجرائد ،  
لفضح السياسة الاستعمارية البريطانية ويصور كيف أن « الدم  
المصري يجرى عزيزا ، فنستصرخ نجدتكم لوقف ما يتجدد من المجازر ،  
وأن مصر اذا كانت قد جردت من السلاح ، الا أنها مستميتة في الدفاع  
عن حقها ، نهى لا ترى الا الموت أو الاستقلال التام » (٩) وهكذا رفع  
الحزب الديمقراطي شعار الحزب الوطنى ، القديم ، مؤكدا تمسكه  
باستقلال مصر التام ، كما ورد في نصوص برنامجه مندمجا في الحركة  
الوطنية مذكيا حماسها رافعا شعاراتها . مساهما في دفع مجلتها  
أملأ في بلوغ غاياتها .

عندما قبلت بريطانيا سفر الوفد الى باريس ، لتهئية الثورة ،  
بعد أن رتب أمر منعه من الاتصال بأعضاء مؤتمر الصلح ، وجاء  
مشروع المعاهدة الدولية مع المانيا (معاهدة فرساي) متضمنا اعترافا  
دوليا بالحماية على مصر ، ووقعته الدول المنتصرة ، ولتكسب  
الحماية البريطانية على مصر « شرعية دولية تامة » رأت بريطانيا  
أنه يجب أن يقبلها الشعب المحمى ، خاصة وأن تركيا قد تحتج ولا  
تقبل هذه الحماية ، لان معاهدة الصلح معها لم تبرم بعد ، فضلا  
عن ضرورة مواجهة بريطانيا لاحداث الثورة التى اشتعلت في انحاء  
البلاد ، وذلك بإعادة النظر في سياستها لذلك ألغت الحكومة  
البريطانية لجنة برئاسة وزير المستعمرات اللورد ملنر وقررت إيفادها  
الى مصر لتحقيق أسباب الثورة واقتراح ما تراه من حلول لتنظيم  
العلاقات مع مصر على نحو جديد ، أو على حد تعبير كيرزن ، تكون  
مهمتها ازالة سوء التفاهم ، وثبيت الحماية البريطانية على أسس  
توجب رضا الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة .

وأحترار الناس في مصر، في أمر مقابلة هذه اللجنة، وبذلك كان شأن لجنة الوفد المركزية، ولكن لم تابلث صحيفة « النظام » أن فتحت في ٢٤ أغسطس ١٩١٩ باب النقاش حول ذلك الموضوع، عندما كتب رئيس تحريرها سيد على في افتتاحيتها يطلب ملاحظات الناس وتعليقاتهم حول تلك اللجنة المزعم إرسالها إلى مصر، فكتب إليه أحد المواطنين ويدعى حسن سلامة يبدى رأيه واصفا إياه بأنه « رأى الأمة المصرية » جاء فيه « اننى أرى أن الراى العام قد أبدى كلمته الأخيرة من زمن بعيد، يعلم العالم أجمع أن الشعب المصرى قد أناب عنه وفدا في الدفاع عن قضيته ومفاوضة أولى الشأن من السياسة في كل ما يختص بالمسألة المصرية، وعلى ذلك فما على اللجنة البريطانية، إلا أن تعرض آراءها على الوفد المصرى وتسأله كل ما تريد .. » (١٠).

عندئذ التقط الحزب الديمقراطى هذه المبادرة وراها أول فرصة سياسية سانحة ليبرز ويتصل بالراى العام، فتبنى الدعوة إلى مقاطعة اللجنة وإذاعها في كل مكان، وجعل يوحى إلى الشباب المتصل به، وإلى طلبة الجامعة والمدارس العليا أن يعملوا على تنفيذها، وألا يدعوا مسئولا يتصل بلجنة ملنر، وكانت حجة الحزب في ذلك أن اللجنة جاءت تنظم الحماية على مصر، وأن مصر ترفض الحماية، أيا كان التنظيم الذى يشرع لها، وأن الاتصال باللجنة معناه معاونتها على اتمام هذا التنظيم وحمل المصريين على قبوله (١١).

وكان ذلك أول اتصال للحزب الديمقراطى بالراى العام، حتى قبل أن يعلن برنامجه، عندما نشر في صحيفة النظام في أول سبتمبر ١٩١٩ بيانا تحت عنوان « رأى الحزب الديمقراطى في لجنة اللورد ملنر » ورد به أن الحزب يبدى اعترافه الصريح أن للأمة وكيفا

مفوضاً عنها هو صاحب المعالي سعد باشا زغلول رئيس الوفد  
المصرى . وأنه لا حق لأحد فى المفاوضة فى شئون البلاد والبت فى  
أمر مستقبلها غير وكيلها المفوض ، وأن الحزب على ثقة تامة بأن  
اللجنة لن تجد من يسمع لها صوتاً أو يجيب لها سؤالاً ، لأن الأمة  
جمعت كل آمانيها وآمالها وكل شكاياتها وآلامها ووضعتها بين يدى  
وكيلها المفوض ، وهو وحده القادر على الإجابة عن أسئلة اللورد  
ملتر بجلاء ووضوح « (١٢) ..

ثم أذاعت « النظام » فى ٢٦ سبتمبر نص خطاب لسعد زغلول  
أرسله الى اللجنة المركزية للوفد يبارك فيه هذه الروح الحكيمة  
التي حملت رجال مصر وشبابها على أن يصمموا كل التصميم على  
البعد عن مقابلة اللجنة اذا حضرت الى مصر ، وأنه تلقى واخوانه  
خبر هذا التصميم على عدم مفاوضة اللجنة بأى صفة كانت اذ ليس  
من مهمتها بالضرورة البحث مع المصريين فى أمر الاستقلال التام الذى  
ينشدونه (١٣) .

ولم يكف الحزب الديمقراطى عن مواصلة دعوته فأصدر بياناً  
آخر ، فى الثالث من أكتوبر ١٩١٩ ، تحدث به الشعب المصرى ،  
فى شكل قطعة من الأدب السياسى ، وان كان أقرب فيه الى التطرف  
والتشدد ، منه الى الاعتدال ، فراح البيان يذكر الشعب بأن دماء  
أبنائه الأبرار الأبرياء قد سالت وحل به ما حل من ضروب العنف  
والدمار ، فى الانفس والاموال « فلا يحل لك بعد ذلك أن تثق بوعد  
فاصب حريتك ، وتظن أن هناك مجالا بينك وبينه للتفاهم .. »  
وهكذا راح البيان ينسّف جدوى التفاهم بين مصر وبريطانيا ،  
ويشكك فى احترام الأخيرة لعهودها ومواثيقها . حيث لم يعد « يجوز  
لك أيها الشعب ، بعد طول جهاد وبعد أن قاربت نهاية الشوط  
فى سبيل الوصول الى غايتك ، أن تتمشى وراء خصمك فى ذلك



المنحدر الذى يسعى فى اجتذابك إليه ليحرك ألى هاوية الاعتراف  
بالحماية ويسجل عليك قبول الذل والهوان .. » .

وظفق البيان يؤكد على هوية اللجنة القادمة وانتمائها الى  
بريطانيا ، عدو المصريين ، التى ستجعل من نفسها خصما وحكما  
فى آن واحد ، بينما ينبغى أن يعهد بتسوية المسائل المعلقة بين  
الخصمين الى حكم ثالث ، ثم أنشأ البيان يفضح مهمة اللجنة ،  
ويصفها بأنها ما جاءت الا للتشويش على عمل الوفد المصرى وانها  
ستحاول بوسائلها أن تأخذ رأى فئة صغيرة معينة من الناس  
بالترفيب والارهاب ، مستفيدة من وجود الاحكام العرفية التى ينوء  
الشعب تحت أعبائها والتى لا يمكن معها لآى شعب أن يبدى رأيا  
صائيا صريحا ، ثم يدعو البيان الى مقاطعة اللجنة ، وأن يتمسك  
الشعب بحقه فى الحرية وأن يمثل أمامه الدماء التى سالت والارواح  
التي أزهقت والكرامة التى أهينت فداء للاستقلال . « وأنه لمن  
الخيانة العظمى للوطن وللشهداء أن يخاطب أحدا فى غير الاستقلال  
النام » (١٤) .

وعندما وصلت لجنة ملتر الى مصر فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ ،  
وأصدرت نداءها للمصريين ، ونشر هذا النداء فى صحيفة « المقطم »  
أجتمع مجلس ادارة الحرب بعد ساعة واحدة من صدوره ، وبحث  
نداء اللجنة ، وأصدر نداء جديدا ، دفع به الى صحيفة « المحروسة »  
التي كان يشرف على تحريرها محمود عزمى ، لطبعت النداء فى  
شكل ملحق للصحيفة وزع على الناس قبل غروب شمس ذلك  
اليوم (١٥) .

وهكذا ، بالرغم من أن هيئة الوفد رفضت فى البداية تمثيل  
الحزب الديمقراطى فيها ، الا ان قادة الحزب ، بدافع من المسئولية  
الوطنية ، راحوا يتحركون ، ملتزمين بالخط السياسى الذى اقروه

في البداية عند تأسيسهم للحزب ، وهو أن يكون تيارهم السياسي موجها ليصب في بحيرة الوفد فيما يكون قد توصل اليه من أفكار وآراء ، وما يقوم به من جهود لخدمة القضية الوطنية » ، ولم يكتف الحزب بذلك ، وانما أوفد ثلاثة من أعضاء مجلس إدارته منهم عزيز ميرهم ومحمود عزمى — الى « بيت الأمة » للتنسيق مع لجنة الوفد المركزية في شأن نداء لجنة ملنر وموقف المصريين منه (١٦) .

وتوالت بيانات الحزب الديمقراطي لفضح السياسة البريطانية والتأكيد على تمسك مصر بالاستقلال التام ، فراحته بياناته تؤكد هذا الهدف وتوضح أن لجنة ملنر جاءت للقضاء على هذا الهدف ، وأن استقلال مصر موكول قبل كل شيء بأبناء مصر ، وأن الأمة ستقف كلها عالية الرأس ، تجبه القوة بسلاح الحق موقنة أنها ستصل الى استقلالها .. « (١٧) .

وقد أثرت جهود الحزب الديمقراطي في شأن الدعوة الى مقاطعة اللجنة بالإضافة الى جهود اللجنة المركزية للوفد فيما بعد ، خاصة وأن جهود الحزب الديمقراطي انصرفت بشكل أساسي الى قطاعات الشباب والطلاب ، الذين أخذوا على عاتقهم تنظيم أنفسهم في لجان للمقاطعة ، فكانوا يقابلون السياسة والمشتغلين بالشئون العامة ، وجميع من يتوسمون أن لجنة ملنر ستلتقى بهم ، ليحملوهم على التصريح بالمقاطعة ورغم أن الدكتور هيكل في مذكراته ، التي كتبها عام ١٩٤٨ ، قد تحدث من تردد الشيوخ في حكمة هذه الخطة التي تبناها الشباب ، معبرا عن خشيتهم من مغبة المقاطعة ، واضافته أن حسين رشدي باشا توصل الى صيغة جديدة مؤداها أن الهيئة الوحيدة التي تملك التحدث الى اللجنة هي الوفد المصري المقيم في باريس (١٨) ، إلا أنه من الواضح أن هيكل — وهو من قيادات الحزب الديمقراطي آنئذ — قد نسي، وهو يتذكر هذه الاحداث

نداء حزبه الأول ، الذى نشر بصحيفة النظام فى بداية سبتمبر ١٩١٩  
والذى نادى فيه بأن هيئة الوفد هى وحدها الموكلة عن الأمة  
والمفوضة للتحدث باسمها ولقاء لجنة ملنر .

وفى مذكرة أرسلها اللورد اللبى الى كيرزن فى يناير ١٩٢٠ ،  
يحلل فيها موقف الراى العام من البيان الذى أصدرته لجنة ملنر  
فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ على ضوء المعلومات المستقاه من جهاز  
المخابرات البريطانى ، تحدث فيها اللبى عن موقف القوى السياسية  
جميعا ، وعندما تحدث عن الحزب الديمقراطى ، وصفه بأنه حزب  
ضئيل الأهمية ، تشكل فى بداية عام ١٩١٩ ، بوحى من زعيمه الروحى ،  
عزيز ميرهم ، وأن هدفه الاساسى تطبيق النظام الديمقراطى فى  
مصر . . وأن زعماء هذا الحزب ، يقولون بأنهم يقبلون أى حل  
بوافق عليه حزب سعد زغلول باعتباره هو الممثل الشرعى  
للأمة . . « (١٩) » .

وهكذا لم يخرج الحزب الديمقراطى ، وبشهادة اللبى ، عن  
عن الخذل العام للحركة الوطنية ، معترفا بقيادة الوفد لها مفوضا  
عن الأمة ، مؤمنا بأسلوبه وتوجهاته الوطنية ، وعندما نشرت لجنة  
ملنر بلاغها الرسمى ، علق عليه بيان للحزب الديمقراطى ، معتبرا  
أن « خصمنا السياسى العتيد مصمم على الوصول الى غرضه وإن  
تغيرت اساليب العمل لهذه الرغبة وتنوعت سبل هذا الوصول » .  
وأن اللجنة وجدت المصريين متساندين غير متفرقين ، مجتمعين على  
شيء واحد ، هو مقاطعة اللجنة ، لأنهم سمعوا أنها لن تتفاوض الا  
فى حدود الحماية البريطانية (٢٠) . وقد حقق الحزب فى أمر البلاغ  
البريطانى وراه يتضمن النقاط التالية :

أولا : انه لا يدخل فى غرض اللجنة الاعتراف باستقلال مصر  
الخارجى .

**ثانيا : أن لجنة ملنر تريد أن تستهوى بعض المصريين — ولو  
افرادا — الى مفاوضاتها في الاستقلال الداخلى .**

**ثالثا : أن لجنة ملنر تقيد منذ الآن هذا الاستقلال الذاتى بقيود  
يرجع بعضها الى حقوق جميع الاجانب المشروعة والبعض الآخر  
الى « مصالح بريطانيا الخاصة » .**

وهكذا كشف بيان الحزب الديمقراطى ما تضمنه البلاغ  
الرسمى للجنة ملنر واكد أن الأمة المصرية لا يمكن أن تتراجع عن  
مطلب الاستقلال التام ، الذى أصبح حقا مقرا ثابتا ، وأن فكرة  
الحماية هى روح البلاغ رغم ما فى الاسلوب من مهارة لم تجعل  
لفظها فيه ذكرا ، لذلك فان الحزب الديمقراطى المصرى « يرى أن  
المسألة المصرية لاتزال فى موقفها الاول بيننا وبين حكومة بريطانيا  
ويرى أن خطتنا ازاء اللجنة يجب أن تبقى كما كانت مقرررة باجماع  
الأمة من قبل .. » (٢١) .

وهكذا أثرت دعوة الحزب الديمقراطى ونشاطاته وقاطعت  
الأمة اللجنة ، التى أخفقت فى مهمتها ، وان كانت قد استطاعت جمع  
بعض المعلومات حول أسباب وحوادث الثورة ، وأعدت بها تقريرها  
وحملته الى الحكومة البريطانية ، ورحلت ، ولكنها فى النهاية أخفقت  
فى كسب اعتراف المصريين بالحماية ، أو تنظيم علاقة بريطانيا بمصر  
على أساسها ، ووجهت بطلب الاستقلال التام وبجبهة واحدة من  
المصريين ، تفوض وكيلا واحدا يتحدث باسمها وهو الوفد المصرى ..

وأدركت اللجنة ضرورة الاتصال بالوفد المقيم فى باريس ،  
فذلك يدخل فى مهمتها بكل تأكيد ، اذا أريد تحقيق الاستقرار فى  
مصر ، وحدث بعد ذلك ما هو معروف من طلب أعضاء الوفد فى  
باريس من عدلى يكن أن يسافر اليهم لتهيئة السبيل لهم للتفاوض  
مع ملنر والقيام بمحادثات لعلها تؤدى الى تنظيم العلاقات بين مصر  
وبريطانيا ، وبالفعل نجح عدلى فى مهمته ، وانتقل الوفد الى لندن

للمفاوضة لجنة ملنر ، وكانت جولة المفاوضات الاولى المعروفة باسم  
( مفاوضات زغلول - ملنر عام ١٩٢٠ ) .

جرت جولة المفاوضات ، التي بدأت في ٧ يونيو واختتمت في  
٩ نوفمبر عام ١٩٢٠ ، وانتهى الوفد فيها الى تسلم مشروع آخر  
قدمته لجنة ملنر ، فرأت قيادة الوفد أن تستشير فيه الأمة المصرية ،  
فعهدت الى أربعة من أعضائه هم : محمد محمود ولطفى السيد  
وعبد اللطيف المكباتى وعلى ماهر ، بالسفر الى مصر ، فانضم اليهم  
بها ، ويصا واصف وحافظ عفيفى ومصطفى النحاس ، وقدموا  
المشروع الى الأمة لتقدم رأيها فيه على أساس « قبوله كله أو رفضه  
كله » ونشر بيان الوفد المرفق بالمقترحات فى الصحف المصرية فى  
٥ سبتمبر ١٩٢٠ ، مؤكدا أن « هذه القواعد نهائية فى الاساسات  
التي بنيت عليها » .

وازاء التطورات السابقة اجتمع مجلس ادارة الحزب  
الديمقراطى وقرر فى البداية ارسال وفد من أعضائه للاشتراك فى  
استقبال مندوبى الوفد (٢٢) ثم اجتمع ثانية لدراسة المشروع المقترح  
وتسجيل رأى الحزب فيه ، وبعد دراسة متأنية مستفيضة ، أرسل  
الحزب وثيقة على درجة كبيرة من الاهمية ، اشتملت على ثلاثة  
تقارير :

**اولها :** يمثل عرضا لما حوته نصوص المقترحات التى حملها  
مندوبو الوفد الى مصر .

**وثانيهما :** تقرير الحزب حول هذه المقترحات ورأيه فى  
المشروع برمته .

**وثالثهما :** مشروع مقترح من الحزب فى شأن قانون بانشاء  
جمعية وطنية وقانون انتخابها .



أما بالنسبة لما حوته المقترحات البريطانية التي حملها المندوبون إلى مصر . فقد استشف الحزب الديمقراطي ، بشكل واع ، قواعد الاتفاق المقترح ورأى أنها تتضمن القواعد التالية (٢٣) :

١ — عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا ، تعترف ، بريطانيا بموجبتها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية .

٢ — تبرم بموجب هذه المعاهدة محاللة تتعهد فيها بريطانيا بتعزيد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر أن تقدم ، داخل حدودها ، كل المساعدة إلى بريطانيا في الأغراض الحربية .

٣ — تتمتع مصر بحق التمثيل الدبلوماسي .

٤ — تمنح مصر بريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية ، وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوات . .

٥ — تعين مصر مستشارا ماليا بريطانيا يتولى اختصاصات أعضاء صندوق الدين .

٦ — تعين مصر موظفا بريطانيا في الحقانية يتصل بالوزير ويحاط بالمسائل القضائية التي تمس الأجانب .

٧ — يمنح الممثل البريطاني مركزا استثنائيا في مصر ، ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

٨ — أبطال المحاكم القنصلية وتعديل نظام المحاكم المختلطة . .

٩ — تؤلف جمعية وطنية تضع دستورا يتضمن المسئولية الوزارية وحرية الأديان وحماية حقوق الأجانب .

١٠ — لم تطرح مسألة السودان للبحث ، وحصلت تأكيدات على ضمان مياه النيل .

... أما عن رأى الحزب الديمقراطي في المشروع فقد احتواه تقرير  
ضائف أرسله الحزب الى سعد زغلول باعتباره رئيس الوفد المصري،  
راجيا « أن يكون أعضاء الوفد المصري على اتصال في المفاوضات  
القائمة لتجسير الاتفاقات ، بين مندوبى الحكومة الانجليزية ،  
والحكومة المصرية الحائزة لثقة الأمة » (٢٤). وفي هذه الجملة ما يفيد  
بأن الحزب يرى أن عقد الاتفاقية لن يكون مع الوفد ، الذى عليه  
أن يقبل أساسها ثم ينسق مع حكومة مصرية جديدة تأتى بها  
الانتخابات ،. والتي تتولى بنفسها إبرام وتوقيع الاتفاقية مع الحكومة  
البريطانية .

ويمكننا عرض موقف الحزب الديمقراطى هنا من المشروع ،  
باعتباره ليس فقط يمثل رأى الحزب في المقترحات المعروضة ، وإنما  
باعتباره يمثل رأى الحزب وتصوره كاملا لقضية استقلال مصر ،  
ومفهومه بشأن الاستقلال ، على ضوء ما يقبله من مسائل على  
أساسها تتحدد علاقة مصر ببريطانيا ونود في البداية أن نشير الى  
أن الحزب يرى في قواعد هذا الاتفاق — التى اقترحها ملنر ولجنته —  
« غموضا وابهاما لا يمكن معها القطع فى حقيقة قيمتها ، وأن الحزب  
يحتفظ برأيه حين تقدم له الصيغة النهائية ليدرسها درسا كافيا »  
أما مضمون رأى الحزب فقد عرض على النحو التالى :

### أولا : بالنسبة لقضية الاستقلال :

١ — الاستقلال حق طبيعى للأمم لا يمكن التعاقد عليه ، وكل  
تعاهد من جانب أمة على استقلال يقتضى مقابلة تمس الاستقلال  
الى حد ما . . ولو كانت انجلترا قد تعاقدت مع مصر على حماية  
عام ١٩١٤. ليكون التعاقد اليوم على رفع الحماية ، أما والحماية قامت  
بها انجلترا منفردة وأبلغتها للحكومة المصرية والدول ، فيجب أن =

يكون اعترافها بالاستقلال على هذا النحو أيضا ، أى ببلاغ كالذى أعلنت به الحماية .

٢ - أن تكون بين بريطانيا وبين مصر المستقلة وثيقتان : الأولى معاهدة خاصة بالامتيازات والدين ، والثانية محالفة خاصة بتصفية المسائل التى تنتهى بين مصر وإنجلترا باستقلال مصر ، ثم بحقوق وواجبات كل من المتعاقدين .

٣ - لذلك يرى الحزب « بشأن استقلال مصر واعتراف إنجلترا به أن يكون اعتراف إنجلترا بإعلان تبلغه إنجلترا الى مصر والحكومات الأجنبية . كما فُلمت فى أمر الحماية عام ١٩١٤ ، وأن تنص فى هذا الاعلان صراحة على التنازل عن الحماية المذكورة وما يترتب عليها من النتائج فى المعاهدات الدولية المختلفة (٢٥) .

### ثانيا : بالنسبة للامتيازات وصندوق الدين :

١ - جاء فى قواعد الاتفاق تحديد صفة مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية يقضى نظامها بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية . الخ . ويرى الحزب أن هذا التوسع فى تحديد الصفة قد يفهم منه المداخلة فى تحديد طريقة الحكم الداخلية مداخلتة تتناقى مع الاعتراف بالاستقلال . لذا نرى الاكتفاء بالنص على أن مصر المستقلة الديمقراطية تتحالف مع إنجلترا وتتعاقد . فظهور هذا التقييد فى المعاهدة ، ربما يعطى لإنجلترا ما يبرر مداخلتها فى الشؤون المصرية لأسباب داخلية لا يصح أن تتدخل بسببها فى شؤون دولة مستقلة .

٢ - إذا كان لمصر أن تعقد معاهدة مع إنجلترا تشمل أمر الامتيازات وأمر الدين ، تحل إنجلترا أمام مصر فيها محل الدول صاحبة الامتيازات ومحل صندوق الدين : لكن إذا كانت مصر لتعاقد

على حقوق موجودة لغيرها عليها ، فباى صيغة تتعاقد انجلترا مع مصر عن هذا الغير ؟ ان نقل هذه الحقوق الى انجلترا معناه ان تصبح من حق انجلترا نفسها بحيث لا يجوز التنازل عنها من دولة من هذه الدول لمصلحة مصر مباشرة ، من غير موافقة انجلترا ، وهذا باطل لان انجلترا تتفاوض اليوم مع الدول بشأن الامتيازات على قاعدة الحماية التى اعلنتها عام ١٩١٤ ، واقترتها عليها الدول فى معاهدة نرساي عام ١٩١٩ من غير ان تقرها مصر على حمايتها . . ومصر وحدها التى تملك حق اقرار تنازل واحد أو أكثر من الدول الاجنبية عن حقوقها للغير ، لذلك نرى وجوب ان يكون النص فى الاوامر العالية التى تصدرها الحكومة المصرية على انتقال « استعمال الحقوق » لانجلترا ، لاعلى انتقال الحقوق نفسها .

وكانت حجة الحزب فى ذلك غاية فى الوضوح والدقة «فمصر غير ممثلة الآن فى المفاوضات الدائرة فى هذا الشأن . . ومن غير المعقول ان يكون عمل مصر فى كل تلك التعديلات هو مجرد تسجيل ما تمليه عليها انجلترا من الاتفاقات مع الدول الأجنبية . . » (٢٦) .

٣ — أما قيد اقامة موظف بريطانى يتصل بوزير الحقانية ، ويحاط بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء ، مما له أساس بالاجانب ، فان الحزب الديمقراطى لا يرى لوجود هذا الموظف لزوما مادام حق وقف التشريع موقولا لمثل انجلترا ، ومادام التطبيق نفسه من اختصاص المحاكم المختلطة التى تكون أغلبية قضائياتها من الاجانب .

٤ — فيما يتعلق بالمستشار المالى البريطانى ، الذى تحال اليه اختصاصات صندوق الدين الحالية ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية ، تستشير فيه فيما تشاء من المسائل المالية ، لهذا الموظف اختصاص فعلى هو اختصاص صندوق الدين الحالى ،

وهو السبب الذى يستدعى هذه وجوده ومن المعقول أن تنتهى مهمته بانتهاء أصل ما استدعى وجوده ، وليس مجرد وجود الدين هو الذى استدعى التداخل الاوربي فى شئون مصر ، فبلاد العالم كلها مدينة ، وليس مجرد وجود الدين هو الذى استدعى التداخل لمجرد علاقة الدين ، وانما هو تغلب جنسية من يحمل أكثر السندات .

لذلك يقترح الحزب الديمقراطى أن تنتهى صفة المستشار المالى متى تغلبت مصرية حملة سندات الدين المصرى ، كأن يثبت امتلاك المصريين لثلثيها مثلا . لذلك يرى الحزب تقييد بقاء المستشار المالى بذلك القيد بالنسبة لحملة ثلثى السندات (٢٧) .

### ثالثا : المحالفة بين مصر وبريطانيا :

١ — يرى الحزب الديمقراطى أنه يجب، توقيت المحالفة بمدة ، مما يسمح لمصر أن تتناقش فى الضمانات فى غضون هذه المدة ، كما يكون لها حق عدم مدها .

٢ — يجب أن يكون تعضيد انجلترا لمصر فى الدفاع عن سلامة اراضيها بناء على دعوة مصر نفسها ، الا اذا كان هناك خطر حقيقى يهدد مصالح بريطانيا ، وبعد اخطارها الحكومة المصرية .

٣ — فيما يتعلق بتعهد مصر أن تقدم داخل حدودها كل المساعدة لبريطانيا فى حالة الحرب : يرى الحزب الديمقراطى أن يقتصر ذلك على الحرب الفعلية *Guerre Effective* لا حالة الحرب ، لان مجرد قطع العلاقات السياسية بين انجلترا ودولة أخرى لا يحتم وقوع الحرب الفعلية ، كما أنه قد تنتهى الحرب الفعلية وتبقى حالة الحرب ! .

٤ — النص على تقديم كل المساعدة التى فى وسعها ومن



ضمناها استعمال الموانئ .. الخ .. نص مبهم يجر مشاكل شتى ، لذلك يرى الحزب ضرورة تحديد المساعدة بما لا يمس حيوية البلاد ، والاحتفاظ بسلطة الحكومة المصرية كاملة ، وكحليفة مستقلة ، وإذا كان ثمة حالة استثنائية فيكون ذلك من خصائص حكومتنا وسلطانها العسكرية وقادة قواتها المصريين .

٥ - أن تطمئن إنجلترا في حماية المواصلات الى حليفتها مصر ، فلا توجد قوة عسكرية انجليزية مطلقا في الاراضي المصرية ، على انه اذا كان لابد من وجودها ، فيجب أن يعين محل القوة العسكرية شرقي قناة السويس على مسافة لا تمس حياد القناة الدولي المقرر بمعاهدة اكتوبر ١٨٨٨ بعد استشارة الفنيين في أمر تحديد مددها ، وتسوية أجلها ، وتسوية كل ما يتعلق بها .

٦ - النص على المركز الاستثنائي لمثل إنجلترا في مصر يجب أن يكون موضع نظر ، ولا مانع من تقدمه على ممثلي الدول بصفته حليفا .

#### رابعا : بالنسبة للسودان :

نقد رأى الحزب أن ضرورة مياه النيل لمصر ، أمر من البدهة بحيث لا يحتاج الى بيان ، وكان الحزب يود لو وجد في مذكرة ملنر ذكرا لمسألة السودان على سبيل الحل .. ويرجو الحزب أن يراها معروضة في وثيقة خاصة تقدم الى الجمعية الوطنية المصرية ، وسوف يبحث الحزب المسألة في تقرير خاص .

#### خامسا : في التنفيذ :

يرى الحزب أنه متى تم توقيع الحكومة المصرية ، الحائزة لثقة الأمة ، مع الحكومة البريطانية ، على الاتفاق فإنه لابد من أن تتم الخطوات التالية :

١ - ثسن الحكومة قانون تشكيل الجمعية الوطنية المصرية  
وقانون انتخابها .

٢ - تلفى الأحكام العرفية وتتخذ الاجراءات لمنع أية مداخله  
فى حرية الخطابة والنشر والاجتماع .

٣ - تفصل الجمعية الوطنية فى الاتفاقات المعروضة عليها .

٤ - متى قبلت وجب البدء فى تنفيذها حالا ويشترك مندوبون  
مصريون فى المفاوضات التى تكون بين انجلترا والدول التى لم تكن  
قد أقرت مشروع تعديل الامتيازات .

وكل خلاف يقع فى تفسير الاتفاقات وتطبيقها يحال الى عصابة  
الأمم .

وهكذا يمثل تقرير الحزب الديمقراطى وثيقة وطنية مهمة ،  
صيغت بشكل قانونى مفصل وبمعقلية منظمة ، تميز بها مثقفو الحزب ،  
خلصت المشروع البريطانى من فكرة الحماية والتدخل بواسطة  
المستشارين وجعلت استقلال مصر حقا طبيعيا لا يجوز التعاقد  
عليه ولا تعطى عليه مصر أى مقابل أو تنازل ولا يجوز لبريطانيا أن  
تتدخل فى أمورها ، كما لا يجوز لها أن تتولى التفاوض مع مصر بدلا  
من الدول صاحبة الامتيازات ، فضلا عن التنبيه لحل مسألة السودان  
بها يحفظ علاقة مصر به . . ومن الملاحظ أن مطالب الحزب هذه لم  
تخرج عنها مطالب المفاوض المصرى فى جولات المفاوضات التالية بين  
مصر وبريطانيا ، كما أنها صورت ، بشكل قانونى ، مطالب الحركة  
الوطنية فى الاستقلال والحرية أبلغ تصوير ، وكشفت ما تتضمنه  
النصوص البريطانية من مسائل تهدد هذا الاستقلال فى المستقبل .

وعموما رفع الحزب الديمقراطى تقريره الى رئيس الوفد بعد  
تحريره فى ٢٦ سبتمبر ١٩٢٠ ، راجيا أن يحله محل الاعتبار لصالح

الامة التى تحرض كل الحرص على كرامتها واستقلالها ، ثم قدم شكره للوند على هذا الجهاد العظيم الذى قام به فى سبيل قضية بلاده ، ثم دعا الحكومة البريطانية « أن تتحلى بالمبادئ الديمقراطية وهى تصنع تفصيلات هذه القواعد ، تلك الديمقراطية التى حارب العالم من أجلها .. » .

وأيا كان المصير الذى آل اليه التقرير ، وكافة التعديلات التى أجمعت الامة على وجوب ادخالها على قواعد الاتفاق التى حملها مندوبو الوند ، وضرورة تضمينها النص الصريح على إلغاء الحماية، وحذف ما جاء فيها عن امتياز ممثل بريطانيا فى مصر « بمركز استثنائى » وضرورة ذكر السودان ، فإنه بعد عشرين يوما مضت فى مرض المشروع والتعقيب عليه ، اكتفى المندوبون بما اطلعوا عليه من الآراء وكتبوا بياناً شكروا فيه الامة ونوهوا بالاستنارة التى خلقت فرصة جديدة ظهر فيها وعى الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسية التى تحيط الآن بالفصل فى مصيره ، ورحل مندوبو الوند ناقلين لقيادتهم آراء الامة ، فتسديتها هذه القيادة بدورها الى ملنر فى ٢٨ اكتوبر ١٩٢٠ (٢٨) ، الذى صرح بعدم قبول المناقشة فيها ، استناداً الى تحفظه السابق عندما قدم المقترحات للوند ، وان كان ملنر قد استمع الى رأى الامة وتحفظاتها ، كما نقلتها له قيادة الوند ، تاركاً المجال مفتوحاً لمناقشتها فى مفاوضات رسمية فى المستقبل .

\* \* \*

قدم ملنر تقريره الى حكومته حول مفاوضاته فى ٩ ديسمبر ١٩٢٠ وترتب على ذلك خلاف انضى به الى استقالته من وزارة المستعمرات ، وعلى اثر دراسة الحكومة البريطانية لتقريره ، اتخذت قراراً أبلغته للسلطان أحمد فؤاد من طريق مندوبها السامى فى مصر فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ ، ينص على اعتبار الحماية التى

أعلنتها على مصر قد أصبحت علاقة غير مرضية ، ومن ثم دعت مصر إلى الدخول في المفاوضات الرسمية ، على ضوء مقترحات ملنر ، للوصول ، إذا أمكن ، إلى إبدالها بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لبريطانيا وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية ويتطابق الأمنى المشروعة لمصر وللشعب المصرى . وقد أعقب ذلك استقالة وزارة نسيم باشا ، على نحو ما هو معروف في ١٥ مارس ١٩٢١ واتجهت النية إلى تعيين عدلى يكن رئيسا للوزارة ، باعتباره « رجل الساعة » الذى لعب دور الوساطة بين الوفد ولجنة ملنر ، وربما كان ثمة إيماز من الحكومة البريطانية بتعيينه ، حتى يتزامن وفد المفاوضات الرسمية ، نتيجة اعتداله وخبرته ، على أن يشترك معه في الوفد ، سعد زغلول وبعض أنصاره (٢٩) .

ولابد هنا من الإشارة إلى أن انخفاق جولة المفاوضات الأولى (زغلول - ملنر) كان من أخطر نتائجها أن أوقعت الوفد ، بعد أن مهدت السبل إلى تمزيق وحدته ، في شرك لا نهاية له ، أحكمته السلطات البريطانية حوله ، بحثق ومهارة ، بتمديد أجل المفاوضات ، حتى تكون ثيران الثورة في مصر قد خمدت تماما ، وحتى تنكشف أوراق أعضاء الوفد جميعا أمام المفاوض البريطانى ، الذى أكمل الدور ، بتوسيع شقة الخلاف ، ليعود أعضاء الوفد إلى مصر جميعا ، وقاوبهم شتى . ويمكن كذلك الاستنتاج بأن رغبة الحكومة البريطانية في تولى عدلى رئاسة الوزارة ووفد المفاوضات ، وهو منافس سعد وخصمه الشهير ، كان أمرا مقصودا في هذا الشأن .

على أية حال قبل عدلى يكن تأليف الوزارة في ١٧ مارس ١٩٢١ وهى التى عرفت باسم « وزارة الثقة » ، كما هو معروف ، فاجتمع مجلس إدارة الحزب الديمقراطى ، واتخذ قرارا يبلغه إلى رئيس الوزراء بأن يتولى ومن يختارهم ، تشكيل وفد المفاوضة ، على ألا يكون أعضاء الوفد المصرى من بين المفاوضين ، وأن

بعود أعضاء الوفد الموجودون في مصر إلى باريس ، لينضموا إلى سعد باشا هناك ، ليتولوا الاشراف على المفاوضات ، باعتبارهم وكلاء الأمة ، وأن يكون لهم الرأي الأخير في نتیجتها ، يدلون به إلى الأمة ، وكلف مجلس إدارة الحزب سكرتيره عزيز ميرهم ليبلغ القرار إلى عدلى باشا . وأن يرسله تليفرافيا إلى سعد باشا في باريس وأن ينشره في الصحف ، وكذلك فعل (٣٠) .

ولكن سعد زغلول عاد إلى مصر في أبريل ١٩٢١ . وكان عدلى ، والأمة من بكرة أبيها في استقبال تاريخى له ، وصنفه الدكتور هيكل في مذكراته ، بأنه كان كاستقبال الفاتحين ، حيث طنقت وفود الأمة تتسابق لتحية الزعيم ، فرأى الحزب الديمقراطى أن عليه هو الآخر واجب التحية ، وليخبر سعدا بقراره ورأيه فى المفاوضات ، وبالفعل انتدب خمسة من أعضائه هم : مصطفى عبد الرازق ، ومنصور فهمى ، ودسوقى أباطة ، وعزيز ميرهم ، والدكتور هيكل . فذهبوا إلى بيت الأمة في ٨ أبريل للقاء سعد ، وبعد تحيته تحدث الشيخ مصطفى وعبر عن أمله فى أن يكون لسعد فى النهاية ما كان له فى البداية ، لكن سعدا فاجأه ورفاقه بقوله : انكم تريدون أن أتولى المفاوضات ، فاستط فى يدهم ، لكن هيكل أجابه : كلا ، اننا نريد أن تتفاوض الوزارة ، وأن يشرف الوفد على المفاوضات فرد سعد غاضبا : تريدون أن أجلس فى غرفة الانتظار ، فى حين يجلس عدلى وأخوانه على المائدة الخضراء ؟ لم أفهم هذا منكم ، لقد جاءنى تليفراف من الحزب الديمقراطى يقول بأن أتولى أنا المفاوضات . وتسسأل سعد : أين عزيز ميرهم — وكان قد اختفى — ؟ فعاد هيكل يؤكد لسعد أن التليفراف الذى أرسله الحزب كان بالمعنى الذى ذكره (٣١) .

وثمة اختلاف طفيف بين الرواية السابقة التى ذكرها الدكتور هيكل ، وبين رواية محمود عزمى التى تفيد بأن ميرهم كان موجودا



عندما سأل عنه سعد ، وأن سعدا سألته : أين تعلمت المفاوضة ؟ وما نظرية الاتصال هذه التى تنصحنى بها ؟ هل تعنى أن يذهب عدلى الى مائدة المفاوضة وأن أكون أنا فى غرفة مجاورة أصفق له ؟ (٣٢) ويفهم من ذلك أن سعدا سألهم مستنكرا عن تفسير لرأيهم فى المفاوضات ، ذلك الراى الذى لابد أنه قد حرّمه من برقية عزيز ميرهم الذى وجه اليه استنكاره ، حيث كان موجودا ، ولم يختلف كما ذكرت رواية هيكى ، التى اتهمته بإبلاغ سعد برأى مخالف لرأى الحزب وقراره .

ومن الجدير بالذكر هنا أن رأى الحزب الديمقراطى فى المفاوضات ، لم يكن هو رأى عدلى يكن نفسه ، فقد ذكر عدلى فى خطاب تأليفه للوزارة أن وزارته سوف تدعو الوفد المصرى للاشتراك فى المفاوضات الرسمية وأن الأمة سيكون لها على لسان ممثليها فى جمعية وطنية ، القول الفصل فى هذا الاتفاق ، مما يعنى أن الوفد لن يشرف على المفاوضات وإنما يشترك فيها اشتراكا فعليا وأن قرار قبول نتيجتها سيكون للأمة .

على أية حال ذلك كان رأى الحزب الديمقراطى ، سواء حدث به سعدا عند لقائه ، أو أبرق به اليه ، وكان من الواضح ، بعد فشل تجربة المفاوضات التى تولى رئاستها سعد ، أن الحزب أصبح مقتنعا بأن يتولى عدلى رئاسة الوفد الرسمى لجولة جديدة من المفاوضات ، سواء أشرف عليها الوفد أم لا ، علما تدفع بالقضية الوطنية نحو تحقيق استقلال مصر .

وظهر الخلاف بين سعد وعدلى للأمة ، التى تأثرت به ، عندما أذاع سعد أمره فى خطابه الشهير فى شببرا فى ٢٨ أبريل ١٩٢١ ، الذى وصف فيه عدلى وأنصاره بأنهم « برادع الانجليز » واندلعت المظاهرات فى أنحاء البلاد ، وتجددت أعمال العنف ،

وانقسمت الأمة ، التي كان سوادها نفع سعد ، وتأثرت بعض مصالح الاجانب نتيجة للاضطرابات في الاسكندرية ، فصرح ونستون تشرشل ، وزير المستعمرات الجديد ، في حديث له بمنشستر أن الحالة في مصر أصبحت تستدعى بقاء القوات الانجليزية فيها ، لأن في استمرارها حفاظا على ارواح الاجانب من اعتداء المصريين ، فأرسل الحزب الديمقراطي احتجاجا على هذا التصريح الى الوزارة البريطانية (٣٣) .

وأزاء التطورات السابقة مال بعض أعضاء الحزب الديمقراطي — وعلى رأسهم هيكل وعزمى — الى استقالة عدلى يكن وأن يتولى سعد زغلول تأليف وزارة جديدة ، اتقاء للفتنة ، وحتى لا يتدخل الأنجليز بحجة إعادة النظام ، وبالفعل ذهب عزمى الى عدلى ليخبره بالاقتراح ، وكان حاضرا معه عبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى فعارضا الاقتراح « لأنه سيترك البلاد فى أيدي الفوضىاء ثم انه سيثبت عجز الحكومة عن القضاء على الفوضى » وقد علق هيكل برفضه لهذا المنطق ، الذى له قيمته فى ظروف الحياة العادية ، وأنه سيشغل البلاد عن طلب الاستقلال بالخلافات الداخلية ، وأنه اذا كان فى تولى سعد الوزارة والمفاوضة ، ما يعيد للبلاد كلمتها موحدة فذلك خير . . ويضيف هيكل انه كتب يومئذ فى الاهرام يؤيد وجهة نظر الحزب الديمقراطي هذه ويذكر أن البلاد محتاجة الى جهد مدلى حاجتها الى جهد سعد ، وأنه لكل زمن ولكل مناسبة رجلها ، وقد كان سعد رجل الثورة ، قادها بقوة وحكمة ، كما كان عدلى أثناء المفاوضات مع ملتر ، بشهادة أعضاء الوفد أنفسهم ، مثال الحكمة والدقة فى المفاوضة ، لكن ذهبت كل دعوة للتعقل أراج الرياح (٣٤) .

ولكننا نلاحظ أن الدكتور هيكل كان يميل أكثر الى تولى مدلى المفاوضة حيث كان يعتبره « رجل المفاوضة » بينما كان خصمه هو

« رجل الثورة » ، وان كان أنفسهم الأمة ، ونجاح سعد زغلول وأنصاره في تهيئة الرأي العام لأعمال العنف ، ليس ضد الانجليز وحدهم ، وإنما ضد خصومهم السياسيين أيضا ، هو الذى جعل هيكلا وفريقا من الحزب الديمقراطى يقترحون أمر استقالة عدلى ، وأن يعهد بالوزارة الجديدة والمفاوضة الى سعد زغلول ، الأمر الذى يعد تخليا من جانب الحزب الديمقراطى عن نظريته في المفاوضة التى سبق أن أبلغها رجاله ، بشجاعة ، الى الزعيم فى أعقاب حضوره الى مصر .



لكن مدامت وزارة عدلى قد مضت في طريقتها ، لا تعباً بالوفد، طبقاً لنصيحة اللبى (٣٥) ونشرت برنامجها السياسى ، وعينت أعضاء الوفد الرسمى ووعدت بالسعى لتحقيق مطالب الأمة غير منقوصة ، لم ير الحزب الديمقراطى بدا من تأييدها ، فأصدر كلمة الى الأمة ذكر فيها أنه اذا كان لهذه الوزارة خصوم ، فلا شك أن وجه الخصومة ليس في برنامجها ، الذى أعطت به الأمة موثقا والذى أقره الوفد المصرى ، وأعلنت البلاد رضاءها عنه ، وقد أعدت الوزارة الوسائل لتنفيذ هذا البرنامج ، فمن مصلحة الوطن ألا نضع العقبات في سبيل تحقيق هذا البرنامج ، حفاظا على مصلحة البلاد ، ويرى الحزب الديمقراطى أن من أقدس واجباته دعوة أهل البلاد التزام السكينة في هذه المفاوضات الرسمية وليتذكر المصريون جميعا أنهم في ساعة حاسمة من تاريخ حياتهم ليس لهم فيها إلا الحكمة والاتحاد وحسن التقدير للعواقب (٣٦) .

وبرغم ذلك لم يقطع الحزب الديمقراطى أمله في الوفد وضرورة اتصاله وإشرافه على المفاوضات الرسمية ذلك أن مجلس إدارته نشر خطابا الى عدلى يكن أبلغه فيه أن الحزب يأمل أن تحقق

المفاوضات الرسمية استقلال مصر في الداخل والخارج ، وفاقا لأول مبدأ من مبادئه الأساسية ، ثم أرسل الحزب الى عدلى يكن تقريره بشأن مشروع ملنر ، الذى استثيرت الامة فيه في اغسطس ١٩٢٠ ، والآن يعيد الحزب تأكيد اهم الملاحظات التى سبق أن أبدأها عليه ، وباعتبارها تمثل رأيه في حل القضية الوطنية خلال الجولة الجديدة من المفاوضات ، فيطلب الى رئيس الوزراء « الا تمد الامة المصرية يدها او يد ممثلها الى انجلترا ، الا اذا أعلنت استقلال مصر بصك خاص منفصل عن صكى المعاهدة والمصالفة التى تعقد بين البلدين » (٣٧) .

ويضيف خطاب الحزب . . « واليوم نرجو أن يكون الصك الحائى لاعتراف انجلترا بمصر دولة مستقلة والغاء الحماية . . هو أول صك يعرض على الجمعية الوطنية ، حتى تكون في بحثها الصكوك الاخرى مستقلة غير متأثرة بمعنى المعارضة بين استقلال البلاد ، وضمان مصالح بريطانيا ومصالح الأجانب كذلك » . وأهم من ذلك كله نطن الحزب الى التغيرات التى طرأت على أوضاع العلاقات بين مصر وبريطانيا ، منذ فشل مفاوضات زغلول — ملنر ، فتنبه الى ضرورة عدم التقيد بمقترحات وتحفظات ملنر في مذكرته المؤرخة ١٨ اغسطس ١٩٢٠ « حيث كانت قد عرضت في وقت أبديت فيه لشروط هذه المذكرة واحكامها تفسيرات خاصة ، طرأ عليها الآن تغير غير قابل ، بعد نشر تقرير ملنر ، الذى أدمجت فيه هذه المذكرة ، وخاصة بعد المعلومات التى وقعت عليها الامة من خطاب وأحاديث أعضاء الوفد المصرى ومعالى رئيسه » لذلك يرى الحزب الديمقراطى اعادة بحث المشروع المذكور ، والتفسيرات التى فسرها ، والظروف التى أحاطت به والمشروعات التى سبقته ، لكى يستطيع أن يقدم الى هيئة المفوضين الرسميين تقريراً بما يرى ضرورة ادخاله على المشروع المذكور من تحفظات تضمن عدم منافاة الضمانات المطلوبة لاستقلال بلادنا استقلالاً صحيحاً . . » (٣٨) .

وبذلك يرى الحزب الديمقراطي البدء في جولة المفاوضات الجديدة ، دونما تقيد بمذكرة اللورد ملنر ، الأمر الذي يجعل مهمة الوفد أيسر وأقرب منالا ، للتقدم بالمفاوضات نحو الاستقلال التام ، ويرى أن الحكومة البريطانية إذا تشبثت بمقترحات ملنر السابقة ، فإن ذلك لا يحقق ما أبداه الحزب من ملاحظات سابقة ، الأمر الذي سيجعل الحزب في حل من معارضة الاتفاق الذي يتم على هذا النحو ، لأنه سيكون منافيا للاستقلال .

وجرت جولة مفاوضات ( عدلى - كيرزن ، يوليو - نوفمبر ١٩٢١ ) وأوفدت صحيفة الاهرام محمود عزمى ليكون مراسلا لها لتغطية انباء المفاوضات وكانت هذه أول مرة يقوم فيها مراسل خاص بمراسلة جريدة مصرية خارج البلاد (٣٩) ولكن لم يكن عزمى يقوم بمهمته بتكليف من حزبه ، وإنما بشكل شخصى يرتبط باشتغاله بالصحافة ، ثم لم يلبث أن انضم الى هيئة تحرير « السياسة » صحيفة الاحرار الدستوريين في اكتوبر من العام التالى . ويلاحظ كذلك أن دسوقي أباطة اشترك رسميا ضمن سكرتارية الوفد الرسمى (٤٠) ، لكنه لم يفعل ذلك باعتباره عضوا في الحزب الديمقراطي ، وإنما بصمته الشخصية ، الأمر الذى يثير تساؤلا حول مصير الحزب الديمقراطي خلال هذه الفترة .

فيبدو أن الحزب قد تأثر تأثرا شديدا بانقسام الأمة الى عدليين وسعديين . ويقرن الدكتور هيكل بين مصير الحزب وبين أحداث الانقسام والمفاوضات « حيث كانت حدة الجدل بين السعديين والعدليين في مصر على أشدها ، وفي هذه الاثناء بدأ الحزب الديمقراطي ينقسم على نفسه انقساما خفيا بادىء الأمر ، متحفزا للظهور بعد ذلك ، وكان من أثر هذا الانقسام الخفى أن حاول كل فريق أن يضم الى أعضاء الحزب أعضاء جددًا يناصرونه . وكان المثقفون الذين انضموا اليه من أنصار: عدلى ، لكن سكرتيره



العام عزيز ميرهم كان أشد ميلا ناحية الوفد ، وقد انضم له في ذلك عدد من الاعضاء ، مما جعل التعاون القائم على الثقة المتبادلة بين أعضاء الحزب الواحد أمرا متعذرا « (٤١) لذلك لم نعد نسمع عن موقف جديد للحزب الديمقراطي بشأن القضية الوطنية ، فقد انضم فريق كبير من رجاله الى حزب الاحرار الدستوريين في العام التالي ، ويبدو أن آخر عمل قام به الحزب يتعلق بالقضية الوطنية تمثل في ارساله احتجاجا الى السلطان والى اللبى بشأن اعتقال سعد زغلول ونفيه في ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ (٤٢) .



وثمة مسألة أخيرة تتصل بقضية استقلال مصر ، تتمثل في موقف الحزب الديمقراطي من السيادة العثمانية على مصر ، وهنا ينبغي أن نتذكر أنهم ينتمون الى اتجاه حزب الأمة في هذا الصدد ، والحزب موقف معروف يتعلق برفض هذه السيادة ، وضرورة عدم ربط مصر بأي روابط تصطبها بدولة الخلافة ، فعندما نشرت دار الحماية البريطانية ، بلاغها في ١٤ نوفمبر عام ١٩١٩ بشأن قدوم لجنة ملنر الى مصر ، وكان رئيس الوزراء ، محمد سعيد باشا ، يعترض على مجيء اللجنة قبل توقيع الصلح مع تركيا ، وكانت ذريعتة في هذا كما جاء في حديث مشهور له أدلى به الى صحيفة الطان الفرنسية نشر في ٢٨ يوليو ١٩١٩ « انه مادامت لا توجد وثيقة نهائية تتضمن تخويل حقوق تركيا الى انجلترا ، فكيف يمكن الشروع في مفاوضات على قاعدة راسخة ؟ » (٤٣) .

وحدث بالفعل أن أجلت الحكومة البريطانية ارسال اللجنة الى مصر ، وخلال فترة التأجيل هذه ارسل الحزب الديمقراطي خطابا الى محمد سعيد باشا معترضا على طلب وزارته تأجيل لجنة ملنر الى ما بعد عقد الصلح مع تركيا « فقد يفهم من ذلك أن لتركيا

حقوقا على مصر تملك نقلها الى انجلترا ، وحيث ان ما كان للترك من شبه السيادة على مصر قد زال بالحرب ، وأن مصر أصبحت مستقلة استقلالاً تاماً ، فان الحزب الديمقراطي المصرى يرى ان لا علاقة مطلقا بين مصر وتركيا وبين اُحقية الأمة المصرية فى الاستقلال التام . . « (٤٤) » .

وهكذا تبنى الحزب فكرة انه لم تعد لتركيا أدنى علاقة بمصر بعد الحرب وأن تلك العلاقة الاسمية قد زالت تماماً ، وأن على مصر أن تسوى علاقاتها مع بريطانيا ، دونما انتظار لمعاهدة الحلفاء المنتصرين مع تركيا المهزومة ، تلك المعاهدة التى عقدت فى سيفر فى أغسطس ١٩٢٠ .

وقد أكد الحزب الديمقراطى موقفه هذا أيضا عندما انعقد مؤتمر لوزان ، وتفاوضت بريطانيا مع تركيا من جديد عام ١٩٢٣ ، بشأن موضوع الديون والجزية ، حيث أبرق الحزب فى ١٦ مايو ١٩٢٣ الى أعضاء مؤتمر لوزان يعلنهم فيه بأن مصر « غير مرتبطة بما قد يعقد بين تركيا وانجلترا من اتفاقيات ، لاسيما المتعلقة منها بالديون والجزية ، والحزب يحتفظ لمصر بجميع حقوقها فى عدم الدفع فى المستقبل » ، وبدأ الحزب يلفت نظر جميع الهيئات المصرية الى ضرورة اعلان رأيها فى هذا الموضوع الخطير ، احتفاظا بحقوق مصر ، ودعا الشعب الى « التفكير منذ الآن فى نتائج الابعاء المالية التى ستلقى على كاهله بسبب اتفاقات يريدون البت فيها دون اشراك الدولة المصرية ، ذات الشأن الاول فى تحديد تكاليفها (٤٥) » .

وهكذا لعب الحزب الديمقراطى دوره فى خدمة القضية المصرية معتمدا على كفاءة رجاله القانونية ، منها لخطورة النصوص التى يراد تقييد مصر بها متهمسكا بحقوقها فى الاستقلال الكامل فى الداخل

والخارج ، وفاضحا لسياسة القمع البربرية التي اتبعتها السلطات  
البريطانية في مصر ، ومؤيدا موقف الوفد المصري في وكالته وتمثيله  
للأمة ، معاونا اياه بنتائج مجهوداته السياسية والوطنية خلال جولة  
المفاوضات الاولى ، ومنبها الى التغيرات التي مرت بمصر وعلاقاتها  
ببريطانيا خلال جولة المفاوضات الثانية ، ومنكرا بقاء اى نوع من  
السيادة العثمانية على مصر ، ورافضا ان تتفاوض بريطانيا مع  
تركيا بشأن مصر باى شكل من الاشكال ..



## هوامش الفصل الرابع

( ١ ) هيك : مذكرات في السياسة ، الجزء الاول ، ص ٨١  
( ٢ ) دار الوثائق ، محافظ المسألة المصرية ، مخططة بعنوان « حوادث الاسكندرية والازمة الوزارية » وثيقة موقعة باسم اللجنة الادارية للحزب الديمقراطي المصري .

( ٣ ) F.O. 407/184. No. 152, April 9, 1919, Memorandum by Sir R. Graham on the Unrest in Egypt.

( ٤ ) وثائق الحزب الديمقراطي ، عئون الحزب ، المادة الثالثة ، ص ٦١ — ٦٢ .

( ٥ ) السياسة في ١٦ مايو ١٩٢٣ ( برامج الانتخاب ) .

( ٦ ) المحروسة في ٢٨ أكتوبر ١٩١٩ ( خطاب مفتوح بتوقيع مجلس الدارة ) .

( ٧ ) المحروسة في ٩ نوفمبر ١٩١٩ ( وحول مظاهرات الاسكندرية والقاهرة في ١٨ ، ٢١ نوفمبر ١٩١٩ ونشاط السلطة العسكرية البريطانية في القبض والاعتقال راجع كتاب الاهرام « ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ » ص ٤٣٢ — ٤٣٣ .

( ٨ ) المحروسة في ١٩ نوفمبر ١٩١٩ ( في سبيل الواجب ، بتوقيع د . منصور فهمي ) .

( ٩ ) المحروسة في ٩ يناير ١٩٢٠ ( نصوص البرقيات ) .

( ١٠ ) عبد العظيم رمضان : دراسات في تاريخ مصر المعاصر ، ص ١٠٦ — ١٠٧ .

- ( ١١ ) هيك : المصدر السابق ، ص ١٠٠ .
- ( ١٢ ) النظام في أول سبتمبر ١٩١٩ ( رأى الحزب الديمقراطي في لجنة اللورد ملتر ) .
- ( ١٣ ) عبد العظيم رمزيان : المرجع السابق ، ص ١٠٧ .
- ( ١٤ ) المحروسة في ٣ أكتوبر ١٩١٩ ( الحزب الديمقراطي ولجنة ملتر ، بلاغ للناس ) .
- ( ١٥ ) محمود عزى : خبايا سياسية ، ص ٤٣ د .
- ( ١٦ ) ويضيف محمود عزى ، المصدر السابق ص ٤٣ أنهم رأوا أعضاء لجنة الوفد المركزية يتلون ملحق المحروسة الذى حوى بيان الحزب الديمقراطي وأن مرقس باشا هنا يادهم بقوله « لقد سبقتونا ولكنكم بسببكم تحفلوننا وتحضوننا على العمل وللشيوخ حاجة لحفز الشباب » .
- ( ١٧ ) المحروسة في ١٢ ديسمبر ١٩١٩ ( بلاغ الحزب الديمقراطي الى الأمة المصرية ) .
- ( ١٨ ) هيك ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ ( كتب مذكراته عام ١٩٤٨ كما يذكر في مقدمتها ص ٥ ) .
- ( ١٩ ) F.O. 407/186. No. 85, Field Marshal Viscount Allenby to Earl Curzon, Cairo, Jan. 12, 1920.
- ( ٢٠ ) المحروسة في ٣١ ديسمبر ١٩١٩ .
- ( ٢١ ) المقطم في ٢١ ديسمبر ١٩١٩ ( بيان الحزب الديمقراطي المصرى ، بتوقيع مجلس الادارة ) .
- ( ٢٢ ) النظام في ٣ سبتمبر ١٩٢٠ والمندوبون هم : ابراهيم الشواربى - حسن نافع - د . هيك - محمد عمر دمرداش .
- ( ٢٣ ) وثائق الحزب الديمقراطي ، بلاغ مندوبى الوفد في ٩ سبتمبر ١٩٢٠ .
- ( ٢٤ ) المصدر السابق ، تقرير الحزب عن مشروع الاتفاق بين الحكومتين المصرية والانجليزية . وكذلك النظام في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ .
- ( ٢٥ ) التقرير السابق حول مشروع الاتفاق ، ص ١٣ - ٢٠ .
- ( ٢٦ ) نفس المصدر ، ص ٢١ - ٢٦ .
- ( ٢٧ ) نفس المصدر ، ص ٢٧ - ٣١ ، ص ٣٤ ، ٣٨ .



- ( ٢٨ ) مؤسسة الاهرام ، هـ. عاماً على ثورة ١٩١٩ ، من ٤٧٩ .
- ( ٢٩ ) نفس المرجع ، من ٥٩١ - ٥٩٥ ، أحمد زكريا : حزب الاهرام الدستوريين من ٢٤ - ٢٥ .
- ( ٣٠ ) هيكل ، المصدر السابق ، من ١١٧ - ١١٨ .
- ( ٣١ ) نفس المصدر من ١٢٢ - ١٢٣ حيث يروي هيكل قصة اللقاء بالتفصيل .
- ( ٣٢ ) محمود عزى : خطابه السياسية من ٤٤ - ٤٥ .
- ( ٣٣ ) البصير في ١٣ يونيو ١٩٢١ .
- ( ٣٤ ) هيكل ، نفس المصدر ، من ١٢٣ - ١٢٤ .
- ( ٣٥ ) F.O. 407/189, No. 104, 'Allenby to Curzon, May 10, 1921.
- ( ٣٦ ) السفور في ٣ يونيو ١٩٢١ ( كلمة الحزب الديمقراطي الى الامة ) .
- ( ٣٧ ) نفس عدد السفور ( خطاب الحزب الى رئيس الوزراء ) .
- ( ٣٨ ) نفس المصدر السابق .
- ( ٣٩ ) هيكل ، المصدر السابق ، من ١٢٥ .
- ( ٤٠ ) راجع يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر ، مفاوضات عدلى - كيرلن من ١٦ ، اسماعيل صدقي : مذكراتي ، من ٢٣ .
- ( ٤١ ) هيكل ، المصدر السابق ، من ١٢٥ .
- ( ٤٢ ) مؤسسة الاهرام : هـ. عاماً على ثورة ١٩١٩ ، من ٥٠٩ ( بتوقيع عزيز براهيم ) .
- ( ٤٣ ) راجع ، عبد العظيم رمضان ، دراسات في تاريخ مصر المعاصر ، من ١٠٥ .
- ( ٤٤ ) المحروسة في ١١ أكتوبر ١٩١٩ ( حقوق تركيا في مصر ) .
- ( ٤٥ ) السياسة في ١٩ مايو ١٩٢٣ ( الحزب الديمقراطي المصري ، المفاوضات الجارية بلوزان في ديون الجزية ) ونفس العدد من البرقية ، بتوقيع عزيز براهيم .

## الفصل الخامس

### الديمقراطية . . والدستور

لقد سمي مؤسسو الحزب الديمقراطي حزبه باسم الديمقراطية . واعتبروا أنهم جماعة من الديمقراطيين ، لذلك يصبح من الضروري أن نلم بمصادر فكرهم السياسي ، وأن نتناول فهمهم للديمقراطية وقضية الدستور ، وموقف حزبه من ذلك ، وأسهامهم في هذا الشأن . وأول مصدر تلقى فيه مؤسسو الحزب ثقافتهم الديمقراطية كان بيئة صحيفة « الجريدة » ، حيث شغلتهم كتابات استاذهم لطفى السيد عن الديمقراطية والحكم النيابي ، ومعنى الاستبداد ، وسلطة الأمة . . الخ . . (١) وقد اعترفوا بأن لطفى كان من أوائل من عمموا استخدام المصطلح الديمقراطي ، رغم تأكيدهم ، فيما بعد ، أنهم استقوا من نفس المنبع الذي استقى منه لطفى السيد فكره ، وهو الثقافة الأوروبية وتراثها . في نظم الحكم وال عمران والفكر السياسي والاجتماعي (٢) .

وثاني هذه المصادر، هو الذي أشاروا اليه في العبارة

الأخيرة ، وهو تلقىهم العلم والثقافة في أوروبا ، وفي فرنسا على وجه الخصوص ، حيث قرءوا كتابات جان جاك روسو وفولتير وجون ستيوارت مل وهربرت سبنسر وغيرهم ، فضلا عن حياتهم داخل مجتمع أوروبا المتحرر ، حيث عرفوا عن قرب نظمه وتشريعاته ، ولمسوا بشكل مباشر الحركة السياسية والاجتماعية ، الأمر الذى خلق لديهم إعجابا واضحا بالتجربة الأوروبية التحررية ، وهم أبناء مجتمع محتل ومتخلف .. لقد تأثروا بشعارات الثورة الفرنسية الكبرى ، وترددت تلك الشعارات في كتاباتهم ومنشورات حزبهم ، حتى باتوا يعتقدون أن لا خلاص لحرية شعبهم من الاستبداد الداخلى إلا بالديمقراطية ، ومن النموذج الاجنبى الا بنفس البضامة الأوروبية ، بل ولا تقدم ولا تنمية الا بها .

وثالث هذه المصادر ، التى عمقت لديهم مفاهيم الديمقراطية ، وأعطت مصداقية جديدة لتوجهاتهم نحوها ، كان ما أحرزه الحلفاء من انتصارات خلال الحرب العظمى ، ورنع دولهم شبهاً بالديمقراطية في مواجهة ما أسموه بالانظمة الدكتاتورية ، حين صوروا الحرب على أنها بين معسكرين : ديمقراطى ودكتاتورى ، ثم جاءت مبادئ ويلسون الاربعة عشر التى أطلقتها خلال الحرب حول حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، ليرتبط لدى جماعة حزبنا الفكر الديمقراطى بقضية التحرر الوطنى ، وبرعاية الحلفاء وضمانتهم ، موثقوا بتلك الشعارات ، وبأن الديمقراطية المنتصرة ، تمثل الملاذ والخلص لشعبهم ، وأنه قد بات عليهم نشر مبادئها في مصر من خلال تأسيس الحزب الديمقراطى المصرى .

لقد جاء في ديباجة اعلان الحزب انهم أرادوا ألا تكون مصر بمعزل عن التيار الديمقراطى الذى يسود العالم « وقد مهدتها الطبيعة للمساواة بين سكانها مساواة مناسبة ، مع انبساط أرضها وتجانس أهلها .. ومن ثم فإن البذر الديمقراطى سيصادف

مُثَبِّتًا صَالِحًا فِي وَادِي النِيل «(٣) . لَذَا مُكَرَّرًا فِي تَنْظِيمِ جُهِودِهِمُ  
الْفَرْدِيَّةِ وَتَوْجِيهِهَا نَحْوَ الصَّالِحِ الْعَامِ وَتَكْوِينِ الْحَزْبِ ، .

وَلِذَلِكَ جَاءَ قَانُونُ الْحَزْبِ مُتَضَمِّنًا أَنْ مَبَائِئُهُ تَقُومُ عَلَى الْمَسَاوَاةِ  
بَيْنَ الْأُمَمِ ، وَالْإِخَاءِ بَيْنَ الْأَفْرَادِ ، وَالنُّهُوضِ إِلَى أَسْمَى مَا يَتَصَوَّرُ  
مِنَ الرِّقَى ، وَتَأْيِيدِ سَيَادَةِ الشَّعْبِ ، وَاقَامَةِ الْعَدْلِ مَقَامَ الْقُوَّةِ . .  
تِلْكَ هِيَ أَصُولُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ فِي رَأْسِ مُؤَسَّسِي الْحَزْبِ الدِّيمُقْرَاطِيِّ  
وَالَّتِي رَأَوْهَا أَخَذَتْ تَعَمُّ الْعَالَمَ أَجْمَعَ ، وَهُوَ مَا انْتَصَرَتْ لَهُ الْحَرْبُ  
الْحَاضِرَةُ مِنْ مَبَادِيءِ الْحُرِّيَّةِ وَالْعَدَالَةِ(٤) . فَارْتَبَطَتِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ ،  
الَّتِي هِيَ إِخَاءٌ بَيْنَ الْأَفْرَادِ وَسَيَادَةُ لِلشَّعْبِ ، بِقَضِيَّةِ « النَّهْوضِ »  
وَالْتَقَدَّمَ الْاجْتِمَاعِيُّ عَلَى نَحْوِ وَاضِحٍ .

وَلِذَلِكَ جَاءَتْ الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ مَفْصَلَةً فِي بَرْنَامِجِ الْحَزْبِ وَمَوْضِعَةً  
مَطْلَبَةً مِنْ تَحْقِيقِ سُلْطَةِ الشَّعْبِ « بِتَفْوِضِ الشَّعْبِ سُلْطَةً إِلَى  
هَيْئَةٍ نِيَابِيَّةٍ تَنْتَخِبُ عَلَى أَكْمَلِ طَرِيقَةٍ ، تُمَثِّلُهُ تَمَثِيلًا صَحِيحًا ، وَيَكُونُ  
مِنْ اخْتِصَاصِهَا التَّشْرِيعُ وَفَرْضُ الضَّرَائِبِ ، وَمَحَاسِنُ الْحُكُومَةِ  
الْمَسْئُولَةِ أَمَامَهَا مِنْ أَعْمَالِهَا . . » وَجَاءَ مِنْ أَسَاسِهَا كَذَلِكَ تَحْقِيقُ  
الْمَسَاوَاةِ بَيْنَ الْمَصْرِيِّينَ فِي الْحَقُوقِ وَالْوَاجِبَاتِ الْعَامَةِ ، وَعَنْ طَرِيقِ  
تَوْحِيدِ التَّشْرِيعِ وَتَعْمِيمِ تَطْبِيقِهِ عَلَى مَنْ يَسْكُنُ الْبِلَادَ(٥) وَالْجُمْلَةَ  
الْآخِرَةَ تَعْنِي بِطَبِيعَةِ الْحَالِ الْمَسَاوَاةِ بَيْنَ الْمَصْرِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ  
مَسَاكِينِهِمُ الْإِجَانِبِ ، الَّذِينَ مِيزَتْهُمْ الْإِمْتِيَازَاتُ الْإِجْنَبِيَّةُ مِنْ أَبْنَاءِ  
الْوَطَنِ ، لَيْسَ بِهَدَفٍ تَحْقِيقِ الْمَسَاوَاةِ وَحْدَهَا ، وَإِنَّمَا بِهَدَفٍ تَحْقِيقِ  
اسْتِقْلَالِ مِصْرٍ دَاخِلِيًّا ، بِسَرِيَانِ تَشْرِيعَاتِهَا وَقَوَانِينِهَا عَلَى كُلِّ مَنْ  
يَقِيمُ فِيهَا .

وَقَدْ نَصَّ الْبَرْنَامِجُ كَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَزْبَ سَيَسْعَى لِلِارْتِبَاطِ  
بِالْحِزَابِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ الْإِجْنَبِيَّةِ لِلتَّنَاصُرِ وَالتَّسَاعُدِ(٦) الْأَمْرَ الَّذِي يَعْكُسُ  
ثِقَةَ رِجَالِ الْحَزْبِ فِي دَعَاوِي الْحُلَفَاءِ وَفِي تَعْضِيدِ الْحِزَابِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ

في دولهم . وقد تم هذا في الوقت الذي لم يكن فيه المنتصرون قد  
كشفوا عن نواياهم تجاه استقلال الشعوب الصغيرة المحتلة ، وهو  
ما أسفرت عنه مؤتمرات ومعاهدات الصلح بدءا بفرساي عام  
١٩١٩ ، وانتهاء بلوزان عام ١٩٢٣ .



كان ذلك هو مفهوم الديمقراطية ، بشكلها السياسي ، ونمطها  
الاوربي ، كما عبرت عنه مبادئ الحزب ، بقي أن يسمى الحزب  
في نشر هذا المفهوم ، وكسب الانصار والمشايخين ، ومن هنا راح  
محمود عزمي يفصل معنى الديمقراطية أكثر من خلال سلسلة من  
المقالات ، نشرها في صحيفة « المحروسة » ، والتي تزيدنا فهمنا لمعنى  
الديمقراطية لدى مؤسسي الحزب ، ومن ثم سنحاول تحليلها .

نظر عزمي الى الديمقراطية في البداية على أنها من أسبق  
المذاهب الاجتماعية وأدقها تحديدا وأكثرها انتشارا بين الأمم  
والشعوب ، وأنها لذلك « استحوذت على عقول فئتهم فأسسوا لها  
حزبا سياسيا » ولكننا نلاحظ أن ديمقراطية الحزب جاءت تعبيرا عن  
وضع اجتماعي وثقافي متميز ، ورغم أن عزمي قد عرض لفكر روسو  
ونظريته عن العقد الاجتماعي وذكر أنها نشأت في ظروف تعتبر  
الوطن مجموعة ارادات فردية ، يقرر عددها الأكبر نظام الحكم  
فيها ، فنادت بسلطة الشعب وبالاقتراع العام ، فان عزمي رأى أن  
الظروف التاريخية قد تجاوزت مفاهيم روسو ، وأن الديمقراطية  
الصحيحة تسير الى جانب العلم الصحيح ، فهي تنادي الى جانب  
ما سبق ، بتمثيل الفئات المكونة للمجموع الوطني ، ثم راح يفصل  
الحديث عن ضرورة تمييز الفئات المتقدمة ، حيث ان لا سلطة  
الشعب « أصبحت تعنى ، بالمساواة بين الافراد » وفي نفس  
الوقت لا تحرم الفئات المتقدمة امتيازها . . فلا تميز غير فئة  
المتعلمين « فتجاوز عزمي بذلك تمييز ديمقراطية لطفى السيد للاعيان .



ونخبائر الغائلات ، بتمييز المثقفين ، ورأى أن « المساواة المطلقة لا تزال أملا من الآمال .. رغما عن محاولات الذين يريدون تطبيقها في البلاد الروسية ، بتطبيق المبادئ الاشتراكية المتطرفة » (٧) .

لقد باتت الديمقراطية — في نظر محمود عزمى — في طورها العبرى ، بيئة واقعية بعيدة عن التصورات والخيالات « وبيئة مساواة بقدر الامكان » وبيئة « اخاء مستطاع » وان كانت بيئة مقيدة بحرية الغير .. (٨) . ذلك هو البعد الاجتماعى للديمقراطية ، الذى قدمه محمود عزمى في البداية ، معبرا عن فلسفة حزبه .. وعندما كتب أن الديمقراطية هي حكم الامة كلها بالامة كلها كذلك ، وأوضح أن ذلك لا يمكن أن يتم « بطبقة من الناس تتكاتف لتخلق لنفسها مميزات تتحكم بها في رقاب الناس .. سواء كانت هذه الطبقة ممن يدعون أنهم أصحاب البيوتات وسلالة الفاتحين الغزاة ، أم كانت ممن يدينون بأن العمل اليدوى وحده هو أصل الانتاج » الا أنه يرى مع ذلك أن « الديمقراطية الصحيحة لا تساوى بين الأفراد جميعا في حق التصويت ، بل تفرق بينهم درجات ، بعضهم فيها فوق بعض ، فتمنح المتعلم العادى خمسة أصوات ، وحامل الشهادة العالية عشرة .. الخ » (٩) ، الأمر الذى يوضح كيف استبدل تمييز فئة أصحاب البيوتات ، بتمييز فئة المتعلمين والمثقفين .. واذا قدرنا أن غالبية الشعب الساحقة ، الذى ينادى بسلطته ، كانت امية جاهلة ، فيسهل الاستنتاج بأن مفهوم الصفوة المتعلمة هو الذى يسيطر عليه ، كما يفسر معنى قوله ان الديمقراطية الصحيحة تريد أن تسير الى جانب العلم .

انه لا يستبعد عامة الشعب أو غير المتعلمين من المشاركة السياسية ، ولكنه يمنحهم قدرا أقل ، « فالديمقراطية أسلوب حكم يشترك فيه مجموع الامة ، مهما اختلفت طبقاتها وتنوعت ، وهى ليست ارسقراطية تنادى بحكم طبقة ذوى الجاه وأرباب الاموال

وحدهم . . ولا هي اشتراكية تقلب نظام الكون والفمران رأسا على عقب . . « وفيما يتعلق بحق الانتخاب والتصويت كتب عزمى أن «الديمقراطية لا تعتبر الانتخاب حقا للأفراد الذين بلغوا سنا معلومة تتفق وتقدير المسئولية العامة التى تقع على عاتقهم » بل تعتبره واجبا قوميا يجب أن يؤديه الناس ، ومن أجل هذا تراها تفرض على المتخلى عنه مقوبة قد تتمشى فى بعض البلاد الى حد السجن سنوات (١٠) .

ورأى عزمى ، واضعا نصب عينيه ما ينادى به « المصلحون فى بلاد أوربا وأمريكا » أن التطبيق الديمقراطى يأتى من خـسـلال مجلسين : أحدهما للنواب ويمثل الرابطة التعهـدية فى الأمة ، تمثل فيه ارادات الافراد المكونة للشعب، والثانى للشيوخ ويمثل الرابطة الجسمية فى الأمة ، ويراعى فيه تمثيل الفئات المنتجة بكل أنواع الانتاج الحيوى . أما طريقة تأليف مجلس النواب فيتم فى رأيه ليس بالاقتراع العام ، الذى لا يدل فى الغالب على رأى الافراد جميعا ، وانما يتم بطريقة التمثيل النسبى ، الذى يكون بناء على التمايز فى العقائد السياسية ، لا الدينية ، فتقدم الاحزاب السياسية بيانات الى الجمهور بأسماء من ترشحهم ، والجمهور ينتخب من بينهم من يعتقد أنه يحقق مصالح البلاد ولهذه الطريقة ميزة الوثوق بمن وردت أسماؤهم ، باعتبارهم مقدمين على سنواهم تقديرا وكفاءة . أما طريقة تأليف مجلس الشيوخ ، فيجب أن تمثل فيه الفئات العاملة فى الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم والمحاماة والطب وجميع مجالات العمل الحر ، ووجوه الانتاج ، فتمثل فيه قوى البلاد الصحيحة فيكون حكمها هو حكم المنافع والمصالح الحقيقية . . . ويضيف عزمى أن هؤلاء يضاف اليهم أصحاب الرأى السياسى البحت ( النواب ) سيكون تمثيلهم أقرب الى الصحيح والصواب (١١) . . . وتكمن أهمية هذه الآراء والتصورات — بصرف النظر عن مسألة

ثمير المثقفين - في أنها وجدت الكثير من ضداها في المؤسسات  
النيابية التي خلقها دستور عام ١٩٢٣ فيما بعد . والذي أوجد  
مجلسين للنواب والشيوخ كما هو معروف ، أو أنها مهدت السبيل  
بما قدمه من رؤى وآراء الى ارساء الديمقراطية الليبرالية بالشكل  
الذي تضمنه الدستور فيما بعد .

وشأن لطفى السيد ربط عزمى بين الديمقراطية والتربية  
والتعليم ، فكتب أن وزارة المعارف تغفل أن التعليم وسيلة من  
وسائل التربية الخاصة والتربية العامة على السواء ، وأن من  
المبادئ الديمقراطية المثلى أن يعمل جهد المستطاع في سبيل  
توحيد التربية ، حتى توحد آمال القوم في قالب واحد ، ويرى كذلك  
أن يكون التعليم الاولى عاما ، يمر به كل الاطفال حتى يصبغوا  
بنفس الصبغة القومية الواحدة ، ثم يوزعون بعد ذلك حسب  
استعداداتهم وميولهم الخاصة (١٢) . .

وقد قادت هذه الافكار محمود عزمى الى طرح آراء حول  
التعليم الحكومى وصبغه بالصبغة الدينية ، فيذكر أن الحكومات  
انظمة قومية تقوم على فكرة الوطن والجنسية ، لا دخل لتفاصيل  
الاديان فيها « انما الدين لله وحده ، ولكن الحكومة لابناء الوطن  
المتجانسين لغة وعادات وآمالا ، وينبغي الا تقدم الحكومة في  
مدارسها الرسمية الا ما بنى على فكرة الوطنية والجنسية ، وأن  
تبعد عن كل ما يجسم للطفل انقسام الأمة الى شعب وطوائف . .  
لذلك رأينا ألا يدرس في المدارس شىء من تفاصيل الأديان ، وكان  
رأينا أن يترك أمر التعليم الدينى للوالدين أولا وللمعاهد الدينية  
الخالصة ثانيا ، وان كان لابد من تعليم المبادئ الدينية في مدارس  
الحكومة عندنا ، فلا بأس من تعليم مبادئها العامة المشتركة بين  
الاديان كلها . . وهذا لا يمنع طبعاً من تعليم القرآن والعناية بتفهمه ،  
وهو أبلغ كتاب عربى يطمح كل ناطق بالضاد أن يحفظ منه عن ظهر

قلبه .. « (١٣) .. وهكذا كان ينظر الى القرآن من وجهته البلاغية وحدها ، وان كانت افكاره قد مست ، من بعيد ، قضية الدين والدولة ، الا أنه لم يشأ أن يخوض فيها لاكثر من ذلك ، باعتبار أن قضيته الاولى تتناول علاقة الديمقراطية بالتعليم العام أو الاولى .



واذا كان محمود عزمى قد عالج الديمقراطية بمعناها الليبرالى المعروف ، وان بتفسير خاص يميز صورة المتعلمين والمثقفين عند ممارسة السلطة ، من خلال برلمان يضم مجلسين ، أحدهما للنواب والآخر للشيوخ ، فان عزيز ميرهم ، وهو من الذين كانوا يميلون الى الفكر الاشتراكي ، قد عالج الديمقراطية من زاوية أخرى سماها « الديمقراطية الاقتصادية » فهو اذ يقرر أن الديمقراطيات فى اول الأمر كان طابعها سياسيا ، أما اليوم فطابعها اقتصادى ، وان الديمقراطية فى الواقع نتاج لوضع اجتماعية تختلف باختلاف الأمم ، وتتغير مع الزمن ، وباختلاف المكان ، فهناك ديمقراطية أمريكية وأخرى انجليزية وهناك ديمقراطية فرنسية تختلف عنها .. وهكذا (١٤) ..

ومن الواضح أن ميرهم قد نجح فى بث افكاره داخل برنامج الحزب الديمقراطى ، فهو يبدى غبطته بأن الحزب قد فطن الى منزلة العنصر الاقتصادى فى الديمقراطية فأبرزه الى جانب عناصرها السياسية والاجتماعية ، واستدل على ذلك بأن البرنامج قد تضمن مبادئ ثلاثة ، تحقق المعنى الاجتماعى للديمقراطية ، حين نص على أن الحزب سيسعى الى ترقية الطبقات العاملة ادبيا وماديا ، والامانة لمن لا يستطيع العمل ، وانماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعا بقدر الامكان . فرأى ميرهم أن هذه هى

أهم مبادئ الحزب ، واعتبرها على حد تعبيره « الركن الاساسى للديمقراطية الاقتصادية المصرية » وأن مصر لن تكون ديمقراطية الا اذا حققت ، بالاضافة الى الجانب السياسى للديمقراطية ، جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية ، « فحين يستأثر بالشطر الاكبر من الثروة نفر ضئيل من الاهالى ، بينما يحرم منها المنتجون الحقيقيون وهم سواد السكان ، فلن تكون هناك ديمقراطية صحيحة » .

وفى توضيح جلى لما يعبر عنه الآن « بالديمقراطية الاشتراكية » راح عزيز ميرهم يحدد المسائل التى تمثل الحد الأدنى للديمقراطية الصحيحة الصادقة ، ويلورها فى ضرورة توفر الشروط الآتية :

١ — أن تتوفر للبلاد الحريات العامة ، وبمعنى آخر أن تتوفر الديمقراطية السياسية .

٢ — أن تضيق ما أمكن مسافة البعد فى الثروة بين الغنى والفقير .

٣ — أن تجبى الضرائب بالعدل وأن يوجه صرفها الى مصلحة المجموع .

وجعل ميرهم يبتعد عن المعنى السياسى للديمقراطية ويبلور أفكاره أكثر فميل بها الى المفهوم الاجتماعى للديمقراطية ، عندما أنشأ ينتقد البلاد الرأسمالية الكبيرة « التى تقلدها بلادنا فى مساوئها مع الأسف . حيث التفاوت هائل فى الثروة ، وجعل يبدى إعجابه بديمقراطية البلدان الصغيرة فى أوروبا الشمالية والوسطى من كالسويد والنرويج والدانمرك وسننويسرا — ويراها احتفظت بالنظام الرأسمالى فى رفق واعتدال وجردته من مساوئه وغلوائه ،



وحيث الثروة موزعة توزيعا عادلا ليس فيه أثر للفنى الفاحش ولا للفقر المدقع وحيث الرخاء يصيب جميع الافراد .

وهكذا آمن عزيز ميرهم بالمفهوم الاجتماعى للديمقراطية حين فهم الديمقراطية على أنها المساواة والمشاركة فى الثروة القومية ، فعبر عن ايمانه بالاشتراكية والعدل الاجتماعى ، وان لم يستخدم المصطلح ، مكتفيا بتسميتها الديمقراطية الاقتصادية .. مؤكدا اهمية هذا الجانب من الديمقراطية ، فى مقابل جانبها السياسى ، وان كان يرى ان ذلك الجانب الاجتماعى ينبغى أن يتحقق بالامتدال والتدرج .

وأفاض ميرهم فى بيان موقع ديمقراطية حزبه من الديمقراطيات السابقة فذكر أن الحزب الديمقراطى شارك الديمقراطيات السابقة الابتعاد عن حركات الانتفاض وعناصر الثورة ، ومن ثم كان محافظا شديد المحافظة ، حين لم يضع فى برنامجها المطالبة بمصادرة الاراضى الزراعية ، أو على الأقل مصادرة شطر منها لتوزيعه على الافراد ، ولم يطالب بمصادرة بعض رؤوس الاموال الصناعية لجعلها ملكا للدولة ، أو لاستغلالها بمعرفة النقابات ، كما لم يطالب الحزب بالتقنين للحد من الملكيات الكبيرة ، أو لتنمية الوظائف الاقتصادية للدولة على الأقل فى الميادين التى يحتاج استغلالها الى نوع من الاحتكار .. وينسيف ميرهم أن الحزب الديمقراطى نادى بنوع من الديمقراطية لم يناد به أحد من الاحزاب السياسية أو من الكتاب والمفكرين قبله ، حين طالب بأن يكون حظ جميع السكان فى الانتفاع بثروة البلاد عن طريق تنميتها تنمية تعم خيراتها فى النهاية على الجميع فينعم بها الجميع ، ويرى ميرهم أنه أصبح هناك اليوم (١٩٤٥) نفر من الكتاب والمفكرين ينادون بهذا النوع من الديمقراطية الاقتصادية التى كشف عنها الحزب الديمقراطى عام ١٩١٩ م .

لكن ثمة ملاحظة جديرة بالتثويه حول الافكار السابقة تتمثل في أن ميرهم وهو يعبر عن افكاره السابقة أوضح أن السبيل الى تنمية الثروة ، لتحقيق هذا النوع من الديمقراطية ، يتمثل في مساهمة الكشف العلمى والاستفادة من القوات الهائلة التى يضعها العلم الحديث تحت تصرف الانسان ، وأنه يجب الاستفادة من الطبيعة وتسخيرها لجعل خيراتها فى متناول الجميع . . لكن ميرهم وهو يوضح ذلك السبيل كشف عن ضعف فى نسيج تفكيره العام ، حين لم يوضح كيف سيتم توزيع هذه الثروة على الجميع وما هى سبل ذلك ، لمنع الاستغلال الغريزى ، بما يحقق العدل المنشود ، وما هى ضمانات عدم استغلال الفئة المسيطرة .

لقد كان ميرهم متأثرا بأزمة الكساد العالمى الكبير ( ١٩٢٩ ) حين ذكر أن « الحل الاقتصادى الوحيد هو تنظيم الناس لاستقبال عهد الرخاء بزيادة مقدرتهم على الاستهلاك » ذلك أن زيادة المقدرة على الاستهلاك لابد من أن تسبقها كفاءة المجتمع للإنتاج ، وقدرة نظمه على توزيع عائداته ، بما يضمن الوفرة والرخاء للجميع لكن تبقى آراء ميرهم ، التى شفعها بسلوك عملى وسط العمال ومن خلال نقاباتهم ، وجاقتها وأهميتها المبكرة ، حين آمن بشكل مبكر بها أسماء ، الاشتراكية السمحاء وباعتباره من أوائل من عبروا عن ضرورة « التنظيم الديمقراطى الاشتراكى للدولة الحديثة » (١٥) .



لقد لاحظنا فى فصل سابق كيف أن الحزب قدم مشروعا بقانون تشكيل جمعية وطنية تضع دستورا للبلاد ، والآن سوف نحاول القاء ضوء أكثر حول مفهوم الحزب عن الديمقراطية من خلال مهم المشروع الذى قدمه الى الوفد المصرى بهذا الشأن ، ذلك أن هذا المشروع يطرح رأى الحزب الديمقراطى فى تكوين هذه الجمعية

التي سيكون من شأنها أن تحل مؤقتا محل البرلمان ، ويعهد اليها بإعداد الدستور ، الذى ستتضمن مواده تأليف مؤسسات جديدة للحكم والتشريع ، وبالتالي يتكون البرلمان بالانتخاب ، بناء على مواد الدستور ، لتنتهى مهمة هذه الجمعية ، ولذلك فان هذا التقرير يكتسب دلالة مهمة ، باعتباره يمثل جانبا عمليا من فكر الحزب حول التطبيق الديمقراطي فى مصر .

ان قيام الحرب العالمية الاولى واطلاق الحماية البريطانية على مصر ثم تعليق نشاطها شبه النيابى او التمثيلى ، قد أجل اجتماعات الجمعية التشريعية ( ١٩١٣ — ١٩١٤ ) الى أجل غير مسمى ، أى ان مصر خلال سنوات الحرب لم يكن بها أية هيئة نيابية او تمثيلية . وعندما جرت جولة مفاوضات ( زغلول — ملتر ) لم يكن بمصر دستور كما هو معروف ، وكان من بين مطالب الحركة الوطنية المصرية ، ألا تبرم أية اتفاقات نهائية لتسوية المسألة المصرية ، الا بعد عرضها على جمعية وطنية منتخبة ، ليكون لها الرأى النهائى فى قبولها ، والتي يكون من شأنها اعداد الدستور .

لذلك قدم الحزب الديمقراطى مبادرة على جانب كبير من الاهمية ، تضمنت مشروعا بقانون لتأليف هذه الجمعية ، رفعه الى سعد زغلول فى سبتمبر عام ١٩٢٠ ، ليتواكب تأليف هذه الجمعية مع جولة المفاوضات ، حيث ستعرض نتائجها على الجمعية ، التى ستكون بمثابة « برلمان مؤقت » وقد احتوى مشروع الحزب — او تقريره — على قسمين أساسيين :

**أولهما :** يتعلق بقانون يقترح تشكيل الجمعية الوطنية ، وتتناول مواده طريقة تأليفها واختصاصاتها وانعقادها وأعمالها والضمانات اللازمة لسير أعمالها . .

**وثانيهما : يتناول قانون انتخابها ، وشروط الناخبين والمنتخبين وقوائم الانتخاب واجراءاته وضمانات صحته .**

ويلاحظ في البداية تأكيد الحزب الديمقراطي على أن قانون تشكيل هذه الجمعية نجىء بمثابة خطوة أولية ، قبل اعداد الدستور الذى ستتولى هذه الجمعية اعداده ، وبناء عليه ستوجد هيئات نيابية بديلة ، فتحل الجمعية لتفسح مكانها لمؤسسات الدستور الجديد . وبالتالي نستطيع أن نفهم بأن الدستور الجديد ، لن يكون منحة من الملك ، أو يجىء نتيجة اعداده بلجنة حكومية ، وإنما ستعده جمعية وطنية منتخبة بطريقة ديمقراطية .

وجاء فى تقرير الحزب تحديد لمهمة هذه الجمعية التى تتمثل فيما يلى :

١ — النظر فى الاتفاقات التى يتم عقدها بين الحكومتين المصرية والبريطانية ومناقشة هذه الاتفاقات ، ويجب لاقرارها أن يقبلها ثلثا أعضاء الجمعية على الأقل ، بشرط حضور أربعة أخماس الأعضاء هذه الجلسة ، ويجوز لها إذا لم يتوفر شرط الثلثين ، وضع تعديلات الى الحكومة للتفاوض فيها مع الحكومة الانجليزية ، ثم احالة ما تقره الحكومتان الى الجمعية لاعادة النظر فيه (١٦) ، وتكمن أهمية هذا النص فى أنه يجعل الجمعية الوطنية طرفا أساسيا فى سير عملية التفاوض ، فضلا عن أنها المرجع الأعلى الذى يرجع اليه فى النهاية بشأن قبول نتائجها أو عدمه .

٢ — تتولى الجمعية وضع القانون النظامى ( الدستور ) للأمة المصرية ، وذلك بتقرير الحقوق العامة للأفراد ، وتحديد الهيئات الحاكمة ونظامها وعلاقاتها بالهيئات التشريعية والقضائية والتنفيذية وتعيين الهيئة الضامنة لاحترام هذا الدستور .

٣ - تكون هذه الجمعية صاحبة السلطة العليا في حكم البلاد ، تستمد منها الوزارة سلطاتها ، وتسأل أمامها عن كافة تصرفاتها ، فإذا فقدت الوزارة ثقة الجمعية سقطت (١٧) ، معنى هذا أن الجمعية المقترحة منحت حق سحب الثقة من الوزارة واستقاطها وتغييرها ، الأمر الذي يعكس كيف أنها ستسحب سلطات السلطان . وتنقل سلطاته العليا الى الجمعية ذاتها ، ليصبح مجرد ملك يملك ولا يحكم . وقد اشترط القانون كذلك أن تمثل الوزارة أمام الجمعية الوطنية في كل جلسة ، بأحد أعضائها على الأقل ، ولاعضاء الجمعية الحق في توجيه أى سؤال للوزارة في المواضيع المعروضة للنقاش (١٨) ..

ويتصل بما سبق أن يكون انعقادها مستمرا ، ولا تنتهى مهمتها الا بعد انتخاب الهيئات النيابية التى يقررها الدستور الذى تسنه ، عند ذلك تحل هذه الهيئات محل الجمعية ، ولا يجوز لى سلطة إيقاف انعقاد الجمعية أو حلها . كما تقرر أن تكون جلساتها علنية وأن يكون التصويت على قراراتها علنيا كذلك ، ما لم تقرر الاغلبية الحاضرة جعله سريا .. وتصدر قراراتها بالاغلبية المطلقة للحاضرين ، ولا يجوز الجمع بين عضويتها وأية وظيفة من وظائف الحكومة تنال منه فائدة مادية (١٩) . وهكذا منحت الجمعية الوطنية السلطات العليا في البلاد ، بل والسيادية ، وحقق قانونها مبدأ الفصل بين السلطات وأرسى قواعد المسؤولية الوزارية على نحو غير مسبوق في الانظمة الدستورية أو السياسية في مصر ، بشكل لو قدر له أن يتم ، لاستقرت أوضاع البلاد النيابية والسياسية ، على نحو يكفل احراز التقدم المنشود لحل القضية الوطنية . ولجنبت مصر الانقسامات التى أصابت حركتها الوطنية ولكف القصر عن التدخل بالانقلابات الدستورية والسياسية كل حين ، لكن التاريخ لا يعرف « لو كان .. أو لو قدر .. » !



أما قانون انتخاب الجمعية فقد ورد منفصلا ينص على أن يكون تأليفها بانتخاب عضو عن كل ثلاثين ألف نفس ، وأن يكون حقا لكل مصرى بالغ من العمر ثمانية عشر عاما ، ما لم يكن ممنوعا بأسباب مبينة بالقانون ، كما يجوز أن ينتخب عضوا بها ، كل من له حق الانتخاب ، بالغاً خمسة وعشرين عاما ولما بالقراءة والكتابة (٢٠) . فلم يشترط القانون نصابا ماليا أو قدرا علميا معيناً لعضويتها ، وذلك بخلاف القوانين الانتخابية السابقة التى عرفتتها مصر ، والتى تحصر فئات المرشحين فى نطاق ذوى الاملاك أو دافعى قدرا محددا من الضرائب . . الخ . . ولا يخفى ما فى ذلك القانون الجديد من تطبيق معنى من معانى المساواة ، التى رفعها الحزب ضمن شعاراته ومبادئه .



لقد جاء قانون انشاء الجمعية الوطنية املا من آمال الحركة الوطنية ، خلال فترة حساسة من تاريخها ، ليرسى قواعد ونظم الحكم والسياسة على نحو جيد ، وصاغتة جماعة الحزب الديمقراطى بعقلية قانونية مدققة ومتأنية ، ولكن لم يقدر له أن يطبق ، كما هو معروف ، نتيجة للتمزق الذى أصاب الحركة الوطنية ولتعثر المفاوضات ، وللسياسة البريطانية التى زكت ذلك كله . . حتى جاءت فكرة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ المشهور ، والذى طرحت فكرته خلال جولتى المفاوضات السابقتين على صدره ، حين طرحت فكرة أن تسلم بريطانيا لمصر ، بجانب من مطالبها القومية ، فتصرح به رسميا ، قد لا يحقق مطالب مصر جميعا لكنه يحصر الخلاف بين الدولتين ويعلق ما بقى من أوجه الخلاف الى مفاوضات مقبلة .

وبناء على ذلك صدر التصريح البريطانى ، ثم أعد الدستور ،

الذى عرف باسم العام الذى صدر فيه ( دستور ١٩٢٣ ) ، بواسطة « لجنة حكومية » شكلتها وزارة عبد الخالق ثروت فى ٣ ابريل ١٩٢٢ ، وكانت تضم ثلاثين عضوا « من المفكرين وذوى الراى ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين والاعيان والتجار والماليين » وذلك بالرغم من انه كان ضمن برنامج وزارة عدلى يكن السابقة ، أن تؤلف « جمعية وطنية تأسيسية لوضع الدستور » (٢١) فلم يقدر للوزارة أن تتم مهمتها للأسباب المشار اليها .

أتمت اللجنة الحكومية اعدادها لمشروع الدستور فى ٢١ اكتوبر من نفس العام واستقالت وزارة ثروت قبل أن تصدره ، ودون أن تمس مشروعه بأية تعديلات ، وخلفتها وزارة نسيم باشا ، لتعرض المشروع على لجنة استشارية تابعة لوزارة الحقانية ، فقامت هذه اللجنة بإجراء عدة تعديلات تكرر سلطة الملك على حساب سلطة الأمة ، ثم صدر الدستور بالفعل فى ١٩ ابريل عام ١٩٢٣ .

وكان حزب الاحرار الدستوريين قد تألف فى اكتوبر ١٩٢٢ وانضم اليه قطاع مؤثر من رجال الحزب الديمقراطى ، وعلى رأسه الدكتور هيكل ، الذى تولى رئاسة تحرير « السياسة » لسان حال الحزب الجديد ، وكذلك انضم محمود عزمى الى أسرة تحريرها ، وأن بقى من بقى فى الحزب الديمقراطى ، الذى كان يعالج سكرات الموت .

أما عن موقف الحزب الديمقراطى من الاحداث السابقة ، فيلاحظ أنه عندما تعرض مشروع لجنة الثلاثين بشأن الدستور ، للتشويه ، وأقيمت وزارة نسيم ، وتولت وزارة يحيى باشا ابراهيم ، أصدر الحزب الديمقراطى خطابا الى رئيس الوزارة الجديد ،

بثوقيع سكرتير الحزب عزيز ميرهم في ٢٥ مارس ١٩٢٣ ، يذكر فيه ان الحزب اظهر عدم رضائه بما اخرجته لجنة الدستور في مشروعها من مبادئ غير حرة ، وأنه لو اتبع ما اقترحه الحزب من عقد جمعية وطنية تضع الدستور وتباشر الحكم حتى تحل هيئة البرلمان محلها ، لما تأخرت البلاد في حياتها الدستورية لان ، ولما عانت ما تعانيه اليوم من ضائقة تنهك قواها الحيوية .. ولقد أزعجنا اذ أشيع ان الوزارة النسيمية مسخت الدستور وشوهته ، فخرجت به عن روحه الاولى ، بينما كانت تحاول تخدير الشعب بأقوال بعض افرادها .. انكم يا صاحب الدولة قد اعلنتم انكم تضعون نصب اعينكم اصدار الدستور ، محققا لرغبات الأمة تحقيقا كاملا . اننا نسجل عليكم هذا التصريح ، الذي يتنافى مع ما ادخلته الوزارة النسيمية من التشويه ، وننتظر محو هذا التشويه ، وننتظر ايضا محو كل اثر رجى من مشروع لجنة الدستور وتهيئة السبل ليصدر بما تستطيعون من السرعة ، ونعلن لدولتكم ان كل تعديل على غير الاساس الذى نطلبه ، فيه اساءة للأمة وللعرش ، ويجب ان يكون العرش عزيزا محترما ، بعيدا عن مباشرة الحكم ومسئوليته ، ويجب على الأمة وحدها تحمل تبعه حكمها ومصيرها .. « (٢٢) » .

وهكذا سجل الحزب الديمقراطي اعتراضه على مسسخ الدستور ، وحمل الوزارة مسئولية هذا العمل ، وطالب بإبعاد الملك عن تولى ومباشرة الحكم بنفسه ، باعتباره ليس مسئولا ولا يمكن محاسبته ، لكن الدستور صدر بالفعل في عهد وزارة يحيى ابراهيم في ١٩ ابريل ١٩٢٣ ، فانبرى محمود عزمى لنقد الدستور ، على صفحات جريدة السياسة ، ليس بوصفه من قيادات الحزب الديمقراطي ، وانما باعتباره أحد كبار محررى صحيفة حزب الاحرار الدستوريين .

فكر محمود عزمى في نقده أن واضع الدستور لم يهتموا إلا  
بنصوص الدساتير الأجنبية ، وأن اللجنة عملت في البداية بغير  
جراة كافية ، فيما يتعلق باستعمال الأمة سلطاتها كاملة ، وأن  
الدستور بات يحمل عيوباً جعلته مستحقاً لأن يلقب بالدستور  
« الهجين » وطالب بأن يكون حق الملك في حل مجلس النواب مقيداً  
بحالات معينة بحيث لا يستطيع أن يتعدها (٢٣) وكان من الواضح  
أن انتقادات عزمى تنصب أساساً على مشروع لجنة الثلاثين  
الأصلى ، لأعلى ما حدث له بعد ذلك من تشويه وتغيير ، فكانت  
آراؤه أكثر راديكالية من آراء أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ،  
ورئيس تحرير صحيفته الدكتور هيكل ، الذى كان عضواً بهيئة  
الإمالة العامة للجنة الدستور ، والذى أنصب نقده للدستور حول  
النص الذى صدر ، ومقارنته بنص مشروع لجنة الثلاثين ، على  
اعتبار أن مشروع اللجنة لم يكن فى الإمكان أبدع منه (٢٤) .

وفى أعقاب صدور الدستور ، وصدر قانون الانتخاب ، الذى  
لم يسلم هو الآخر من التشويه ، نشر مجلس إدارة الحزب  
الديمقراطى المصرى بياناً الى الأمة ، تحدث فيه عن خيبة أمله فى  
رجائه بأن يجيء دستور مصر عن طريق جمعية وطنية . وأن يتوافر  
فى نصوصه خير ما تقره الديمقراطية من المبادئ القائمة على العلم  
وتجارب الدهر ، وحاجات البلاد « لكن الدستور . . ومع ذلك ،  
نبفضل مجهودات لجنته ويقتطع الأمة ، وما ساقه الناقدون ، جاء  
الدستور فى صورة تدنيه من عين الرضا . . » ومع ذلك فإن الحزب  
يرى أن الدستور مهما ارتفعت مبادئه ، ومهما أصابت قواعده من

لضعف قوتهم ، فان تنسوء اختيار الذين يوكل اليهم تمهّد مبادئه ، او حسن اختيارهم من شأنه أن يقوى عوامل الضعف فيه او يؤيد عوامل الخير . . أما وقد صدر فان الحزب الديمقراطي يوجه رجاءه الى الأمة لتحسن اختيار نوابها . . والحزب يرفع صوته لحض الناس على أن يتقوا الله ويرعوا مصلحة الوطن في اختيار الكفاء للنياحة . . ومن أى حزب كانوا ، ومن أية طبقة يكونون . . ممن يجمعون بين الفهم الراجح والمعرفة الحقّة والكفاءة الصحيحة ، وبين النزاهة وتقدير الواجب ، والحرص على مظاهر سيادة الأمة ، ونشر النزعات الحرة وكبح شكيمة الاستبداد . . فليس الذين يختارون للنياحة ممثلين لمصالح منتخبهم الخاصة ، ولكنهم قوام على مصالح الأمة ، التي تفنى فيها مصالح الطوائف والطبقات والاحزاب (٢٥) .

من الواضح مما سبق أن الحزب يتوجه هذه المرة بندائه الى الأمة ، وليس الى الحكومة ، لأن الدستور صدر بالفعل ، ومن الواضح أيضا أن حجم الحزب لم يكن يسمح له بأن يكون له مرشحون في الانتخابات العامة الوشيكة ، شأن القوى السياسية الأخرى وعلى رأسها الوفد والاحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، لذلك اتخذ خطابه الى الأمة طابعا ارشاديا عاما ، وتوجيهيا وطنيا ، أكثر منه منشورا حزبيا ، فضلا عن أن النداء تضمن دعوة ، وان بشكل غير مباشر ، لكسب أنصار جدد من الشباب والجيل الجديد ، حيث طلب النداء الى الآباء أن « يفسحوا لابنائهم مجالا ليعملوا ، فان الأمم الناهضة لا تستغنى عن مجهودات شبابها . . فعندما يتعاضد



عمل الأبناء وعمل الآباء ، تتبوا روح النهوض والتقدم مكانها الطبيعي  
وتتحقق للأمة مطالبها في الحرية والتقدم (٢٦) ..

وهكذا كان موقف الحزب الديمقراطي من المسألة الديمقراطية ،  
بجانبها السياسي والاجتماعي ، حيث أسهم في تنوير مواطنيه بها ،  
من خلال كتابات مثقفيه ونداءاتهم ، فضلا عن دورهم في اقتراح  
مؤسساتها وقوانين تنظيم أرسائها ، التي غذى بها الوفد والحركة  
الوطنية . فتخان له فضل السبق في اقتراح تأسيس جمعية وطنية  
مصرية ، تنتخب على أسس ديمقراطية ، ويكون من شأنها وضع  
دستور مصري لمصر ، يرسى قواعد الحكم النيابي ويحدد علاقات  
السلطات ببعضها ويكف يد القصر عن ممارسة السلطة الفعلية ،  
التي سيعهد بها الى الشعب من خلال مؤسساته .



## هوامش الفصل الخامس

( ١ ) يتحدث الدكتور هيكل في مذكراته ، ص ١ من ٣٠ من الجريدة ومناذاتها بسلطة الأمة ومطالبتها بالدستور وبالحرية الفردية ويبدى إعجابه بذلك ثم يذكر أنه قرأ في نفس الفترة الحرية لستيوارت مل والثورة الفرنسية لكارليل . أما محمود عزمى فيذكر ( خبايا سياسية ص ٣٧ ) أنه قبيل تأليف الحزب مباشرة كان يقرأ كتابا في الديمقراطية الحديثة للفكر فرنسي معروف وأنه أعجب بكثير من آرائه ورآها تتسمو بالديمقراطية من المبادئ التي استسافتها ظروف المجتمع أيام روسو ، وأن كانت مقتضيات هذه الأيام لا تسيفها .

( ٢ ) المحروسة في ١١ أكتوبر ١٩١٩ ( الحزب الديمقراطي المصري ، لمحمود عزمى ) .

( ٣ ) وثائق الحزب ، مقدمة قانونه ، ص ٦١ — ٦٢ .

( ٤ ) نفس المصدر السابق .

( ٥ ) نفس المصدر ( المادة الثالثة من القانون ) .

( ٦ ) نفس المصدر ( المادة الخامسة من القانون ) .

( ٧ ) المحروسة في ٣ أكتوبر ١٩١٩ .

( ٨ ) المحروسة ، نفس العدد والمقال .

( ٩ ) المحروسة في ٥ أكتوبر ١٩١٩ ( الديمقراطية السياسية لمحمود عزمى ) .

( ١٠ ) المحروسة نفس العدد والمقال .

- ( ١١ ) المحروسة في ١٣ أكتوبر ١٩١٩ ( الديمقراطية السياسية أيضا ) .
- ( ١٢ ) المحروسة في ١١ نوفمبر ١٩١٩ ( التعليم الاولى في مصر ومبادئ الديمقراطية لحمود هزيم ) .
- ( ١٣ ) المحروسة ، نفس العدد والمقال .
- ( ١٤ ) عزيز ميرهم : محاضرة بعنوان « أثر الديمقراطية في الحياة الاقتصادية » نشرت بكتاب الجامعة الامريكية بالقاهرة ، الذي صدر عام ١٩٤٥ بعنوان « الديمقراطية .. سلسلة محاضرات » والمحاضرة بين صفحتي ٣٧ - ٥٢ من الكتاب المذكور .
- ( ١٥ ) نفس محاضرة عزيز ميرهم السابقة ، والنصوص والاقتباسات التي بين الاتواس هي تعبيرات عزيز ميرهم في ذات المحاضرة .
- ( ١٦ ) وثائق الحزب الديمقراطي ، مشروع قانون الجمعية الوطنية المصرية وقانون انتخابها ، المادتان ١٦ ، ١٧ .
- ( ١٧ ) المادة ١٩ من الوثيقة السابقة .
- ( ١٨ ) نفس المادة السابقة ، وكذلك المادة ٢٣ .
- ( ١٩ ) المواد من ٣ - ١١ ( حول طريقة انعقادها ) وكذلك المادتان ٢٤ ، ٢٥ .
- ( ٢٠ ) نفس الوثيقة ، المادتان ٢٩ ، ٣٠ .
- ( ٢١ ) احمد زكريا الشلق : حزب الاحرار الدستوريين ، ص ٣١ - ٣٢ ، ص ٢٥٠ - ٢٥٥ .
- ( ٢٢ ) السياسة في ٢٥ مارس ١٩٢٣ ( انصار سلطة الامة ، خطاب الحزب الى رئيس الوزراء ) . ومن الملاحظ ان الحزب الديمقراطي قد نشر خطابه هذا في صحيفة السياسة لسان حال حزب الاحرار ، التي صارت منذ صدورها توالى نشر بيانات الحزب الديمقراطي خلال الفترة الطويلة المتبقية من حياته .
- ( ٢٣ ) السياسة في ٢٠ ، ٢١ ابريل ١٩٢٣ .
- ( ٢٤ ) احمد زكريا الشلق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .
- ( ٢٥ ) السياسة في ١٦ مايو ١٩٢٣ ( نداء الى الامة من الحزب الديمقراطي المصري ) .
- ( ٢٦ ) نفس النداء السابق ، بنفس العدد .

## الخاتمة

لقد عاش الحزب الديمقراطي المصري فترة جد قصيرة ، ولكنها عزيزة على مصر والمصريين ، لم تتعد خمس سنوات ، وكان اختيار توقيت قيام الحزب وإعلانه ، في أواخر عام ١٩١٨ في تلك الظروف الدقيقة واحداً من أهم أسباب ضعفه وتحديد حجمه ودوره ، ذلك أنه ولد صغيراً بواسطة جماعة من شباب المثقفين والمفكرين ، الذين لم تكن خبرتهم السابقة بالنشاط السياسي تؤهلهم للتأثير الكبير في الساحة السياسية ، في وقت كانت الأمة ، من بكرة أبيها ، تلذ عملاقاً وتجمعاً وطنياً هائلاً هو الوفد ، الذي أنضجته الثورة القومية ، والذي قادها زعماءؤه بمهارة وكفاءة عالية ، مختصر رجاله ساحة العمل السياسي ، كما هو معروف ، وبالرغم من ذلك أدى الحزب الديمقراطي دوره في خدمة القضية الوطنية ، والدعوة إلى الديمقراطية والحكم النيابي ، حين كانت مصر في حاجة إلى جميع جهود بنيها .

وكان من أسباب ضعف الحزب الديمقراطي كذلك عدم التجانس الفكري والاجتماعي بين قياداته ، جماعة الليبراليين

يقودهم هيكلاً ، وجماعة الديمقراطيين الاشتراكيين يقودهم عزيزٌ  
ميرهم ، جمعتهم الاستنارة الفكرية وألف الثـمـور الوطنى بين  
قلوبهم ، الأمر الذى ضيق مساحة الخلاف بينهم الى حين . لكن  
الاحزاب فى نشأتها لابد وأن يتوفر لها حد أدنى من التجانس الفكرى  
والتقارب الاجتماعى يجمع بين مؤسسيها ويشكل أرضية صلبة  
للعمل المشترك .

وثمة سبب آخر من اسباب ضعف الحزب وانحسار دوره  
وتفككه ، يتمثل فى الانقسام الذى أصاب الأمة ، بعد فتور أحداث  
الثورة الوطنية ، وانطفاء جذوتها باستطالة أمد المفاوضات وتعثرها ،  
ذلك الانقسام المعروف بين مؤيدين لسعد زغلول ومؤيدين لعدلى يكن  
حيث كون الآخرون حزب الاحرار الدستوريين فى أواخر عام  
١٩٢٢ . وتحول الباقون فى الوفد الى حزب سياسى منذ أواخر عام  
١٩٢٣ ، فآثر ذلك الانقسام على الحزب الديمقراطى هو الآخر  
فأشترك هيكلاً ومؤيدوه فى تأسيس حزب الاحرار ، واختار عزيز  
ميرهم ومؤيدوه بجانب الوفد ، بينما انصرف منصور فهمى ومصطفى  
عبد الرازق الى التدريس بالجامعة والعمل الحكومى .

وبالرغم من ذلك أدى الحزب الديمقراطى دوره فى إطار الحركة  
الوطنية المصرية ، مطالباً بالاستقلال التام ، مستخدماً وسائله  
المتاحة من كتابة تقارير ومقالات تنويرية ، ودعاية داخل مصر  
 وخارجها ، الأمر الذى ساهم فى فضح السياسة الاستعمارية  
البريطانية ، وقد سجل الحزب فى تاريخه دوره الكبير فى مقاطعة  
لجنة ملنر وإثارة المصريين ضدها مما ساعد على احباطها . وكذلك  
فى نقد وتنفيذ المقترحات التى أسفرت عنها مفاوضات ( زغلول —  
ملنر ١٩٢٠ ) الأمر الذى كشف مراوغة نصوصها وعدم تحقيقها  
للأماني المصرية المشروعة ، وفيما يتصل بالديمقراطية ، فقد ساهم  
كتاب الحزب ومفكروه فى تنوير الرأى العام وتثقيفه بالمبادئ



الديمقراطية ، وما وصلت اليه من تطور ، وفي اقتراح انشاء جمعية وطنية على أسس دستورية ، الأمر الذى يكف يد القصر عن مباشرة شئون الحكم ، ويقف بمصر فى وجه النفوذ البريطانى ، فضلا عن دور الحزب فى بلورة فكر ديمقراطى اشتراكى ، من خلال المطالبة بتحقيق العدل الاجتماعى ، عن طريق المشاركة ... حين عبر عن ايمانه بانتصار الديمقراطية الاشتراكية .. وقد هيات كتابات مفكرى الحزب، المناخ ، فيما بعد ، لصدور دستور عام ١٩٢٣ وبداية مرحلة جديدة من تاريخ مصر بعد صدور هذا الدستور . وهكذا لعب الحزب الديمقراطى دوره ، بمقول وأقلام مثقفيه . وخبرتهم التنظيمية المحدودة ، فى اطار الحركة الوطنية المصرية بحماسة الشباب ووعيه لخدمة الوطن ونهضته .





## المصادر والمراجع

١ - وثائق غير منشورة :

- دار الوثائق القومية :

١ - محافظ الاحزاب السياسية ، المحفظة الاولى وبها ملف للحزب الديمقراطي .

٢ - محافظ الاحزاب السياسية ، المحفظة الثالثة ( تقارير امن عن الاحزاب المخططة ) .

٣ - محافظ بعنوان « المسألة المصرية » محفظة « حوادث الإسكندرية والازمة الوزارية » .

- دار المحفوظات العمومية :

ملف خديعة الشيخ مصطفى عبد الزازق ، رقم ٢٥٧ مسلسل ٥٦٣٤٢ ، محفظة ٥٤٦٥/١٩١/٠٠١ .. ..

## — دار السجلات العامة بلندن :

Public Record Office, من مجموعة وزارة الخارجية F.O.

وقد استعنا بالوثائق التالية :

- F.O. 407/184. No. 132, Memorandum by sir R. Graham on the Unrest in Egypt, April 9, 1919.
- F.O. 407/186, No. 35, Allenby to Curzon, Cairo. Jan. 12, 1920.
- F.O. 407/189. No. 104. Allenby to Curzon, May 10, 1921.
- F.O. 407/223, No. 855. Sir Lampson to Viscount Halivax Alex. July 10, 1939, Egyptian Personalities (Enc. in No. 3).

## ٢ — وثائق منشورة :

- من وثائق الحزب الديمقراطى ( ٢٩ سبتمبر ١٩٢٠ ) .
  - ١ — قانون الحزب الديمقراطى المصرى .
  - ٢ — تقرير الحزب الديمقراطى المصرى فى شأن قواعد الاتفاق بين مصر وانجلترا ( الذى عرضه ملتر ) .
  - ٣ — مشروع قانون الجمعية الوطنية المصرية وقانون انتخابها .
- بلاغ مندوبى الوفد المصرى الى الامة والمذكرة البريطانية بقواعد الاتفاق ( ٩ سبتمبر ١٩٢٠ ) .
- مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، مؤسسة الاهرام « ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ » ، القاهرة ١٩٦٩ .

### ٣ — مذكرات وفكريات :

— أحمد أمين : حياتى ، الطبعة الخامسة ، النهضة المصرية ١٩٦٦ .

— اسماعيل صدقى ، مذكراتى ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٥٥ .

— محمد حسين هيكل : يوميات باريس ١٩٠٩ — ١٩١٢ ثلاثة مجلدات غير منشورة لدى نجله الأستاذ أحمد هيكل المحامى .

— — — — — : مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الاول ، النهضة المصرية ، ١٩٥١ .

— محمود عزمى : خبايا سياسية ، سلسلة كتب للجميع ، القاهرة ١٩٥٠ .

— يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر السياسى ، مفاوضات عدلى — كيرزن ، القاهرة ١٩٥١ .

### ٤ — الدوريات :

— النظام ١٩١٩ — ١٩٢٠ .

— المحروسة ١٩١٩ — ١٩٢٠ .

— السياسة ١٩٢٣ .

— السفور يونيو ١٩٢١ .

— المقطم ديسمبر ١٩١٩ .

— الثبات مايو ١٩٢٣ .

— البصر يونيو ١٩٢١ .



ب. الإهرام. سبتمبر ١٩١٩ ، سبتمبر ١٩٢٠ .

## هـ - المؤلفات والدراسات :

— أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩ .

— — — : حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢ — ١٩٥٣ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ .

— أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، التمهيد ، الجزء الثالث ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٢٨ .

— أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الاحتلال حتى المعاهدة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ .

— تشارلز آدمس : الاسلام والتجديد في مصر ، ترجمة عباس محمود ، القاهرة ١٩٣٥ .

— حافظ محمود ، أسرار الماضي في السياسة والوطنية . ١٩٠٧ — ١٩٥٢ ، روزاليوسف ، القاهرة ١٩٧٣ .

— حسين فوزى النجار : الدكتور محمد حسين هيكل مفكراً وأديباً ، سلسلة اقراء ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٩ .

— رفعت السعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٥٥ .

— عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ — ١٩٣٦ ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٦٨ .

— — — دراسات في تاريخ مصر المعاصر ، المكتب العربي للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨١ .

— عزيز ميرهم : أثر الديمقراطية في الحياة الاقتصادية  
محاضرة نشرت بكتاب الجامعة الامريكية بالقاهرة « الديمقراطية :  
تاريخها وتطورها وأثرها في مختلف نواحي الحياة » ، سلسلة  
محاضرات ، القاهرة ١٩٤٥ .

— على الدين هلال : السياسة والحكم في مصر ، العهد  
البرلماني ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ، نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٧٧ .

— على عبد الرازق ( جمع ونشر ) : من آثار مصطفى  
عبد الرازق ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٧ .

— فتحي الرملى : ضوء على التجارب الحزبية في مصر ،  
القاهرة ١٩٧٨ .

— فتحي رضوان : عصر ورجال ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٧ .

— فكرى أباطة : مجموعة مقالات وخطب فكرى أباطة  
المخامى ، المجموعة الاولى ، القاهرة ١٩٢٢ .

— المجلس الأعلى للثقافة : الشيخ الاكبر مصطفى  
عبد الرازق ، القاهرة ١٩٨٢ .

— محمد عاطف العراقي : مصطفى عبد الرازق ودوره في  
الفكر الفلسفى ، مقالة بجلة الثقافة القاهرية مارس ١٩٨٢ .

— منصور فهمى : أبحاث وخطرات ، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب ، ١٩٧٣ .

— — — — — : زيادة وزائدات النهضة النسائية  
الحديثة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٥٩ .





**الملاحق**

---

**( من وثائق الحزب الديمقراطى المصرى )**

- ١ - القانون الاساسى للحزب الديمقراطى المصرى •
- ٢ - تقرير الحزب بشأن قواعد الاتفاق بين مصر وانجلترا  
التي عرضها اللورد ملتر عام ١٩٢٠ •
- ٣ - مشروع قانون انشاء الجمعية الوطنية المصرية وقانون  
انتخابها الذى اعدده الحزب الديمقراطى •

**\* \* \***





## الملحق الأول

الحزب الديمقراطي المصري

## قانون

الحزب الديمقراطي المصري

### مقدمة

يتشرف مجلس إدارة حزب الديمقراطي المصري بنشر  
قانونه الذي صدقت عليه الجمعية العمومية للحزب بمجلسها  
المنعقدة في العاشر من شهر يناير لسنة ١٩١٩

مبادئ هذا الحزب تقوم على أساس المساواة بين  
الأمم والأخاء بين الأفراد والنهوض إلى اسم ما يتصور من  
الرقى وتأيد « سيادة الشعب » وإقامة العدل مقام القوة

تلك هي أصول الديمقراطية التي أخذت تعم العالم جميعاً  
بما نصرته الحرب الحاضرة من مبادئ الحرية والعدالة

وما كان لمصر أن تكون بمعزل عن هذا التيار المبارك

وقد مهدتها الطبيعة للمساواة بين سكانها مساواة مناسبة مع  
انديساط أرضها وتجانس أهلها

لا جرم قد صادف البذر الديموقراطي الجديد منبتاً  
صالحاً في وادي النيل . ففكرت فئة في تنظيم الجهودات  
الفردية وتوجيهها جماعة نحو الصالح العام . فتألف الحزب  
الديموقراطي المصري الذي يقوم على المبادئ العشرة المدونة  
في المادة الثالثة من قانونه . تلك المبادئ التي يضع الحزب  
نصب عينيه السعي في تحقيقها

نعم ان توحيد التشريع وتعميم تطبيقه — وهو أمل  
حق من آمالنا — قد يكون من الصعب تحقيقه الآن ولكنه  
أمنية نرجو أن نوفق لأدراكها مع الزمن . بحسن التفاهم وتبادل  
الثقة بيننا وبين اخواننا الأجانب المقيمين في مصر

وانا لنعتقد أن هذه المبادئ هي صدى لما تهتف به في  
أعماق الصدور قلوب جميع المصريين . ومن أجل هذا نشق  
بأن دعوة الحزب الديموقراطي ستصادف قبولا من كل مصري  
فبراير سنة ١٩٢٠  
مجلس الإدارة

# القانون

## الباب الأول

### اغراض الحزب ووسائله

المادة الاولى — من الموقعين على هذا ومن ينضم اليهم  
تكون حزب اسمه « الحزب الديموقراطى المصرى »

المادة الثانية — مركز الحزب العام مدينة القاهرة

المادة الثالثة — مبادئ الحزب هي :

أولاً : استقلال مصر استقلالاً داخلياً وخارجياً

ثانياً : تفويض الشعب سلطته الى هيئة نيابية تنتخب

على أكل طريقة تمثله تمثيلاً صحيحاً . ويكون من اختصاصها

التشريع وفرض الضرائب ومحاسبة الحكومة المسؤولة

أمامها على أعمالها

ثالثاً : توحيد التشريع في حدود مصر وتعميم تطبيقه

على من يسكن البلاد

• رابعاً: المساواة بين المصريين في الحقوق والواجبات العامة

خامساً: حرية القول والكتابة والاجتماع

سادساً: جعل التعليم الابتدائي عاماً اجبارياً مجاناً

للبنين والبنات

سابعاً: ترقية الطبقات العاملة أدبياً ومادياً واغانة من

لا يستطيع العمل

ثامناً: انماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان

جميعاً بقدر الامكان

تاسعاً: الاعتراف بحق كل شعب في حكم نفسه

عاشراً: السعي لايجاد هيئة دولية عليا للفصل فيما يقع

بين الشعوب من النزاع . واعطاء هذه الهيئة السلطة اللازمة

لتنفيذ أحكامها

المادة الرابعة - يعمل الحزب بكل الوسائل المشروعة على

اذاعة مبادئه بين الجمهور المصري وغرسها بالمطالبة بها عن اعتقاد

المادة الخامسة - يسمى الحزب في الارتباط بالاحزاب

الديموقراطية الاجنبية للتناصر والتساعد

## الباب الثاني

### الأعضاء

المادة السادسة - أعضاء الحزب عاملون وأنصار

فالعاملون هم كل مصري يقول بمبادئ الحزب ويسمى  
في تحقيقها، ويتعهد بدفع اشتراكه السنوي، ويقرر مجلس  
الإدارة قبوله بعد أن يقدمه اثنان من أعضاء الحزب العامين،  
يشترط ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة وألا يكون قد  
صدرت في حقه أحكام يعتبرها مجلس الإدارة مخلة بالشرف  
والانصار هم كل من يرضى بمبادئ الحزب ويساعده  
مادياً أو أدبياً

## الباب الثالث

### مجلس الإدارة

المادة السابعة - للحزب مجلس إدارة يتكون من تسعة



أعضاء منهم أمين صندوق و سكرتير، تنتخبهم الجمعية العمومية  
من بين أعضائها لمدة سنة ويجوز إعادة انتخابهم

المادة الثامنة - لا يصح انعقاد مجلس الإدارة الا بحضور  
خمسة من أعضائه ، وتعتبر قراراته بالاغلبية المطلقة

المادة التاسعة - يمثل مجلس الإدارة الحزب ويقوم بما  
يلزم لتحقيق أغراضه ويسن اللوائح الداخلية

المادة العاشرة - يسهر أمين الصندوق على تحصيل  
الاشتراكات وإدارة أموال الحزب ، وفق قرارات مجلس  
الإدارة .

المادة الحادية عشر - يدعو السكرتير الى انعقاد الجلسات  
ويراقب مراسلات الحزب وعليه القيام بأعمال الإدارة الداخلية،  
طبقاً لقرارات مجلس الإدارة

المادة الثانية عشرة - اذا خلا محل أحد أعضاء مجلس  
الإدارة بالوفاة أو الاستقالة أو الفصل ، فعلى المجلس أن ينتدب  
من يقوم مقامه من أعضاء الحزب العاملين الى أن تجتمع  
أقرب جمعية عمومية

المادة الثالثة عشرة - إذا ارتكب احد الاعضاء مخالفاً لمبادئ الحزب أو مصالحته ، فليجلس الادارة أن يدعو الجمعية العمومية ليعرض عليها أمره ، وأن يقفه مؤقتاً إن كان من أعضائه

## الباب الرابع

### الجمعية العمومية

المادة الرابعة عشرة - أعضاء الحزب العاملون وخدم أعضاء جمعيته العمومية ، التي تنعقد مرة على الاقل في أوائل يناير من كل عام، للتصديق على الحسابات واجراء الانتخابات والنظر في تقرير مجلس الادارة واقتراحات الاعضاء وللمجلس الادارة أن يجمعها في غير ذلك الميعاد من تلاقء نفسه أو بناء على طلب عشر الاعضاء العاملين

المادة الخامسة عشرة - لا يصبح انعقاد الجمعية العمومية الا بحضور نصف أعضائها . فان لم يتكامل العدد المقرر يؤجل

الانعقاد أسبوعين . ويصح الانعقاد الجديد بمن يحضر من  
الاعضاء . وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة  
المادة السادسة عشرة - تختص الجمعيات العمومية التي  
يحضرها نصف الاعضاء بتعديل مواد القانون وتفسيرها ،  
ماعدا الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة .

الملحق الثاني

الحزب الديموقراطي المصري

## تقرير الحزب

حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا

رئيس الوفد المصري

يتشرف مجلس ادارة الحزب الديموقراطي المصري بأن  
يقدم الى معاليكم مع هذا :

أولا — تقرير الحزب في شأن قواعد الاتفاق بين مصر  
وانجلترا التي عرضها عليكم لورد ملر

ثانياً — مشروع الحزب الخاص بتشكيل الجمعية  
الوطنية المصرية

والحزب يرجو أن يكون اعضاء الوفد المصري على  
اتصال في المفاوضات القادمة لتحرير الاتفاقات بين مندوبي  
الحكومة الانجليزية والحكومة المصرية الحائزة لثقة الامة  
وأن يحل ما جاء في هذا التقرير محل الاعتبار لصالح الامة التي

تحرص كل الحرص على كرامتها واستقلالها  
وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول فائق احترامنا  
عن مجلس الإدارة  
السكرتير العام : عزيز مبرم  
تحريراً بالقاهرة في ٢٦ ستمبر ١٩٢٠



## تلميح

اليوم وقد صارت الامة المصرية بمجهوداتها نحو الاستقلال التام أمام قواعد الاتفاق التي قدمها لورد مائر الى الوفد المصري . فان الحزب الديموقراطي المصري يرى، أن ييدي فكرة في هذه القواعد متمسكا دائما بمبادئه سائرا دائما في طريقه الى تحقيق هذه المبادئ ، مقتنعا الاقتناع كله أن الديموقراطية منتصرة لاحالة من غير حاجة الى قوة تؤيدها غير قوة الحق والايان به

لقد دعت لجنة ملر رجال الوفد المصري للمناقشة معهم على أساس عرضه قبلته ، ذلك الاساس هو امكانها التوفيق بين ارادة مصر في التمتع باستقلالها وبين المصالح التي تحرص عليها بريطانيا في مصر وانتهت هذه المناقشة بأن قدم اللورد ملر للوفد المصري المشروع الذي نحن اليوم بصددده والحزب الديموقراطي يرى أن في قواعد هذا المشروع ابهاما وغموضا لا يمكن معها القطع برأي في حقيقة قيمتها

الا مع الاستثناس بتطور الآراء التي تضمنتها الاعمال  
التمهيدية كما أنها تحتوي بعض نقاط ثانوية يحسن اغفالها  
أو تحويرها

مع هذا فالحزب يرى انه مع حسن النية يمكن التوفيق  
بين استقلال مصر التام وبين مصالح إنجلترا التي لا تمس هذا  
الاستقلال التام . وللمحافظة على امتيازات الاجانب المقيمين  
في مصر مع مراعاة مصالح المصريين أنفسهم .  
وعند وضع الصيغة النهائية للاتفاقات يحتفظ الحزب  
برأيه فيها حين تقدم له ليدرسها درسا كافيا

## الباب الاول

### « تقسيم البحث »

تتلخص قواعد اللورد ملر في مسائل ثلاث

الاولى : اعتراف إنجلترا باستقلال مصر

الثانية : انتقال حقوق الدول صاحبة الامتيازات الى

انجلترا فيما يتعلق بهذه الامتيازات وحلول انجلترا محل  
صندوق الدين

الثالث : عقد تحالف بين انجلترا ومصر

وظاهر أن المسائل الثلاث منفصلة في جوهرها

ومنفصلة امام التاريخ اتصالا تاما

فبينما الامتيازات قديمة مقررة بمعاهدات مع ملوك  
مصر مرة وسلاطين الدولة العثمانية أخرى ومنظمة نظاماً  
خاصا باتفاق سنة ١٨٧٥ الذي أنشأ المحاكم المختلطة ، وبينما  
صندوق الدين قد خلق في سنة ١٨٧٦ ووضع نظامه الاخير  
بذكريتو ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٤ ، اذا اعترف انجلترا باستقلال  
مصر لم يترتب الا بناء على اعلانها الحماية على مصر من غير  
عقد بينهما في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ واذا التحالف بين  
انجلترا ومصر فكرة جديدة لم تتحقق بعد

الى جانب هذا الاختلاف امام التاريخ فهناك اختلاف  
تام في الجوهر ، فالاستقلال حق طبيعي للامم لا يمكن التعاقد  
عليه . وكل تعاقد من جانب أمة على استقلالها يقتضى مقابلة

تمس الاستقلال الى حد ما

لذلك فلا نستطيع أن نتصور كيف تتعاقد مصر مع  
إنجلترا على اعتراف إنجلترا باستقلال مصر، ولو أن مصر كانت  
تعاقدت مع إنجلترا على حماية سنة ١٩١٤ لكان التعاقد اليوم  
على رفع تلك الحماية

أما والحماية عمل قامت به إنجلترا منفردة بإعلان أبلغته  
الى الحكومة المصرية والى الدول الأخرى فيجب أن يكون  
اعترافها بالاستقلال على هذا النحو أيضاً، ويومئذ تستطيع  
مصر كدولة مستقلة أن تعاقد مع إنجلترا

وتعاقد مصر المستقلة مع إنجلترا على استعمال إنجلترا  
حقوق الدول الأجنبية بقبول تلك الدول فيما يختص  
بالامتيازات وبصندوق الدين يختلف في جوهره اختلافاً  
ظاهراً عن تحالف مصر وإنجلترا لأن الدين والامتيازات  
حقوق قديمة ثابتة لدول مختلفة ان أمكن اليوم تحديدها  
فليس ممكناً توقيتها، كما ان إنجلترا تتعاقد فيها كوكيل أكثر  
من تعاقدتها كاصيل ولنا بلا نزاع الحق في التعاقد مع كل

أُصِيل على التنازل عن حقوقه من غير مداخلة للوكيل في  
الامر

واما المحالفة فطبيعتها تقتضى التوقيت. وليس لامة غير  
البحار امصلحة فيها

هذا الاتصال في الجوهر وامام التاريخ بين المسائل  
الثلاث يجعلنا نرى أن يكون اعتراف انجلترا باستقلال مصر  
ببلاغ كالذي اعلنت به الحماية . وأن تكون هناك بين مصر  
المستقلة وانجلترا المستقلة وثيقتان . احدهما معاهدة خاصة  
بلامتيازات وبالدين . والثانية مخالفة خاصة أولا بتصفية  
المسائل التي تنتهي بين مصر وانجلترا باستقلال مصر، وثانياً  
بما لكل من المتعاقدين وعليه من الحقوق والواجبات قبل  
المتعاقد الآخر

ولا شك أن هذا النظام في وضع المعاهدة والمخالفة  
ضمنين بنفي كل شبهة يمكن ان تقوم بين الطرفين المتعاقدين  
كما انه هو النظام القانوني المعقول

على ذلك تتكلم عن المسائل الثلاث كل واحدة على



حدثها ونبدى ما نراه من الملاحظات خاصة بالفكرة أو بنظام  
وضعها ، واثقين بأن مراعاة ما تقدم به يكفل حل المسألة  
المصرية كما يسهل الى حد كبير حل المشاكل الشرقية

## الباب الثاني

### استقلال مصر واعتراف إنجلترا به

نصت قواعد لورد ملر صراحة على اعتراف إنجلترا  
باستقلال مصر ( بند ٣ فقرة أولى ) وعلى تعهد إنجلترا  
بإبلاغ اعترافها هذا للدول الأجنبية ( بند ١١ ) وذلك مع  
إبلاغها الدول الأجنبية بالاتفاقات التي تمت بينها وبين مصر  
سواء ما تعلق منها بحقوق الأجانب أو تحالف مصر وإنجلترا  
والحزب يرى أن يكون هذا الاعتراف بإعلان تبليغه  
لإنجلترا الى مصر والحكومات الأجنبية ، كما فعلت في أمر  
إعلان الحماية سنة ١٩١٤ ، وأن تنص في هذا الاعلان  
صراحة على التنازل عن الحماية المذكورة وعما يترتب عليها  
من النتائج في المعاهدات الدولية المختلفة

خيهما بعض الغموض وقد يتناولان أشياء لا تكون اليوم في  
الحسبان . فالواجب توضيحهما وقصرهما على الجهة السياسية  
دون سواها . كما ان عبارة ( ضار بالمصالح البريطانية ) يجب  
أن تقصر على مصالح الدولة لا على مصالح الافراد حتي لا تكون  
معرضة لمثل ما تعرضت له من مداخلة فرنسا بدعوي  
حماية مصالح حملة سندات الدين المصري مثلاً

وقد يحسن بنا أن نشير هنا إلى أن فرمان اسماعيل باشا  
الصادر في ٨ يونيو سنة ١٨١٣ وقد كان صادراً من متبوع  
لتابع كان يعطى لمصر الحق فيما يتعلق بالمعاهدات ( ان تعقد  
فيها ما يتفق مع مصالحها بحيث لا تمس المعاهدات السياسية  
تأتي يعقدها الباب العالي )

خامساً — من حق المجاعة ان تطلب من إنجلترا في حماية  
المواصلات إلى حليفها مصر فلا توجد قوة عسكرية انجليزية  
مطلقاً في الاراضي المصرية . على انه اذا كان لا بد من وجودها  
فيجب أن يبين محل القوة العسكرية شرقي قناة السويس على  
مسافة لا تمس جدار القناة الدولي المقرر بمادة ١٩ أكتوبر

## الباب الثالث

### الامتيازات وصندوق الدين

كلمة اولى :

نرى قبل أن نتعرض للكلام عن تفصيل هذه النقطة أن نشير الى ما جاء في قواعد الاتفاق خاصاً بتحديد صفة مضر (كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية يقضي نظامها بجمال الوزراء مسئولين امام الهيئة التشريعية) ، نقول إن هذا التوسع في تحديد الصفة قد يفهم منه المداخلة في تحديد طريقة الحكم الداخلية مداخلة تتنافى مع الاعتراف بالاستقلال ، وان كانت الفكرة متفقة الآن مع وجهة نظر الجيل الحاضر في مصر .

ترغب انجلترا في التعاقد مع أمة مضمون في قانونها الاساسي انها ليست استبدادية من جهة ولا اشتراكية متطرفة من الجهة الاخرى . ولكن هذه الرغبة لا تقضي تعيين صورة الحكومة الى الحد المشار اليه . من اجل

هذا نرى الاكتفاء بالنص على أن مصر المستقلة الديمقراطية  
تتحالف مع إنجلترا وتتعاقد . وهذا ينفي ما تتخوفه إنجلترا  
وينفي ما يتخوفه المصريون من أن ظهور هذا التقييد في  
المعاهدة ربما يعطي إنجلترا ما يبرر مداخلتها في شؤون  
مصر لأسباب داخلية لا يصبح أن تتدخل بسببها في شؤون  
دولة مستقلة

أما تعيين أن مصر المستقلة « دولة ملكية دستورية ذات  
هيئات نيابية يقضى نظام حكمها بمشولية الوزارة امام  
لهيئة التشريعية » فنكاه في قانون الجمعية الوطنية الذي  
تصدره الحكومة المصرية بعد التوقيع على مشروع الاتفاقات  
مباشرة . وهناك يكون لإنجلترا ضمان تام في شكل الدولة  
التي تتعاقد معها ، ولمصر ضمان تام في ان استقلالها  
استقلال صحيح

اذن فمصر كدولة ديمقراطية تعقد معاهدة مع إنجلترا  
تشمل أمر الامتيازات وأمر الدين تحمل إنجلترا امام مصر  
فيها محل الدول صاحبة الامتيازات ومحل صندوق الدين

ولكن اذا كانت مصر تتعاقد على حقوق موجود  
لغيرها عليها ، فبأي صفة تتعاقد إنجلترا مع مصر عن هذا  
الغير ؟؟؟

ان تحديد هذه النقطة من الإهمية بمكان فقد جاء في  
قواعد لوردز بان ان هذا التعاقد راجع الى ( ما في النية من  
نقل الحقوق التي تستعملها الى الآن الحكومات الأجنبية  
المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية )  
فنقل هذه الحقوق الى إنجلترا معناه أن تصبح من حق  
إنجلترا نفسها بحيث لا يجوز التنازل عنها من دولة من هذه  
الدول لمصلحة مصر مباشرة من غير موافقة إنجلترا . ( وهذا  
باطل ) لان إنجلترا تتفاوض اليوم مع الدول بشأن هذه  
الامتيازات على قاعدة الحماية التي اعلنتها في سنة ١٩١٤ ،  
واقترتها عليها الدول في معاهدة فرساي سنة ١٩١٩ ، من  
غير أن تقرها مصر على حمايتها ، والتي نص عند اعلانها في  
الخطاب المضاد الى السلطان حسين على أن العلاقات بين  
مصر والدول الأجنبية تكون من طريق إنجلترا ، أي أن



انجلترا تعتبر نفسها ، والدول تعتبرها ، في المفاوضات الخاصة  
بمصر ، نائبة عن مصر ، وقائمة مقامها .

فقبول الدول انتقال الامتيازات الى انجلترا معتبر في  
نظرها اتفاقاً تم بينها وبين مصر ، في حين ان مصر غير ممثلة  
فعلا في المفاوضات الدائرة الآن .

ومصر وحدها هي التي تملك حق اقرار تنازل واحد  
أو أكثر من الدول الأجنبية عن حقوقها للغير .

وبغير هذا الاقرار لا يتم التنازل إلا عن استعمال  
الحقوق .

لذلك نرى وجوب أن يكون النص في الاوامر العالية  
التي تصدرها الحكومة المصرية ( بند ٩ ) على انتقال « استعمال  
الحقوق » لانجلترا لا على انتقال الحقوق نفسها .

## ( ب ) الامتيازات

في تاريخ الامتيازات الأجنبية في مصر تعاليم تدلنا  
على ما لا تنهاز فرصة عدم الدقة في النص من الاثر في كيان

## الانظمة والعمل على تعديلها

من اجل هذا كان واجباً ان يكون الوضوح وعدم  
الابهام مميزين لهذه الناحية الاولى من ناحيتي المعاهدة  
تري مذكرة لورد ملنر ان سيكون هناك محل لصدور  
اوامر عالية بالاتفاقات التي تعقد بين انجلترا والدول الاجنبية  
تديلا لنظام المحاكم المخلطة حتى تندمج بهذا ضمن التشريع  
المصري الواجب التنفيذ والاحترام داخل حدود البلاد المصرية  
ولما كانت مصر كما قدمنا غير ممثلة في المناوضات الدائرة  
الآن فعلا في هذا الشأن ، فما كان اقل من وجوب سابق  
اتفاق بين انجلترا ومصر على تفصيلات ما ستصدره من  
الوامر العالية ، اذ انه من غير المعقول ان يكون عمل مصر في  
كل تلك التعديلات هو مجرد تسجيل ما تمليه عليها انجلترا  
من الاتفاقات مع الدول الاجنبية

وتري مذكرة لورد ملنر من وجهة اخري ضرورة  
تطبيق قواعد النظام البريطاني فيما يختص بالموظفين القنصليين.  
على قنصليات الدول الاجنبية القائمة في مصر

ويرى الحزب الديموقراطي ابعاداً لفكرة التدخل  
والاتباع ، أنه يؤخذ في هذه الناحية من المعاهدة بما قيل في  
ناحية أخرى مبدأ لمساثل استرداد الاجانب وغيره من أن  
تطبيق تلك القواعد يبقى موقوتاً ريثما تعقد معاهدات خاصة  
في هذا الشأن بن مصر وكل دولة اجنبية علي ائتراد  
تضمنت مذكرة لورد ملنر غير ذلك مبدأ تخويل مثل  
انجلترا في مصر حق وقف تطبيق بعض القوانين التي تسنها  
الهيئة النيابية المصرية على الاجانب

وقدمت هذا المبدأ في صيغتين مختلفتين ، نصت في احدهما  
على عدم استعماله حتى الوقف ( الاخيت يكون مقبول  
القانون مجعناً بالاجانب ) ونصت في الثانية على عدم  
استعمال هذا الحق ( الا في حالة من القوانين التي تتضمن  
تمييزاً مجعناً بالاجانب في مادة فرض الضرائب او لاتة حق مع  
مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات ) ،  
والحزب يرى ضرورة الأخذ بهذا النص الثاني لان به من  
التفصيل ما يتفق مع مبادئ العدل والمساواة التي يتبناها ابناء

الديموقراطيات الأوربية والإمبريكية جميعاً.

ويثق الحزب بأن المصالح الأجنبية تشعر بعد ادخال النظام الجديد بأنها وهي في مصر غير غريبة عن جوها الأصلي، غريبة عن غيرها من الأجواء التي تشعر فيها عادة بضيق المعاملات الاستثنائية.

الا أن بحق الوقت المتروح للمثل البريطاني قد يجعل هناك احتمالاً لاختلاف النظر في تقدير ما هو محجف وما هو غير محجف. وما هو متفق مع مبادئ التشريع المشتركة وما هو غير متفق.

فمن هو المختص إذن بالنظر في مثل هذا الاختلاف ان وقع ؟

لا شك عند الحزب الديموقراطي المصري أن روح التجديد الدقيق التي يرجو أن تكون شاملة ما يتم من الاتفاقات بين مصر وإنجلترا، تقبل بكل سهولة فكرة التحكيم الذي يترح الحزب أن يهتدى به إلى محكمة لاهاي وهي دأمة الانعقاد، وفيها من أساطين الفقهاء ما يضمن حل الخلاف على أقوم طريق.

إلى جانب هذا القيد يوجد قيد آخر خاص أيضاً بتطبيق  
التشريع على الأجانب — ذلك — هو قيد إقابة موظف  
بريطاني يتصل بوزير الحقانية ومحاط بجميع المسائل المتعلقة  
بإدارة القضاء مما له أساس بالأجانب ( بند ٤ ) .

والحزب الديموقراطي لا يرى لوجود ذلك الموظف  
البريطاني لزوماً مادام حق وقف التشريع مخولاً لممثل إنجلترا  
وما دام التطبيق نفسه من اختصاص المحاكم المختلطة التي  
تكون أغلبية قضائها من الأجانب ، والتي لإنشائها ضمان  
استقلال قضائها .

### (ج) - الدين

جاء مؤتمر سان ريمو يؤيد التداخل البريطاني في  
المسائل المالية مقابل ضمان إنجلترا لتسديد حكومة مصر  
اقساط الدين العام في مواعيدها .

وتضمنت مذكرة لورد ملر في هذا الشأن تعيين مستشار  
مالي تحال إليه اختصاصات صندوق الدين الحالية ، ويكون .

تحت تصرف الحكومة المصرية تستشير وفيما تشاء أن تستشير  
فيه من المسائل المالية

لهذا الموظف البريطاني اختصاص فعلي هو اختصاص  
صندوق الدين الحالي ، وهو وحده في الحقيقة السبب الذي  
يستدعي وجود المستشار المالي

ومن المعقول طبعاً أن ينتفي المعلوم إذا انتفت العلة نفسها  
فمن المعقول إذن أن تنتهي مهمة هذا المستشار بانتهاء  
أصل ما استدعي وجوده . وليس مجرد وجود الدين العام هو  
الذي استدعي التداخل الاوربي في أعمال مصر — فبلاد العالم  
جميعها مدينة — وليس لامة دالة ان تتداخل في أمور أمة  
مدينة لمجرد علاقة الدين ، انما هو تغلب جنسية من يحمل  
اكثر سندات الدين الذي قد تستدعي بعض التداخل  
من أجل هذا كان طبعياً ان يلاحظ الحزب الديموقراطي  
فيما يختص بهذه النقطة أن تنتهي صفة المستشار المالي متى  
تغلبت مصرية حملة سندات الدين المصري كأن يثبت امثالك  
المصريين لتشيها مثلاً



قد يعترض على التدليل بانتفاء الصفة بأن حملة السندات  
قد يكونون مصريين حيناً ثم لا تلبث السندات أن تتحول من  
أيديهم إلى الأيدي الأجنبية فيجاء على هذا الاعتراض بأن  
أقدام الأجانب على شراء سنداتنا بعد أن تخلصوا من أعبائها،  
بل مخاطرتهم — إذا أُريد استعمال اللفظ الذي عبرت به  
السياسة البريطانية عن خطتها أيام كانت لا تريد حماية مصالح  
حملة سندات الدين المصري — ذلك الأقدام إنما يكون دليلاً  
على الثقة بآدارتنا المالية ومثانة مركزنا الاقتصادي بما لا يستدعي  
تدخلنا أو تخوفاً

من أجل هذا كله يرى الحزب تقييد بقاء المنتشار  
المالي بذلك القيد بالنسبة لحملة ثلثي السندات

## الباب الرابع

### المخالفة

ذكرنا ان المخالفة التي تتم بين مصر وانجلترا يجب ان  
تصنف من ناحية مناسبتهما من المسائل المعلقة . وان ترتب من  
ناحية ثانية ما لكل من المتعاقدين وما عليه من الحقوق  
والواجبات قبل المتعاقد الآخر .

(١) - تصفية المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا .  
اما تصفية ما بين انجلترا ومصر فتتمس ثلاث مسائل  
الاولى : ارتباط البنك نوت المصري بالمالية الانجليزية  
الثانية : مسألة الموظفين الانجليز والاجانب  
الثالثة : الاجراءات التي تمت تحت الاحكام العرفية  
فأما ارتباط البنك نوت المصري بالمالية الانجليزية  
فراجع الى ان سندات الدين الانجليزي القارية الاجل هي  
الضامنة لهذا البنك نوت . وقد يصح اعتبار هذا العمل  
من الاجراءات الاستثنائية التي تمت تحت الاحكام العرفية .

ولكن أهميته الخاصة تجعلنا نترح من الآن حله بأن تتمهد  
الحكومة الانجليزية بدفع قيمة سنداتها الموجودة في البنك  
الأهلي ذهباً في مواعيد استحقاقها . وان يفرض علي  
البنك أن يعود في مدة سنتين الى مراعاة قانون ٢٥ يونيو  
سنة ١٨٩٨ الذي أباح له اصدار البنك نوت ويحظر عليه  
عليه ان يحول السندات الانجليزية الى اوراق مالية اخرى  
أو يقبل امتداد أجل الدفع فيها

وأما مسألة الموظفين فالحزب يقبل قاعدة اللورد ملير  
مع ملاحظة وجوب مراعاة العدالة بالنسبة للمالية المصرية  
بمقدار مراعاتها بالنسبة للموظفين ووجوب تعميمها علي  
غير الموظفين الاداريين

اما الاجراءات التي تمت تحت الاحكام العرفية فيجب  
التفرقة بين ما يكون في بقائه مناسب بسلطة مضروا استقلالها،  
وما لا سبيل لتلافيه من غير اضرار بالحكومتين المصرية  
والانجليزية، وما يمكن تلافيه بغير اضرار بهما

وقد يحسن أن نشير هنا الى المنشور الصادر من القائد

العام للجيش البريطانية بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩١٨  
القاضي بتعليك وزير حرية بريطانيا المعظم ٥٦٧ فداناً  
وكسور واقعة في قرية ابي قير وذلك لاغراض عسكرية طبقاً  
لقرار مجلس الجيش الصادر في مارس سنة ١٩١٧. ( راجع  
ملحق خاص بالوقائع المصرية ثمرة ٦٨ بتاريخ ١٩ أغسطس  
سنة ١٩١٨ )

فمثل هذا الاجراء فضلاً عن أن إبقاءه يحس استقلال  
مصر فالرجوع فيه واجب وتلافيه لا يضر اياً من  
الحكومتين .

(ب) - بالمصر وانجلترا وما عليهما من الحقوق والواجبات  
اما ترتيب علاقات المتعاقدين - مصر وانجلترا -  
في المحالفة فيتقدم فيه الحزب بالملاحظات الآتية ؛  
اولاً - يجب توقيت المحالفة بمدة - ولا نزاع في ان  
هناك أساس لازم في جميع المحالفات ، وهو يسمح لمصر  
أن تتناقش في النسمات في غضون هذه المدة كما يكون لها  
حق عدم مدها

ثانياً — يجب أن يكون تعضيد انجلترا لمصر في الدفاع  
عن سلامة ارضها بناء على دعوة من مصر نفسها الا اذا كان  
هناك خطر حقيقي على سلامة مصر يهدد مصالح بريطانيا  
وبعد اخطارها الحكومة المصرية . ويرجع عند الخلاف في  
تقدير هذا الخطر الى حكم عصبة الامم

ثالثاً — ينص المشروع في الفقرة الثانية من البند  
الثالث على (تعهد مصر أن تقدم داخل حدود بلادها كل  
المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا في حالة الحرب ولو لم  
يكن هناك مساس بسلامة ارضها ) ، ونحن نبدي هنا  
بعض ملاحظات :

١ — يجب أن يقتصر على الحرب الفعلية (Guerre Effective) ،  
لا حالة الحرب . لان مجرد قطع العلاقات السياسية  
بين انجلترا او دولة اخرى لا يحتم وقوع الحرب الفعلية  
كما انه قد تنتهي الحرب الفعلية بين دولتين وتبقى حالة  
الحرب كما كان واقعاً بين الدول ما بين الهدنة والصلح ، وكما  
لا يزال واقعاً بين أمريكا والمانيا الى الآن .

٢. ينص المأهدة على تقديم مصر كل المساعدة التي في  
وسبغها، ومن ضمنها استعمال المواني الخ الخ ...  
والحزب يرى أن النص مبهم ابهاماً لا ترتاح اليه النفس،  
ويسهل أن يجرمه مشاكل شتى... ولذلك نرى ضرورة  
تحديد المساعدة تحديداً لا يمس حيوية البلاد كما نرى وجوب  
النص: صراحة على الاحتفاظ بسلطة الحكومة المصرية  
كاملة وتقديمها المساعدة كحيفة مستقلة، وإنه إذا اقتضى  
الامر استعمال حال استثنائية في البلاد فيكون ذلك من  
خصائص الحكومة المصرية وسلطتها العسكرية وقادة قواتها  
المصريين، وأن قراراتهما تكون نافذة على كل قوة أخرى  
في البلاد.

رابعاً - نصت الفقرة الأولى من البند الرابع على أن  
مصر (لا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة مخالفة للمخالفة فلا  
توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ولا تعقد مع دولة أجنبية  
اتفاقاً ضاراً بالمصالح البريطانية) وهذا النصان الأخيران  
فضلاً عن وجوب اثبات مثلها بالنسبة لتعهدات إنجلترا لمصر.



يقال ان عدم ميل إنجلترا من غير اصرار الى النص  
على الغاء الحماية راجع الى غضاظة من النص على الغاء امر  
لم يمض على توقيع الحكومة الانكليزية عليه الا زمن قليل  
— ولكن العدالة التي أملت على كل من مصر وإنجلترا  
الميل الودي أسمى بكثير من ان تتأثر بمثل هذه الفكرة كما أن  
الصراحة في تقرير الواقع واجبة ختما ازالة لكل لبس،  
حتى لا يبقى بخاطر متظن محل لظنة في نية أحد الفريقين  
ويجب أن يترتب على هذا الاعتراف تبليغه الى الدول  
بواسطة مصر نفسها، وتبليغها المعاهدة والمخالفة ايضاً  
ذلك لانه اذا لزم التبليغ من جانب إنجلترا كاعلان  
منها للدول بالتنازل عن الحماية التي اقرتها عليها تلك الدول  
فهو لازم من جانب مصر لا مرين  
الاول : لضرورة اعلان مصر استقلالها من قبلها  
نفسها للحصول على اعتراف الدول بهذا الاستقلال  
الثاني : اعلان الدول انها أقرت إنجلترا فيما اتفق  
عليه مع هذه الدول خاصاً بالامتيازات وبصندوق الدين

سنة ١٨٨١ بعد استشارة التنيين في أمر تحديد عددها، وتسمية  
اجلها، وتسوية كل ما يتعلق بها .  
سادساً - أما النص على المركز الاستثنائي الذي يكون  
للمثل البريطاني في مصر فموضع للنظر . على انه لا مانع من  
تقدمه على ممثلي الدول الاخرى بصفته حليفاً

## الباب الخامس

### السودان

ضرورة مياه النيل لحياة مصر امر من البدهة بحيث  
لا يحتاج الى بيان . وقد كان الحزب الديموقراطي المصري  
يود لو وجد في مذكرة لورد ملنر ذكر المسألة السودان على  
سبيل الحل . على انه يرجو أن يراها معروضة في صك خاص  
يقدم الى الجمعية الوطنية المصرية . فيما يقدم معاهدة وتحالفاً .  
وسيد بحث الحزب عاجلاً المسألة في تقرير خاص

## الباب السادس

### تنفيذ المعاهدة

لا شك في أن تعليق تنفيذ المعاهدة ( على اتقاذا الاتفاقات مع الدول الاجنبية بشأن ابطال محاكمها القنصلية واتقاذا الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة ) تعليق لا محل له .  
وقد يسوق نقاذا المعاهدة

وعلى ذلك يرى الحزب أن يكون تنفيذ الاتفاقات كلها على الوجه الآتي

أولا — متى تم توقيع الحكومة المصرية الحائزة لشقة الامة ، مع الحكومة الانجليزية على الاتفاق ، تسن الحكومة المصرية قانون تشكيل الجمعية الوطنية المصرية وقانون انتخابها .  
( ومشروع الحزب الديموقراطي المصري في هذا الشأن مرفق بهذا التقرير ) وتلغى الاحكام العرفية وتتخذ الاجراءات لمنع أي مداخله عسكرية أو مدنية في خرية الخطابة والنشر والاجتماع ، وتبقى الحال كذلك حتى تفصل الجمعية الوطنية في الاتفاقات .

## المروضة عليها

ثانياً - متى قبات الاتفاقات وجب البدء في تنفيذها  
حالاً ، ومن هذا التنفيذ أن يشترك مندوبون مصريون في  
المفاوضات التي تكون بين انجلترا والدول التي لم تكن أقرت  
مشروع تعديل الامتيازات الى ذلك الوقت. ويوقع المندوبون  
المصريون هذه الاتفاقات كندوبين مفوضين عن مصر الى  
جانب التوقيعات الاخرى

ثالثاً - كل خلاف يقع في تفسير الاتفاقات وتطبيقها  
يحال على عصبة الامم للفصل فيها

## خاتمة

الآن وقد قدم الحزب الديموقراطي المصري ملاحظاته  
على قواعد الاتفاق للوصول الى حل المسألة المصرية ، جلا  
قرضيه الديموقراطية العادلة ، فهو يتقدم بالشكر الجزيل الى  
الوفد المصري على الجهاد العظيم الذي قام به في سبيل قضية  
بلاده بأخلاص وثبات جديرين بأبناء مصر ، كما انه ينشهر

هذه الفرصة ليقدم شكره الى جميع المجاهدين في هذا السبيل  
ويرجو الحزب الديموقراطي أن تكون الحكومة التي الهمت  
السياسة الإنجليزية العمل على حل المسألة المصرية ، ملهمة لها  
أيضاً وضع تفصيلات القواعد على المبادئ الديموقراطية التي  
حارب العالم من أجلها . و اراق الدماء في سبيلها  
هذا ، و ايماننا بانتصار مبادئ الحق والعدل يدعونا  
الى الثقة بالفوز في الآراء التي عرضناها في تقريرنا هذا فوزا  
يقتضيه باب التناغم وحسن التواصل بين الشعوب ، ويمكن  
مصر من أن تحل في المكان السامي الذي تستحقه في العالم  
الحديث



الملحق الثالث

الحزب الديموقراطي المصري

# مشروع قانون

الجمعية الوطنية المصرية

وقانون انتخابها

القسم الأول

قانون الجمعية الوطنية المصرية

الباب الأول

في تأليف الجمعية واختصاصاتها

المادة الأولى : تتألف بمدينة القاهرة الجمعية الوطنية

المصرية وتختص



أولاً : بالنظر في الاتفاقات التي تم عقدها بين  
الحكومتين المصرية والانجليزية

ثانياً : بوضع القانون النظامي للأمة المصرية

ثالثاً : تكون صاحبة السلطة العليا في حكم البلاد .  
وتكون هيئة الحكومة مسئولة امامها عن كافة تصرفاتها  
المادة الثانية : تتكون هذه الجمعية من الاعضاء الذين  
ينتخبون في المراكز والاقسام بنسبة عضو عن كل ثلاثين  
الف نفس . وكل عدد دون ذلك في اى دائرة من دوائر  
الا انتخاب ينوب عنه عضو مادام يزيد عن العشرة آلاف  
نفس . وعلى شرط أن تتوفر في الناخبين والمنتخبين الشروط  
المبينة في هذا القانون

المادة الثالثة : تنعقد الجمعية انعقاداً مستمرا . ولا تنتهي  
مأموريتها الا بعد انتخاب الهيئات النيابية التي تقرها في  
القانون النظامي الذي تسنه . وعند ذلك تحل هذه  
الهيئات محلها

المادة الرابعة : لا يجوز لاي سلطة من السلطات حل

هذه الجمعية ولا ايقاف انعقادها ، مادام لم يحل محلها الهيئات  
النيابية التي تضع نظامها

## الباب الثاني

### في انعقاد الجمعية

المادة الخامسة : . تنعقد الجمعية بعد انتخاب اعضائها  
حسب الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون بمدة خمسة  
عشر يوماً بناء على قرار يصدر من هيئة الحكومة

المادة السادسة : يجتمع أعضاء الجمعية في الزمان والمكان  
المحددین لاجتماعها لانتخاب رئيس ووكيلين . ويدير رئيس  
الوزارة حركة انتخاب رئيس الجمعية التي تجري بطريق  
الانتخاب السري . فاذا نال أحد الاعضاء الاغلبية المطلقة  
بالنسبة لعدد الاعضاء الحاضرين اعتبر رئيساً للجمعية فاذا لم  
تتوفر الاغلبية المطلقة أعيد الانتخاب بين العضوين اللذين  
حازا أغلبية الاصوات على التوالي

المادة السابعة متى تم انتخاب الرئيس تولى هو ادارة

الجلاسة . ثم تجري - اية انتخاب وكيلين للجمعية على الطريقة التي انتخب بها الرئيس فاذا تساوت الاصوات بين عضوين يرجع الجانب الذي ينضم اليه الرئيس

المادة الثامنة : يصير تعيين كاتم سر للجمعية من بين أعضائها بالاتفاق بين الرئيس والوكيل .

المادة التاسعة : بعد اتمام انتخاب الرئيس والوكيلين وتعيين كاتم السر يحلف الرئيس جهاراً امام هيئة الجمعية اليمين بالصيغة الآتية

« اقسم بربي وبشرفي ان أقوم باداء المهمة التي انتخبت لادائها بالذمة والامانة والاخلاص للوطن » ثم يحلف باقى الاعضاء بهذه الصيغة امام الرئيس

المادة العاشرة : يدير الرئيس جلسات الجمعية ويحافظ على النظام فيها فان غاب نائب عنه اكبر الوكيلين سناً فان غاب كذلك يديرها اكبر الاعضاء سناً.

المادة الحادية عشر جلسات الجمعية علنية . ويكون التصويت علنياً أيضاً ما لم تقرر الجمعية باغلبية اصوات

الاعضاء الحاضرين المطلقة جعله سرياً ويجوز للجمعية أن  
تجتمع بصفة لجنة بطريقة سرية بحيث لا تعطى فيها أصوات  
ولا تؤخذ فيها قرارات

## الباب الثالث

### في أعمال الجمعية

المادة الثانية عشرة : تبدأ الجمعية بالنظر والفصل نهائياً

في الطعون التي تقدم اليها في صحة انتخاب اعضائها

المادة الثالثة عشرة : لا يؤجل انعقاد الجمعية في حالة

اعادة انتخاب أعضاء بدل الذين قبل الطعن بالنسبة اليهم الا

إذا زاد عددهم عن خمس اعضاء الجمعية

المادة الرابعة عشرة : يعاد انتخاب الاعضاء الذين يخلو

محلهم بالفصل او بالاستقالة او بالوفاة في بحر شهر من تاريخ

حصول ذلك مع مراعاة احكام هذا القانون

المادة الخامسة عشرة : تضع الجمعية في جلساتها الاولى

لائحة لنظام اعمالها الداخلية . وتأليف اللجان . وتجيل عليها

الاعمال التي تخصها بدورها

المادة السادسة عشرة : تبدأ الجمعية مناقشتها بالنظر في الاتفاقات التي تمت بين الحكومتين المصرية والانجليزية. ويجب لاقرار هذه الاتفاقات أن يقبلها ثلثا اعضاء الجمعية على الاقل بشرط أن يحضر هذه الجلسة اربعة اخماس جميع الاعضاء

المادة السابعة عشرة : اذا لم يتوفر الثلثان لاقرار الاتفاقات المذكورة جاز للجمعية وضع التعديلات التي تقترحها واعادة الاتفاقات مع تعديلاتها الى الحكومة المصرية لتفاوض فيها مع الحكومة الانجليزية واثالة ما تقره الحكومتان على الجمعية للنظر فيه بالطريقة عينها

المادة الثامنة عشرة : بعد النظر في الاتفاقات بين الحكومتين المصرية والانجليزية سواء اقرتها الجمعية او اعادتها مع تعديلات تقترحها ، تنتقل مباشرة الى النظر في وضع « الدستور المصرى » بتقرير الحقوق العامة للأفراد وتحديد الهيئات الحاكمة ونظامها وعلاقات هذه الهيئات التشريعية

والقضائية والتنفيذية وتعيين الهيئة الضامنة لاحترام هذه  
الذستور

المادة التاسعة عشرة : تستمد الوزارة المصرية سلطتها  
من الجمعية مدة وجودها ، فاذا فقدت ثقة الجمعية سقطت  
المادة العشرون : تحكم الجمعية بصفتها محكمة عليا بالما  
من السلطة المطلقة في تهمة خيانة الوطن التي توجه ضد أعضائها  
او أعضاء الحكومه ، وتحرك هذه القضايا بناء على طلب  
الوزارة او احد أعضاء الجمعية ، فاذا وافقت الجمعية على تحريك  
هذه القضايا تمحال على التحقيق بمعرفة وزارة الحقانية أو لجنة من  
لجان الجمعية . وللجمعية الرأي النهائي في المحاكمة او في عدمها

## الباب الرابع

في الضمانات اللازمة لسير اعمال الجمعية

المادة الحادية والعشرون : للجمعية أن تصدر في حق  
العضو الذي يشوش على جلساتها او الذي يصدر منه  
عمل يمس كرامة الجمعية قراراً بالتوبيخ العلني او بالطرده من



من الجلسة او بالتفريم بمبلغ لا يزيد عن مائة جنيه مصري  
او بالايقاف لمدة لا تتجاوز اسبوعاً واحداً

المادة الثانية والعشرون - لا يجوز لاحد من رجال  
الحفظ أو هيئة من هيئاته الدخول الى مكان الجمعية الا باذنها  
والجمعية الحق في الاستعانة بهم في اي وقت ولاي  
سبب تريد .

المادة الثالثة والعشرون - على الوزارة أن تكون ممثلة  
ابام الجمعية في كل جلسة من جلساتها بأحد اعضائها على  
الاقل . ولاعضاء الجمعية الحق في توجيه اي سؤال الى  
الحكومة في المواضيع التي تجري المناقشة فيها مالم  
تطلب الحكومة التأجيل لاستيفاء المعلومات . اما بالنسبة  
للمواضيع التي لا تجري فيها المناقشة فيجب على العضو  
اخطار الجمعية والحكومة بخمسة ايام على الاقل قبل المناقشة،  
مالم تقرر الجمعية المناقشة فيها بطريق الاستعجال فيكتفى  
بالا مهال اربعة وعشرين ساعة

المادة الرابعة والعشرون - اعدا المسألة الميئنه في المادة

السادسة عشرة من هذا القانون يجب أن يحضر الجمعية  
أكثر من نصف أعضائها لتكون قراراتها قانونية . وتصدر  
قرارات الجمعية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين  
المادة الخامسة والعشرون - لا يجوز لأعضاء الجمعية  
الجمع بين عضوية الجمعية وأي وظيفة من وظائف الحكومة  
يمكن أن ينال منها أي فائدة مادية . ولا يجوز لأي عضو  
مستقيل من أعضاء الجمعية أن يقبل في أثناء وجودها أو يعين  
في وظيفة كذلك

المادة السادسة والعشرون - لا يجوز مقاضاة أي عضو  
من أعضاء الجمعية مدنيا أو جنائيا على أي قول أو عمل يصدر  
منه بسبب عضويته في الجمعية أثناء انعقاد الجلسات أو في  
خارجها ، إلا بإذن الجمعية

المادة السابعة والعشرون - لا يجوز التعدي على أعضاء  
الجمعية ولا التعرض لحرمتهم ولا محاكمتهم إدارياً أو قضائياً إلا بعد  
أن تصدر الجمعية قرارها بإيقاف العضو عن العمل في هيئة  
الجمعية وبجواز محاكمته

المادة الثامنة والعشرون - تنظر الجمعية في المكافاة التي  
يجوز منحها لكل عضو من أعضائها

## القسم الثاني

في انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية المصرية

### الباب الأول

شروط الناخبين والمنتخبين

المادة التاسعة والعشرون - يثبت حق الانتخاب لكل  
مصري بالغ من العمر ثمانية عشر سنة كاملة مالم يكن ممنوعاً  
عنه لسبب من الأسباب المبيته في هذا القانون . بشرط أن  
يكون اسمه مقيداً في قوائم انتخاب الدائرة التي يقيم فيها  
أو الدائرة التي يعينها الناخب طبقاً لنص المادة الرابعة  
والعشرين

المادة الثلاثون - يحرم من الانتخاب:

أولاً . المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو  
بالحبس في قضايا مخلة بالناموس والشرف .

ثانياً المحجور عليهم

ثالثاً المحكوم عليهم لاستعمال النش في الانتخاب او  
للتأثير على الناخبين بالرشوة او التهديد

المادة الواحدة والثلاثون- رجال الجيش العاملون ورجال  
الجيش والبوليس القائمون في خدمة الحكومة ومديرو  
المديريات ومحافظو المحافظات ومأمورو المراكز والاقسام  
ومأمورو الضبط ممنوعون قطعياً من الانتخاب

المادة الثانية والثلاثون- يجوز أن ينتخب عضواً في  
الجمعية الوطنية كل شخص له حق الانتخاب يكون ملماً بالقراءة  
والكتابة وبالغا من العمر خمساً وعشرين سنة كاملة

## الباب الثاني

في قوائم الانتخاب

المادة الثالثة والثلاثون- تحرر في كل مركز من المراكز  
وفي كل قسم من الاقسام قوائم بأسماء الذين يحق لهم الانتخاب  
من المقيمين في هذه المراكز والاقسام

المادة الرابعة والثلاثون - للناخب الحق أن يطلب قيد  
اسمه في قاعة دائرة محل ميلاده أو الدائرة التي يكون له فيها  
ملك أو أهل ناخبون

المادة الخامسة والثلاثون - لموظفي الحكومة الحق  
في قيد أسمائهم في دائرة الجهة المعينين فيها

المادة السادسة والثلاثون - تعرض قوائم الانتخاب  
على الجمهور مدة خمسة عشر يوماً ابتداء من يوم .....  
ولكل مصري الحق في الطعن في هذه القوائم لرفع بعض  
الاسماء المقيمة بها أو اضافة اسماء من لم تدرج اسماؤهم وذلك  
في بحر الخمسة عشر يوماً التالية

المادة السابعة والثلاثون - تقدم هذه الطعون الى وكلاء  
النائب العمومي في كل مركز من المراكز وفي كل قسم من  
الاقسام . وبعد تحقيق هذه الطعون بمعرفة الوكيل المذكور  
يقدم ما يراه وجيهاً منها الى القاضي الجزئي ليفصل فيها نهائياً  
بوجه السرعة

المادة الثامنة والثلاثون - للطعن في بحر الثلاثة الايام

التي تلي إعلان وكيل النائب العمومي له محفظ الطعن المقدم  
منه ، أن يستأنف قرار المحفظ المذكور امام القاضي الجزئي  
ليفصل في الطعن نهائياً . وان لم يستأنف قرار المحفظ في بحر  
الثلاثة الايام المذكورة يصبح نهائياً

## الباب الثالث

### عملية الانتخاب

المادة التاسعة والثلاثون - بعد صيرورة قوائم الانتخاب  
نهائية ترسل كل مديرية من المديريات وكل محافظة من المحافظات  
الى المراكز والاقسام تذاكر انتخاب بأسم كل ناخب . ويتولى  
المركز أو القسم توزيع هذه التذاكر على الناخبين

المادة الاربعون - بعد توزيع التذاكر المذكورة تحدد  
الحكومة يوماً لاجراء الانتخاب في مدة لا تتجاوز شهر آمن  
تاريخ انتهاء التوزيع

المادة الحادية والاربعون - يجرى الانتخاب في كافة  
أنحاء البلاد المصرية في اليوم الذي تحدده الحكومة . ويبدأ



فيه بعد ساعة من شروق الشمس وينتهي منه قبل غروبها بساعة

المادة الثانية والاربعون - تجرى الانتخابات في أبنية

المحاكم الجزئية أو المركزية في المراكز والاقسام المختلفة

المادة الثالثة والاربعون - تتكون في كل مركز من

المراكز وفي كل قسم من الاقسام لجنة من خمسة أعضاء منهم

القاضي الجزئي أو قاض ينتخبه رئيس المحكمة السككية التابع

لها ووكيل النيابة وثلاثة أعضاء لهم المأم بالقراءة والكتابة

يحصل انتخابهم بمعرفة من يحضر من الناخبين في الساعة التي

تلي الساعة القانونية لبدأ الانتخاب مهما كان عددهم

المادة الرابعة والاربعون - تبشر هذه اللجنة عملية

الانتخاب ويرأسها من يقع عليه الانتخاب من بين هؤلاء

الثلاثة المنتخبين وتسند سكرتاريتها الى وكيل النائب العمومي

المادة الخامسة والاربعون - رئيس دائرة الانتخاب هو

المنوط بالمحافظة على نظام جلسة الانتخاب . وله الاستعانة

برجال الحفظ

المادة السادسة والاربعون - تتأكد لجنة الانتخاب من

شخصية الناخب ، وتحفظ الجزء من تذكرة انتخابه المخصص  
لذلك والمذكور فيه اسمه . ثم يؤشر امام اسمه على  
فائمة الانتخاب . وبعد ذلك تسلم اليد ورقة الانتخاب  
المدموغة بطابع الحكومة

المادة السابعة والاربعون - يكون اعطاء الاصوات  
بالطريقة السرية . فان كان الناخب كاتباً يكتب بنفسه اسماً  
من ينتخبهم في المكان المخصص لذلك بغرفة اللجنة . وان  
كان غير كاتب يملئ سكرتير اللجنة اسماً من ينتخبهم على  
سماع باقي اعضاء اللجنة . ثم توضع هذه الورقة في الصندوق  
المخصص لذلك . ويكون دخول الناخبين الى غرفة الانتخاب  
خمسة بخمسة مع مراعاة السرية التامة في الانتخاب

المادة الثامنة والاربعون - كتابة اسماء المنتخبين تكون  
باللغة العربية وبطريقة واضحة . ويجب أن يكتب الاسم بحيث  
لا يحتوي شكاً ولا اشتباهاً في شخصية صاحبه .

المادة التاسعة والاربعون - لا يجوز لاعضاء لجنة الانتخاب  
مغادرة غرفة الجلسة الا لضرورة قصوى . ولا يجوز أن يتغيب

عن الجلسة أكثر من عضو واحد في الدفعة الواحدة . ولا يجوز لأحد من الأعضاء بمبادرة بناء المحكمة حتى يتم الانتخاب

المادة الخمسون - فرز أوراق الانتخاب لمعرفة المنتخبين وإعلان نتيجة الانتخاب يكونان بالطريقة العانية . ويجب اطلاع أعضاء لجنة الانتخاب على كل ورقة عند فرزها

المادة الحادية والخمسون - يعتبر منتخباً في كل دائرة من يحوز الأغلبية المطلقة من عدد الناخبين . فإذا لم تتوفر الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب بعد اسبوع بالطريقة الأولى وفي هذه الحالة تكفي الأغلبية النسبية

المادة الثانية والخمسون - تعلق نتيجة الانتخاب وترتب أسماء المنتخبين حسب أكثرية أصوات من حازوها . وتعرض للجمهور في مركز اللجنة مدة اسبوع واحد . فإذا لم يظعن في انتخاب أحد من المنتخبين أصبحت عضويته نهائية

## الباب الرابع

### في ضمان صحة الانتخاب

المادة الثالثة والخمسون - يقوم سكرتير اللجنة بتحرير محاضر عن انتخاب لجنة الانتخاب وعما تم في عملية الانتخاب وعن فرز الاوراق واعلان النتيجة ويحرر من كل من هذه المحاضر صورتان يوقع عليهما من اعضاء اللجنة. وتوضع جميع هذه الاوراق في حرز مختوم عليه بالشمع الاحمر بختم رئيس اللجنة والسكرتير وبختم المحكمة الجزئية التي تم الانتخاب في بنائها. وتودع في خزانة المحكمة وتسلم مفاتيحها الى القاضي او عضو النيابة الذي حضر الانتخاب وهو يتكفل بتوصيلها بنفسه في اليوم التالي مباشرة الى المدير او المحافظ الذي تم الانتخاب في دائرته. ويتم ذلك كله بمحاضر كتابيه ترسل صورة منها الى وزارة الداخلية لتبليغها مع الطعون المقدمة في المنتخبين الى سكرتارية الجمعية الوطنية

المادة الرابعة والخمسون - اذا اراد احد من الناخبين

الطعن في انتخاب احد من المنتخبين يجب عليه أن يقدم طعنه كتابة في ظرف السبعة ايام التاليه ليوم الانتخاب الى مدير المديرية أو محافظ المحافظة التي حصل فيها الانتخاب ليرسله وجميع أوراقه عن طريق وزارة الداخلية الى سكرتارية الجمعية الوطنية لمرضاها على الجمعية حتى تفصل فيها في أول جلسته من جلساتها

المادة الخامسة والخمسون - يعاقب عقاب الرأى كل مرشح حصل على اصوات في الانتخاب بطريقة من الطرق المنصوص عليها في المادة « ٨٩ » من قانون العقوبات الاهلي ويعاقب بالعقوبة عينها كل من حصل على اصوات بطريق التهديد أو الغش . ويكون انتخابه لاغياً اذا ثبت أنه التجأ الى احدى هذه الوسائل . ويعاقب بهذه العقوبات ايضاً كل من ساعد المرشح في الحصول على أصوات باحدى الوسائل المتقدمة باستعمال سلطة وظيفته ان كان من الموظفين

المادة السادسة والخمسون - بعد انتهاء الاسبوعين

التاليين ليوم الانتخاب العام الاول وللاسبوع الاول للدوائر  
التي لا يعاد الانتخاب فيها تعلن وزارة الداخلية نتيجة الانتخاب  
النهائية وتدعو الجمعية الوطنية للانعقاد في ١٠ ف خ م ٤  
عشر يوماً انتهى.



# الفهرس

## صفحة

مقدمة	٥
تقديم	٩
الفصل الاول :	
نشأة الحزب واعلانه	١١
الفصل الثانى :	
برنامج الحزب ونظامه	٢٧
الفصل الثالث :	
البناء الاجتماعى والايدىولوجى للحزب	٥١
الفصل الرابع :	
النشاط السياسى والوطنى للحزب	٧٥
الفصل الخامس :	

١٠٩	• • • • •	الديمقراطية .. والدستور
١٣١	• • • • •	الخصامة
١٣٥	• • • • •	المصادر والمراجع
		<b>الملاحق :</b>
١٤١	• • •	من وثائق الحزب الديمقراطي المصري

## صدر في هذه السلسلة :

- ١ — الأصول التاريخية لمسألة طابا — دراسة وثائقية .  
د . يونان لببيب رزق .
- ٢ — مجمع اللغة العربية — دراسة تاريخية .  
د . عبد المنعم الدسوقي الجيمى .
- ٣ — التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين  
دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده .  
د . زكريا سليمان بيومى .
- ٤ — الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث .  
د . محمد كمال يحيى .
- ٥ — رؤية فى تحديث الفكر المصرى — « الشيخ حسين المرصفى  
وكتابه رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب » .  
د . احمد زكريا الشلق .
- ٦ — صياغة التعليم المصرى الحديث — دور القوى السياسية  
والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ — ١٩٥٢ .  
د . سليمان نسيم .
- ٧ — دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث :  
ذ : شوقى عطا الله الجمل .
- ٨ — التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ .  
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد .
- ٩ — المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ — ١٩٦٥ .  
د . لطيفة محمد سالم .

- ١٠ — الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان  
دراسة في العلاقات الاقتصادية السودانية ١٨٢١ —  
١٨٤٨ .  
د . نسيم مقار .
- ١١ — حول الفكرة العربية في مصر — « دراسة في تاريخ الفكر  
السياسي المصري المعاصر » .  
د . فؤاد المرسى خاطر .
- ١٢ — صحافة الحزب الوطني ١٩٠٧ — ١٩١٢ « دراسة  
تاريخية » .  
د . يواقيم رزق مرقص .
- ١٣ — الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور .  
د . سامية حسن إبراهيم .
- ١٤ — العلاقات المصرية السودانية ١٩١٠ — ١٩٢٤ .  
د . أحمد دياب .
- ١٥ — حركة الترجمة في مصر في القرن العشرين .  
د . أحمد عصام الدين .
- ١٦ — مصر وحركات التحرر الوطني في شمال افريقيا .  
د . عبد الله عبد الرازق إبراهيم .
- ١٧ — رؤية في تحديث الفكر المصري « دراسة في فكر أحمد  
متحى زغلول » .  
د . أحمد زكريا الشلق .
- ١٨ — صناعة تاريخ مصر الحديث — « دراسة في فكر عبدالرحمن  
الرافعي » .  
د . حمادة محمود اسماعيل .
- ١٩ — الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ — ١٩٥٢ —  
من ملفات الخارجية البريطانية .  
د . لطيفة محمد سالم .

- ٢٠ — الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨  
د . عادل حسين غنيم .
- ٢١ — الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ — « جمعية الانتقام » .  
د . زين العابدين شمس الدين نجم .
- ٢٢ — قضية الفلاح في البرلمان المصري ١٩٢٤ — ١٩٣٦  
د . زكريا سليمان بيومي .
- ٢٣ — فصول في تاريخ تحديث المدن في مصر ١٨٢٠ — ١٩١٤ .  
د . حلمي أحمد شلبي .
- ٢٤ — الأزهر ودوره السياسي والحضاري في افريقيا .  
د . شوقي الجمل .
- ٢٥ — تطور النقل والمواصلات الداخلية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ — ١٩١٤ .  
د . فاطمة علم الدين .
- ٢٦ — جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ — دراسة وثائقية .  
د . على شلش .
- ٢٧ — السودان في البرلمان المصري ، ١٩٢٤ — ١٩٢٦ .  
د . يواقيم رزق مرقص .
- ٢٨ — عصر حكيان  
ا . د . أحمد عبد الرحيم مصطفى .
- ٢٩ — صغار ملاك الاراضي الزراعية في مديرية المنوفية .  
١٨٩١ — ١٩١٣ .  
د . حلمي أحمد شلبي .
- ٣٠ — المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني .  
د . سعيدة محمد حسني .
- ٣١ — دور الطلبة في ثورة ١٩١٩ ، ١٩١٩ — ١٩٢٢ .  
د . عاصم محروس عبد المطلب .

- ٣٢ — الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ — ١٩٥٢ .  
 د . اسماعيل محمد زين الدين .
- ٣٣ — دور الاقاليم في تاريخ مصر السياسي .  
 د . حمادة محمود اسماعيل .
- ٣٤ — المعتدلون في السياسة المصرية .  
 د . أحمد الشربيني السيد .
- ٣٥ — اليهود في مصر .  
 د . نبيل عبد الحميد سيد أحمد .
- ٣٦ — مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر .  
 د . الهام محمد علي ذهني .
- ٣٧ — المعتدلون في السياسة المصرية .  
 ماجدة محمد حمود .
- ٣٨ — مصر والجبهة الوطنية .  
 ا . د . محمد عبد الرحمن برج .
- ٣٩ — مصر وبناء السودان الحديث .  
 د . نسيم مقار .
- ٤٠ — تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ — ١٩٨١ .  
 د . محمد أبو الانغاد .
- ٤١ — الماسونية في مصر .  
 د . علي شلش .
- ٤٢ — القطن في العلاقات المصرية البريطانية ١٨٣٨ — ١٩٤٢ .  
 د . عاصم محروس عبد المطلب .
- ٤٣ — المفكرون والسياسة في مصر المعاصرة .  
 د . محمد صابر عرب .



- ٤٤ — السودان فى البرلمان المصرى  
د . يواقيم رزق مرقص .
- ٤٥ — طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ — ١٩١٤ .  
د . عبد السلام عبد الحليم عامر .
- ٤٦ — مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى ١٩٧٦ — ١٩٨٧ .  
د . عبد الله الأشعل .
- ٤٧ — السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر ١٧٩٨ —  
١٨٨٢ — دراسة فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى .  
د . السيد سيد أحمد توفيق دياب .
- ٤٨ — حوادث مايو ١٩٢١ صفحة مجهولة من ثورة ١٩١٩ .  
د . حمادة محمود أحمد اسماعيل .
- ٤٩ — حدود مصر الغربية ( دراسة وثائقية ) .  
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد .
- ٥٠ — الدور الانرىقى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .  
د . شوقي الجمل .
- ٥١ — مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر  
١٨٠٥ — ١٨٧٩ .  
د . الهام محمد على ذهنى .
- ٥٢ — الصحافة المصرية والحركة الوطنية من الاحتلال الى  
الاستقلال ١٨٨٢ — ١٩٢٢ .  
د . رمزى ميخائيل .
- ٥٣ — المؤرخون والعلماء فى مصر فى القرن الثامن عشر .  
د . عبد الله محمد عزباوى .

### وبين يديك :

الحزب الوطنى الديمقراطى المصرى ( ١٩١٨ — ١٩٢٣ )  
د . أحمد زكريا الشلق



رقم الايداع ١٩٩٧/٤٧٣٥

---

الترقيم الدولي 1 — 5166 — 01 — 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب  
نصرع الصحافة





يكشف هذا الكتاب عن صفحة مطوية من تاريخ الحياة الحزبية فى مصر، وذلك بدراسة تاريخ الحزب الديمقراطى المصرى، الذى نشأ وعاش خلال فترة المد الوطنى العظيم للثورة المصرية عام ١٩١٩، وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع، فضلاً عن تأريخها لحزب سياسى، لم يحظ باهتمام المؤرخين، فى أنها تتناول أول محاولة أقامها المثقفون المصريون لتأسيس حزب سياسى، يشكلون هم أغلب عناصره وقياداته، ومن ثم فهى محاولة لفهم دور المثقفين فى العمل السياسى، من خلال تأسيس حزب سياسى خاص بهم، فضلاً عن أن الحزب ذاته يعتبر أول حزب سياسى عرفته مصر فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، أى خلال ما يسمى بالتجربة الحزبية الثانية، التى عرفتها مصر منذ ثورة ١٩١٩.

تصميم الغلاف

Bibliotheca Alexandrina



0392688

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٥٠ قرشاً